

مادة : كتب السنة  
رقم المقرر : ٦٣٢٣٣٥  
عدد الساعات : ساعتان

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى

مذكرة

# كتب السنة

جمع وترتيب

الدكتورة : عفاف خلف الله النمري

## بسم الله الرحمن الرحيم

### المقدمة

لقد جعل الله أهل الحديث أركان الشريعة ، وهدم بهم كل بدعة شنيعة ، فهم أمناء الله في خليقته والواسطة بين النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأُمَّتِهِ ، والمجتهدون في حفظ مآلته ، أنوارهم زاهرة ، وفضائلهم سائرة ، وآياتهم باهرة ، ومذاهبهم ظاهرة ، وحججهم قاهرة . وكل فرقة تنحيز إلى هوي ترجع إليه ، وتستحسن رأياً تعكف عليه ، سوى أصحاب الحديث ، فإن الكتاب عُدَّتْهُمْ ، والسنة حُجَّتْهُمْ ، والرسول فُتِّتْهُمْ ، وإليه نسبتُّهُمْ ، لا يعرجون على الأهواء ، ولا يلتفتون إلى الآراء ، يُقْبَلُ منهم ما رووه عن الرسول ، فهم المأمونون عليه العدول . حفظة الدين وخزنته ، وأوعية العلم وحملته ، إذا اختلف في حديث كان إليهم الرجوع ، فما حكموا به فهو المقبول المسموع ، منهم كل عالم فقيه ، وإمام رفيع نبه ، وزاهد في قبيلة ، ومخصوص بفضيلة ، وقارئ متقن ، وخطيب محسن ، وهم الجمهور العظيم ، وسبيلهم السبيل المستقيم ، وكل مبتدع باعتقادهم يتظاهر ، وعلى الإفصاح بغير مذاهبهم لا يتجاسر ، من كادهم قصمه الله ، ومن عانداهم خذله الله ، لا يضرهم من خذلهم ، ولا يفلح من اعتزلهم ، المحتاط لدينه إلى إرشادهم فقير وبصر الناظر بالسوء إليهم حسير ، وإن الله على نصرهم لقدير .

وأصحاب الحديث هم فرسان هذا الدين ، الذائبون عن حياضه كيد الطاعنين ، فيهم رفع الله منار الحق وأوضحه ، وخفض الكذب والزور وفضحه ، وعصم شريعة الإسلام من التزييف والبهتان وجعل السنة المطهرة مصونة من التبديل والتحريف ، والزيادة والنقصان ، بما حفظه في صدور أهل الحفظ منهم والإتقان ، وبما عظم من شأن الكذب على رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ المبعوث بواضحات الصدق والبرهان .

ولقد تنوعت المصنفات من أهل الحديث ، وكثرت وتعددت ، وما ذلك إلا إيماناً منهم بوجود الاستمرار على السنة المتبعة من منهج الأئمة السالفين وسوف نتناول نبذة يسيرة من جهود تلك الأجيال المتعاقبة من سلفنا الصالح حسب وجودها ، وهنا نطرح سؤال مهم هو لماذا كان عرض مصنفات السنة عرضاً تاريخياً ولم يكن عرضها حسب مناهج التصنيف؟

### الجواب

١ . للتأكيد على أن الأمة قابلت السنة النبوية في كل مرحلة بالطريقة الصحيحة الكاملة الشاملة للحفاظ عليها، فكلما استجد أمر يخشى معه أن يتفلت شيء من السنة بادرت الأمة بسد تلك الثغرة، وأن هذا كان شأن الأمة في جميع عصورها، فلا يحدق في السنة خطر من الأخطار ولا

تستجد حاجة من الحاجات الا ووجدت علماء الأمة نفروا نفرت واحدة لسد تلك الثغرة ولرد ذلك الخطر.

٢. الاطمئنان وزيادة اليقين الى أن السنة النبوية قد حفظت حفظاً كاملاً تاماً شاملاً على مر عصورها، وأنا لم نفقد شيء من سنة النبي صلى الله عليه وسلم، فلم يعرف للأحد من لدن آدم عليه السلام الى عصرنا هذا، أحد قد حفظت سنته كما حفظت سنة النبي عليه الصلاة والسلام.
٣. بيان سبب وجود كل وجه من وجوه التصنيف في سنن النبي عليه الصلاة والسلام.
٤. تذكير طلبة العلم بالواجب المتحتم عليهم تجاه السنة النبوية.

## الكتابة والتدوين والتصنيف

اشتهر بين الناس . من غير ذوي التبعية والاستقصاء . أن الحديث لم يكتب إلا في نهاية القرن الأول وبداية القرن الثاني الهجريين، وبالتحديد ابتداء من عهد عمر بن عبد العزيز - رحمه الله - حين أمر بتدوين السنة.

وسبب هذا الظن خطأ في تأويل قول محمد بن مسلم بن شهاب الزهري (ت ١٢٤هـ): " لم يدون هذا العلم أحد قبل تدويني "

ففهم البعض من هذا أن كتابة السنة لم تكن إلا في عهد عمر بن عبد العزيز وبعده، وأنه كان يعتمد في حفظها قبل ذلك على الصدور.

وتلقف ذلك المستشرقون، فجعلوا ذلك دليلاً على أن السنة كانت عرضة للنسيان والتغيير، ولا يفيدها أنها دونت بعد تسعين عاماً أو أكثر.

أما المصنفون القدماء فكانوا على يقين أن السنة حفظت؛ سواء كانت في الصدور أو في الصحف والكتب؛ بل كانوا على يقين من أنه كانت هناك كتابات كثيرة في هذه السنين، قبل عهد عمر بن عبد العزيز .

وكانوا يعنون بتدوين السنة جمعها في دواوين وليس ابتداء كتابتها، كما يدل على ذلك لفظ التدوين فمعناه اللغوي لا يتحقق إلا في الشيء الكثير، وهو بذلك لا يرادف معنى الكتابة؛ لأنه لا يماثلها في البساطة، بل هو أوسع وأشمل وربما أعقد، فالديوان هو كما قال ابن منظور والفيروزابادي: مُجْتَمَعُ الصُّحُفِ، وجمعه: دَوَاوِينٌ وَدَيَاوِينٌ، وعليه فيكون التدوين هو عملية ضمّ الصحف إلى بعضها، وجمع ما تمت كتابته فيها في كتاب كبير هو الديوان .

وأما الكتابة فقد قال ابن منظور في مادة كتب: "كُتِبَ الشَّيْءُ يَكْتُبُهُ كِتَابًا وَكِتَابًا وَكِتَابَةً، وَكُتِبَ: خَطَّهُ؛ وَنَقَلَ عَنِ الْأَزْهَرِيِّ فِي مَعْنَى الْكِتَابِ أَنَّهُ اسْمٌ لِمَا كُتِبَ مَجْمُوعًا.

وبناء عليه يكون معنى الكتابة هو النسخ وخط الحروف وهي عملية بسيطة تتحقق في القليل مما قد يقع على ورقة، أو ربما بعضها، كما يمكن أن تتحقق في أكثر من ذلك.

وأما التصنيف فيظهر من الدلالة اللغوية لهذه الكلمة أن الفارق بينها وبين التدوين لا يرجع إلى القلة والكثرة كما هو الحال بين كلمتي الكتابة والتدوين، وإنما يتمثل في معنى آخر لا بد أن يتضمنه التصنيف وهو الترتيب والتمييز والتبويب، فقد جاء في القاموس المحيط للفيروزابادي:

"الصَّنْفُ وَالصَّنْفُ: النَّوْعُ وَالصَّرْبُ. جَمْعُ "أَصْنَافٍ وَصَنُوفٍ". وَبِالْكَسْرِ وَحْدَهُ (أَيِ الصَّنْفِ)

الصفة، ثم قال: صَنَّفَهُ تَصْنِيفًا جَعَلَهُ أَصْنَافًا، وَمَيَّزَ بَعْضَهَا عَنْ بَعْضٍ، وَقَالَ الْمَنَاوِيُّ فِي التَّعَارِيفِ:

"الصَّنْفُ الطَّائِفَةُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ أَوْ النَّوْعُ يُقَالُ: صَنَّفَ مَتَاعَهُ جَعَلَهُ أَصْنَافًا، وَمِنْهُ تَصْنِيفُ الْكُتُبِ"

ولا شك في أن استعمال الكتابة بمعنى التدوين في الأزمنة المتأخرة واستعمال التدوين بمعنى الكتابة أسهم في هذا اللبس، وكان مادة خصبة للمستشرقين ومن لف لفهم وسار على تلبسهم للطنن في السنة والوثوق بها.

ومما يدل على التفرقة بينهما قول ابن حجر: إن آثار النبي ﷺ لم تكن في عصر أصحابه وكبار من تبعهم مدونة في الجوامع ولا مرتبة. هدي الساري: ص (٦)

فتأمل في قوله: "مدونة في الجوامع" أي في كتب جامعة. وفي قوله: "ولا مرتبة": أي ليست مرتبة كما كانت في المصنفات المرتبة بعد هذه الفترة. ولا يعني ذلك أن الحديث لم يكتب في صحف في القرن الأول الهجري ابتداء من عصر رسول الله ﷺ وما يزيد الأمر وضوحاً أن ابن حجر قال بعد هذا: "ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار وتبويب الأخبار... فأول من جمع ذلك الربيع بن صبيح، وسعيد بن أبي عروبة وغيرهما، وكانوا يصنفون كل باب على حدة، إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة، فدوّنوا الأحكام. هدي الساري: ص (٦).

فهذا النص في غاية من الأهمية في مسألة الكتابة والتدوين والتصنيف، فبالإضافة إلى قوله "مدونة في الجوامع" أي جمعت ما كان موجوداً، وقوله و"تبويب الأخبار" يعني أن هذه المرحلة لم تكن مرحلة الإنشاء، وإنما مرحلة التبويب.

بالإضافة إلى ذلك نجد أن قوله: "فأول من جمع ذلك" يفيد أن الجمع يعني أكثر من عمل التسجيل، وكان هناك كتابات جمعت في هذا العصر.

وكذلك قوله "وكانوا يصنفون كل باب على حدة إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة، فدوّنوا الأحكام، فصنف الإمام مالك".

فإذاً كانت هذه المرحلة مرحلة ترتيب وتصنيف وجمع كل باب على حدة.

و على الرغم من أن كلمة التدوين تستعمل بمعنى الكتابة الآن، لكن هذا لا يحجب عنا الحقيقة، وهي أنهما كانا يستعملان بمعنيين مختلفين.

وخلاصة الأمر أن الكتابة والتدوين والتصنيف كانت تستعمل في السابق ويراد ب:

الكتابة: اسم لما كتب ولو كان قليلاً.

التدوين: عملية ضم الصفائف إلى بعضها وجمع ما تمت كتابته.

التصنيف: الترتيب والتمييز والتبويب.

الفرق بين التصنيف والتدوين لا يرجع إلى القلة والكثرة كما هو الحال بين كلمتي الكتابة والتدوين.

ومهما يكن من أمر فمن الثابت أن هناك صحفاً كتبت في عهد رسول الله وصحابته.

ولا بد من مراجعة ما تم دراسته في مدخل لعلوم الحديث من:

١ - أحاديث النهي عن كتابة السنة.

٢ - أحاديث الإذن في كتابة السنة المطهرة .

٣. توجيه أدلة الإذن في الكتابة، وأدلة النهي عن الكتابة وأقوال العلماء في ذلك

وقد ثبت عن كثير من الصحابة والتابعين فمن جاء بعدهم من الأئمة أنهم كتبوا الحديث وأمروا بكتابته

قال الحافظ ابن حجر في قول البخاري - باب كتابة العلم - : طريقة البخاري في الأحكام التي يقع فيها الاختلاف، أن لا يجزم فيها بشيء، بل يوردها على الاحتمال، وهذه الترجمة من ذلك، لأن السلف اختلفوا في ذلك عملاً وترغماً، وإن الأمر استقر والإجماع انعقد على جواز كتابة العلم، بل على استحبابه، بل لا يبعد وجوبه على من خشي النسيان ممن يتعين عليه تتبع العلم فتح الباري ١/٢٤٦.

وقد مر بك في مدخل لعلوم الحديث نماذج للتدوين في عهد الرسول ﷺ منها :

- صحيفة أبي بكر الصديق رضي الله عنه .

- الصحيفة الصادقة لعبد الله بن عمرو رضي الله عنهما..

- صحيفة علي رضي الله عنه.

نماذج للتدوين في عهد الصحابة رضي الله عنهم:

- صحيفة همام بن منبه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

- صحيفة الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه.

- صحيفة سعيد بن جبير تلميذ ابن عباس

- صحيفة أبي الزبير محمد بن مسلم بن تدريس المكي تلميذ جابر بن عبد الله يروي نسخة عنه وعن غيره.

وغير ذلك من الصحف الكثيرة التي رويت عن التابعين والتي كانت هي الأساس الثاني بعد

صحائف الصحابة - رضي الله عنهم - لما أُلّف وصنف بعد ذلك.

التدوين الرسمي للسنة المطهرة

المراد بالتدوين الرسمي: أن تتولى الدولة عملية التدوين، وتشرف عليها بنفسها.

أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه يأمر بكتابة السنة المطهرة رسمياً.

جاء الخليفة الراشد والإمام العادل عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه على رأس المائة الأولى من

الهجرة، فوجه أمره الكريم المبارك إلى ولاته يأمرهم أن يكتبوا السنة المباركة، وأن ينشروها بين الناس، خوفًا عليها من الضياع، فنشط العلماء لذلك، وبدأوا في جمع السنة المطهرة، وبذلك تكون قد بدأت مرحلة جديدة من مراحل التدوين في السنة المطهرة، وهي مرحلة التدوين الرسمي على يد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه. قال الإمام البخاري - رحمه الله تعالى - : وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم: انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه، فإنني خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث النبي صلى الله عليه وسلم ولتفتشوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرًا.

قال الإمام البخاري: حدثنا العلاء بن عبد الجبار، قال: حدثنا عبد العزيز بن مسلم عن عبد الله بن دينار بذلك، يعنى حديث عمر بن عبد العزيز، إلى قوله " ذهاب العلماء " صحيح الإمام البخاري، كتاب العلم - باب كيف يقبض العلم.

وعن عبد الله بن دينار قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم: أن اكتب لي بما ثبت عندك من الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبحديث عمرة، فإنني قد خشيت دروس العلم وذهابه"

أخرجه الدارمي، المقدمة - باب من رخص في كتابة العلم.

فنشط العلماء لذلك، وبدأوا في جمع السنة المطهرة، وبذلك تكون قد بدأت مرحلة جديدة من مراحل التدوين في السنة المطهرة، وهي مرحلة التدوين الرسمي على يد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

## التاريخ الواقعي للقرن الأول والثاني

يتلخص في مراحل:

المرحلة الأولى:

بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم إلى مقتل عثمان رضي الله عنه سنة (٣٥هـ).

تتميز هذه المرحلة:

بصفاتها وبُعدها عن أسباب الخطأ والكذب:

- لعدم الإسناد .

- وقوة الحافظة.

- وعدم ظهور الفتن.

- وشدة الاحتياط في التبليغ للسنة.

كان التدوين في هذه المرحلة قليلاً، ولم يكن بغرض التخليد، وإنما كان بغرض الإعانة على

الحفظ في الصدور.

المرحلة الثانية:

من مقتل عثمان رضي الله عنه، إلى انتهاء جيل الصحابة، بموت غالبهم، وكان ذلك نحو سنة

(٨٠هـ).

تميزت هذه المرحلة:

- بحصول الفتنة التي فرقت المسلمين أحزاباً وشيعاً

- بظهور بعض البدع

- بانتشار الصحابة في البلدان شرقاً وغرباً.

- ظهرت المطالبة بالإسناد،

س/على ماذا تدل المطالبة بالإسناد؟

- دليل على نشوء علم الجرح والتعديل.

- وعلى أن الجهل بحال المحذوف من الإسناد علة يُردّ بها الخبر.

ولم يزل التدوين في هذا الجيل قليلاً، لإمكان حفظ الصدور والقيام بواجب النقل الكامل.

المرحلة الثالثة:

وهي عصر التابعين، والذي يتدئ من نحو سنة (٨٠هـ) إلى نحو سنة (١٤٠هـ)، بموت غالب

التابعين.

تميزت هذه المرحلة ب:



- بداية طول الإسناد، وتشعب الأسانيد، واختلاف روايتها.

- زيادة انتشار السنة

- زيادة الغلو في البدع ونشوء بدع أخرى.

مما أدى إلى أن يروي من ليس بأهلٍ للاطمئنان إلى روايته فكان الهاجس الأكبر لدى علماء التابعين حينها هو:

١. خوفُ تفلُّتِ شيءٍ من السنَّة.

٢. وخطورة تحديثٍ من لا يؤمن على النقل.

٣. وخوف وقوع الاختلال في ضبط المنقول.

كيف واجه التابعين كل خطر من هذه الأخطار؟

أولاً: خوف تفلُّتِ شيءٍ من السنَّة واجهوه بأمور، منها:

١ - استنفار الأمة لجمع السنَّة، وذلك يظهر من كثرة عدد التابعين الذين نقلوا السنَّة؛ إذ إن كثرة الحَمَلَة يجعل فوات شيءٍ من السنَّة على جميعهم مستبعداً.

٢ - الأمر بكتابة السنَّة أمراً رسمياً من قبل عمر بن عبدالعزيز، وذلك في آخر القرن الهجري الأول أو أوّل الثاني، وائتمارُ التابعين لذلك، حتى كثر عدد التابعين الذين كتبوا السنَّة. لكن بعضهم كانت كتابتهم بغرض أن تُعين على الحفظ في الصدور، ولذلك كان بعض التابعين يمحو ما يكتب أو يغسله بعد حفظه .

ويظهر من تلك المدونات استيلاءً هاجس التفلُّت على أصحابها، حتى كانت أبعد ما تكون عن العناية بحسُن الترتيب والتبويب، ويختلط فيها المرفوع بالموقوف والمقطوع.

٣ - زيادة ظاهرة الرحلة في طلب الحديث، لمواجهة واقع انتشار السنَّة في الآفاق.

وفي ذلك يقول الشعبي عن مسروق: ما علمت أحداً من الناس كان أطلب لعلم في أفق من الآفاق من مسروق.

وقال مكحول الشامي: طُفَّت الأرض في طلب العلم.

ثانياً: خطورة تحديث من لا يُؤْتَمَنُ على النقل، واجهوه بأمور، منها:

١ - التشديد في المطالبة بالإسناد.

وهنا تأتي عبارة ابن سيرين علماً لهذا العصر، عندما قال: ((إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم)).

٢ - والمطالبة بالإسناد تعني ردّ المراسيل، للجهل بحال المحذوف. فقد ردّ المرسل جماعةً من

التابعين: كابن سيرين، والشعبي، وعروة بن الزبير، والزهري.

٣ - وإنما يُستفاد من المطالبة بالإسناد إذا ما مُيِّزَ بين الرواة العدول والرواة المجروحين، وهذا يستلزم الكلام في الرواة جرحاً وتعديلاً.

وفي ذلك يقول ابن سيرين: ((لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة، قالوا: سموا لنا رجالكم، فيُنظر إلى أهل السنة، فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم)).  
ويقول إبراهيم النخعي: كانوا إذا أرادوا أن يأخذوا عن رجل، نظروا إلى صلاته وإلى سَمْتِه وإلى هيئته)).

ولذلك فقد تكلم في الرواة جماعة من التابعين: كابن سيرين، وسعيد بن المسيب، وطاوس اليماني، وعروة بن الزبير، والزهري، وأيوب السخيتاني، والأعمش، وغيرهم.

٤ - تَزَكُّ الرواية عن الفُسَّاق وغير العدول من الرواة.  
وهذا أمرٌ مُجمَعٌ عليه من سلف الأمة وخلفها.

ثالثاً: وقوع الاختلال في ضبط المنقولات، واجهه التابعون بأمور، منها:

١ - بكتابة السنة، فكما سبق، فإن كتابة التابعين للسنة كان غالباً بغرض تجويد الحفظ، ولم يكن بقصد التأليف إلا نادراً.

٢ - تجويد الكتابة: بابتداع الإعجام، وتصحيح الكتاب، وبمعارضة المكتوب على أصله، وبالقراءة على الشيخ ما كُتِبَ عنه.

٣ - طلب المتابعات، والتحرّي بسماع الحديث الواحد من جماعة، وكراهية رواية غريب الحديث، خشيةً من الغلط والإخلال بالضبط.

يقول إبراهيم النخعي: ((كانوا يكرهون غريب الكلام وغريب الحديث)).

وقال يزيد بن أبي حبيب: ((إذا سمعت الحديث، فأنشدُهُ كما تنشُدُ الضالَّةَ، فإن عُرفَ، وإلا فدَعَهُ)).

وعندما أثنى أحدهم عند أيوب السخيتاني على راوٍ لما له من الغرائب، قال له أيوب: ((إنما نفرُّ أو نفرُّ من تلك الغرائب)).

ولذلك فإن قاعدة الترجيح بالأكثر عددًا من الرواة قاعدةٌ مجمَعٌ عليها، ودلّت عليها السنة.

٤ - نَقْدُ المتن، وعدم الاكتفاء بنقد السند.

قال الأعمش: ((كان إبراهيم - يعني النخعي - صيرفياً في الحديث، وكنتُ أسمع من الرجال، فأجعل طريقي عليه، فأعرض عليه)).

٥ - الرحلة لطلب الحديث، فهي من أسباب تقليل الوسائط، وتقليل الوسائط من أسباب تقليل احتمال الوهم، وهذا سبب الحرص على العلو في الأسانيد.

المرحلة الرابعة: وهي مرحلة أتباع التابعين، وتبدأ من سنة (١٤٠هـ)، وتنتهي سنة (٢٠٠هـ). وتميزت هذه المرحلة بخصائص: منها أن طال الإسناد أكثر ممّا كان عليه، وما يتبع ذلك من زيادة تشعب الأسانيد واختلاف الرواة، مع ما يصحب ذلك من تعسر الحفظ. كما أنه قد زادت أيضاً بعض خصائص المرحلة السابقة وضوحاً: كانتشار السنّة في الآفاق، وظهور البدع وغلو أصحابها فيها. كما أنّ هذه المرحلة قد ورثت جهوداً مباركة من الجيل السابق في جمع السنّة حفظاً وتدويناً، كما سبق، ممّا كان له أكبر الأثر في إعانة علماء هذه المرحلة على إتمام المسيرة.

وقد واجه العلماء أخطار هذه المرحلة بنفس الأمور التي واجه بها علماء المرحلة السابقة أخطارهم، وزادوا عليها أموراً:

- ففي مجال تدوين السنّة: صار الحرص على التدوين كاملاً، إلى درجة أن يهّم شعبة بن الحجاج بأن يترك حديث أحد جلة التابعين ثقةً وإتقاناً، لأجل أنه لم يكن يكتب، وحتى قال يحيى بن سعيد القطان: ((لئن أكون كتبت كل ما أسمع أحب إليّ من أن يكون لي مثل مالي)). وحتى إن ترجيح رواية من يرجع إلى كتاب عند التحديث على من لا يرجع عند تحديثه إلى كتاب أصبح أمراً ظاهراً، حتى في الترجيح بين كبار النقاد، كما قال القطان عن الثوري وشعبة: سفيان أقل خطأً، لأنه يرجع إلى كتاب. ووصل الأمر ببعضهم إلى أنه لم يعد يأخذ الحديث إلا إملاءً، وانتشرت لذلك مجالس الإملاء.

ومظاهر هذه العناية كثيرة جداً، لكن اللافت للنظر في ذلك هو نشوء التصنيف المبوّب في هذا الجيل. ففي حين ازدادت كتابة النسخ غير المبوّبة على ما كانت عليه في المرحلة السابقة، وانتشرت الكتابة في باب واحد من أبواب العلم كالطهارة، والصلاة، والمناسك، والفرائض، والتفسير، والزهد،... ونحوها فقد انضاف إلى ذلك نشوء أسلوب جديد، هو التصنيف المبوّب، ومن أوّل من قام بذلك الإمام مالك في كتابه الموطأ، ثم صنّف غيره، كجامع ابن وهب، وجامع معمر (وهما مطبوعان)، وجامع الثوري.

إن مثل هذا الترتيب يدل على ظهور الحاجة إليه، وإلى أن هاجس التفلت الذي كان يشغل التابعين في تدوينهم ويُلهمهم عن الترتيب ابتداءً يخفت ويضعف، وأن بداية الشعور بأن التدوين أصبح أكثر استيعاباً للسنّة من الرواية الشفهية أخذ في النشوء في قلوب العلماء؛ ولذلك التفتوا

إلى التبويب، الذي الغرض منه التسهيل، وهي حاجة ليست في ضرورة الحفظ من الضياع، ولذلك لم تكن لتبرز لولا ما سبق.

ويلاحظ على هذه المصنّفات:

١. عدم دقة الترتيب الموضوعي .
٢. عدم تمييزهم فيها بين الصحيح والضعيف .
٣. جمعهم فيها بين المرفوع والموقوف والمقطوع؛ إذ كلّها تحتاج في عصرهم إلى الجمع .
٤. أنها ليست في ضخامة الكتب اللاحقة لها .

وهذا كلّ أمر طبيعي، فهي سمة معروفة للمصنّفين الأوائل والمصنّفات الأولى في كل فن. لكن في آخر هذا الجيل ابتدأت تظهر بعض الموسوعات الحديثية، ممّا يشهد لسرعة البناء خلال هذا الجيل، وإلى المبادرة إلى إتمام الجهود لدى علماء السنة فيه. ولا أدلّ على ذلك من كتاب (المصنّف) لعبدالرزاق الصنعاني.

كم ابتكر المحدثون أسلوباً جديداً في التصنيف، لم يكن موجوداً في السابق؛ وذلك أنهم نظروا في تلك المدوّنات والمجاميع والمصنّفات، فوجدوا أنها شملت جميع أنواع المنقولات، من المرفوعات والموقوفات، والمقطوعات. ولا شك أن قسم الأخبار المرفوعة هو أهمّ الأقسام، وأولها بالجمع، وأحراها بالخوف عليه من التفلّت. فبادروا إلى أسلوب في التصنيف لا يضمّ إلا المرفوعات، وهو التصنيف على طريقة المسانيد. وهو أسلوب في التصنيف يدلّ على أن ابتكاره لم يكن إلا لغرض الجمع خشية الضياع، لأن أسلوب ترتيبه ليس فيه تيسير التصنيف على الأبواب، وإن كان فيه وجّه ضعيف من التيسير، وهو الترتيب على أسماء الرواة من الصحابة.

ويقول الحافظ ابن حجر في تاريخه للتدوين: إلى أن رأى بعض الأئمة أن يفرد حديث النبي صلى الله عليه وسلم خاصّة، وذلك على رأس المائتين. فصنّف عبيدالله بن موسى العبسي الكوفي مسنداً، وصنّف مسدّد بن مسرهد البصري مسنداً، وصنّف أسد بن موسى مسنداً، وصنّف نعيم بن حماد الخزاعي نزيل مصر مسنداً. ثمّ اقتفى الأئمة بعد ذلك أثرهم، فقلّ إمام من الحفاظ إلا وصنّف حديثه على المسانيد، كالإمام أحمد، وإسحاق بن راهويه، وعثمان بن أبي شيبة، وغيرهم من النبلاء، ومنهم من صنّف على الأبواب والمسانيد معاً كأبي بكر بن أبي شيبة.

وبهذا النشاط الهائل في الجمع والتدوين، تيسّر للعلماء أن يواجهوا ذلك التشعب الهائل للأسانيد، وأن يضبطوا اختلاف الرواة في المتن والأسانيد، وهذا ما أعانهم على كمال النقد في هذه المرحلة.

## نموذج مما ألف في هذا القرن الثاني

موطأ الإمام مالك - رحمه الله تعالى -

هو للإمام مالك بن أنس بن مالك الأصبحي أبو عبد الله المدني ، المولود سنة ثلاث وتسعين بالهجرة ، والمتوفى سنة مائة وتسعة وسبعين للهجرة ، وهو صاحب المذهب الشهير إمام أهل المدينة ، إمام دار الهجرة كما يُلقَّب بذلك .

ثناء العلماء عليه :

عن ابن عيينة قال: مالك عالم أهل الحجاز، وهو حجة زمانه. وقال لما بلغه وفاته ما ترك على الأرض مثله .

وقال الشافعي - وصدق وبر - : إذا ذكر العلماء ؛ فمالك النجم .

قال ابن هرmez - شيخه فيه - : إنه عالم الناس .

كتابه الموطأ و مكانة هذا الكتاب بين أهل العلم :

ألف كتابه " الموطأ " الذي يُعتبر أول كتاب بلغنا رُتَّب على حسب الكتب ، وتحت كل كتاب أبواب تسهيلاً للانتفاع به ، ولذا فإن معنى الموطأ يعني المُسهَّل؛ وهذا هو السبب الأول الذي قيل في سبب تسمية مالك لكتابه بالموطأ .

هناك سبب آخر : قيل مالك سمي كتابه " الموطأ " لأنه عرض كتابه على سبعين إماماً أو فقيهاً فكلهم واطئه عليه ، أي وافقه عليه ، وقيل لذلك سُمي " الموطأ " لكن السبب الأول هو الأظهر والله أعلم

مدة تأليف الكتاب : وقد مكث في تأليفه إحدى عشرة سنة و ذلك حسب ما قدره أحد الباحثين من سنة مائة وثمانية وأربعين إلى سنة مائة وتسعة وخمسين ، ثم مكث بعد سنة مائة وتسعة وخمسين يُعدِّل في كتابه ويزيد وينقص في هذا الكتاب إلى أواخر عمره وربما شك في رواية فحذفها واستبدلها بغيرها ، أو ربما شك في الحديث ؛ هل هو متصل أو مرسل ، فإذا شك وغلب عليه الشك يرجح المرسل على المُسنَد ، وهذا من شدة تحريه ، فلذلك اختلفت روايات " الموطأ " عن مالك .

مكانة الموطأ : إن كتاب " الموطأ " من يوم أن أُلِّف احتل مكانةً كبيرةً وقد عُرض على مالك من قِبَل الخليفة - قيل : إنه أبو جعفر المنصور ، وقيل إنه هارون الرشيد - أن يُلزم العلماء بالإفتاء به إلا أن الإمام مالك لعلمه وإنصافه وعقله أبقى ذلك ، ورأى أن لكل عالمٍ مجتهد رأيه في هذه المسائل ، وأنه لا يحق لأحد أن يُلزم الناس بكتاب واحد .

وقد ألحق هذا الكتاب بالكتب الستة ، فعده ابن الأثير ، ورزين : الكتاب السادس من الكتب الستة بدلاً من سنن ابن ماجه .

ومن العلماء من قدمه على الصحيحين ، وهم كثير من علماء المالكية ، ومنهم : ابن عبد البر وأبو بكر بن العربي ، وشاه ولي الله الدهلوي ، ومنهم من جعله في منزلة الصحيحين ، كمغلطاي بن قليج العالم المملوكي الشهير .

من أقوال العلماء في الموطأ :

قال الشافعي : ما بعد كتاب الله كتابٌ أصح من كتاب مالك .

وقال الحافظ ابن حجر فيه : لم يرو - أي الإمام مالك - فيه إلا الصحيح عنده .

قال ابن مهدي ما كتاب بعد كتاب الله أنفع للناس من الموطأ.

قال ابن وهب من كتب موطأ مالك فلا عليه أن يكتب من الحلال والحرام شيئاً.

منهجه في الكتاب :

١. شدة عنايته به وتنقيحه له ومراجعته المستمرة له ، قال سليمان بن بلال: لقد وضع مالك

الموطأ وفيه أربعة آلاف حديث أو قال أكثر، فمات وهي ألف حديث ونيف يلخصها عاماً عاماً بقدر ما يرى أنه أصلح للمسلمين وأمثلة في الدين.

٢. اشتمل على المرفوع ، والموقوف ، وأقوال التابعين ، واجتهاد الإمام مالك ، وقال مالك وقد ذكر

له الموطأ : فيه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول الصحابة والتابعين وقد تكلمت برأيي على الاجتهاد وعلى ما أدركت عليه أهل العلم ببلدنا ، ولم أخرج عن جملتهم إلى غيره.

٣. خالي من الغرائب ، قال أبو داود : قيل لمالك : ليس في كتابك حديث غريب. قال سررتني.

٤. الأحاديث المتصلة المرفوعة كلها صحيحه ، قال أبو زرعة : لو حلف رجل بالطلاق على

أحاديث مالك التي بالموطأ أنها صحاح كلها لم يحدث ، ولو حلف على حديث غيره كان حائثاً .

فعموم أحاديثه المُسندة أي المتصلة المرفوعة فهي صحيحة ، وكيف لا تكون صحيحة ، ومالك

كثيراً ما يروي أو أغلب أحاديثه ثنائيات ، مثل روايته عن نافع عن ابن عمر ، وسالم عن ابن

عمر ، و الزهري عن أنس ، وما شابه ذلك ، أو ثلاثيات مثل روايته عن الزهري عن سعيد بن

المسيب عن أبي هريرة ، روايته عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة وغيرها .

٥. لإمام مالك لا يروي إلا عمن هو عنده ثقة. قال بشر بن عمر الزهراني: سألت مالكا عن

رجل، فقال: هل رأيت في كتبي؟ قلت: لا، قال: لو كان ثقة لرأيت في كتبي.

قال الذهبي : فهذا القول يعطيك بأنه لا يروي إلا عمن هو عنده ثقة. ولا يلزم من ذلك أنه يروي

عن كل الثقات، ثم لا يلزم مما قال أن كل من روى عنه، وهو عنده ثقة، أن يكون ثقة عند باقي

الحفاظ، فقد يخفى عليه من حال شيخه ما يظهر لغيره، إلا أنه بكل حال كثير التحري في نقد الرجال، رحمه الله.

يقول الفسوي في كتاب " المعرفة والتاريخ " : ومن كان من أهل العلم ونصح نفسه علم أن كل من وضعه مالك في موطنه وأظهر اسمه ثقة تقوم به الحجة " .

إذاً فكل من أخرج له مالك في " الموطأ " فهو ثقة عند الإمام مالك ، فقد يكون ثقةً عنده ضعيفاً عند غيره ، وهذا وقع في رواة قلة ، أكثرهم ممن وردوا إلى المدينة ليسوا من أهلها ، أما أهل المدينة فلا تكاد تجد راوياً مدنياً وثقه مالك والراجح فيه أنه ضعيف ؛ لأنه أعرف الناس بأهل المدينة ، لكن الضعف يأتي فيما لو كان هذا الراوي ممن وردوا إلى المدينة فحسن فيه الظن الإمام مالك ، وروى عنه في " الموطأ " وقد يكون الصواب أنه ليس بثقة ، وهؤلاء الرواة قلائل جداً

٦. شدة عناية العلماء به ، قال القاضي : لم يعتن بكتاب من كتب الحديث والعلم اعتناء الناس بالموطأ فإن الموافق والمخالف اجتمع على تقديره وتفضيله وروايته وتقديم حديثه وتصحيحه .

يقول الإمام الذهبي : وإن للموطأ لموقعاً في النفوس ومهابةً في القلوب لا يوازنها شيء .

البلاغات والمنقطعات والمرسلاته في كتابه :

كتاب " الموطأ " فيه أحاديث مرسلة ، وفيه بلاغات كثيرة ، والبلاغات هي مثل المعلقات تماماً ، يعني تعريف البلاغ هو تعريف المعلق ، وهو ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر ، إذا قال الإمام مالك : بلغني عن ابن عمر : هذا بلاغ ، إذا قال : بلغني عن النبي - صلى الله عليه وسلم هذه البلاغات اعتنى العلماء بوصولها كما اعتنوا بوصول بلاغات البخاري ، وممن اعتنى بها : ابن عبد البر في كتابين له : في كتاب " التمهيد " وفي كتابه " التجريد " أيضاً وهو كتاب مختصر من كتاب " التمهيد " إلا أن هناك أربعة بلاغات لم يقف على وصلها ابن عبد البر في جميع " الموطأ " فجاء ابن الصلاح ليصلها .

و هذه البلاغات ليس لها حكم موطأ مالك من القبول ومن الاحتجاج ؛ ولذا يقول عنها الإمام السيوطي في تنوير الحوالك (وما من مرسل في الموطأ إلا وله عاضد أو عواضد) .

قال ابن حجر : إن ابن عبد البر ذكر أن جميع بلاغاته ومراسيله ومنقطعاته كلها موصولة بطرق صحاح إلا أربعة أحاديث وقال ابن حجر وقد وصل ابن الصلاح الأربعة في تأليف مستقل وهو عندي وعليه خطه فظهر بهذا أن الكتاب كله موصول ، والرسالة مطبوعة في شرح الزرقاني على الموطأ وهذا الكلام منقول منه والله أعلى وأعلم .

عدد أحاديثه : أما عدد أحاديثه في طبعة محمد فؤاد عبد الباقي وهي من أشهر طبعات الكتاب ثمانمائة وثلاثة وخمسين ، طبعاً هذا العدد يشمل المرسل ، والمتصل وغير ذلك .  
و غالب الإحصائيات تشير إلى أن عدد الأحاديث المسندة ، أي المرفوعة المتصلة في كتاب " الموطأ " للإمام مالك تبلغ نحو ستمائة حديث ، وهذا يدل على أن هذا الكتاب يعتبر كتاب مختصر في مقابل كتاب البخاري ومسلم والكتب التي جاءت بعده  
رواة وروايات الموطأ :

بلغ عدد رواة " الموطأ " عن الإمام مالك تسعة وسبعين راوي ، لم يبق منها اليوم إلا عدد يسير من هذه الموطآت ، والموجود منها اليوم التالي ذكرها : أشهرها رواية يحيى الليثي ، ورواية محمد بن الحسن الشيباني ، ورواية أبي مصعب الزهري ، وهذه الرواية الأخيرة هي التي قيل إنها من أوسع الروايات .

وقد قيل : إن من أوثق الرواة عن الإمام : الإمام الشافعي ، حيث قال الإمام أحمد : سمعت " الموطأ " من بضعة عشر رجلاً من حفاظ أصحاب مالك ، فأعدته على الشافعي لأنني وجدته أقومهم ، يعني أقوم الرواة .

لكن الحقيقة هذه العبارة تحتاج إلى دراسة أكثر ؛ لأن الإمام أحمد في مسنده لم يعتمد على رواية الشافعي عن مالك ، وإنما اعتمد على رواية عبد الرحمن بن مهدي عن مالك ، ولم يعتمد رواية الشافعي بل لم يخرج للشافعي عن مالك إلا أحاديث يسيرة جداً .

#### شروح الموطأ

اعتنى بشرح هذا الكتاب رواية ودراية ، متناً وسنداً عدد كبير من العلماء وأما الشروح للمتن : فهي كثيرة ، من أشهرها :

كتاب " التمهيد " لابن عبد البر الأندلسي ، وهو كتاب جليل من أجل كتب الإسلام ، ومن أعظم الكتب المؤلفة في الإسلام ، وهو من مراجع المحدثين الكبرى .

كتاب " الاستذكار " لابن عبد البر أيضاً . وقد يستغرب السامع كيف يشرح مؤلف واحد كتاباً واحداً ؟ والجواب أن لكل كتابٍ منهما مزية تختلف عن الآخر ؛ حيث إن كتاب " التمهيد " أولاً مقتصرًا على الأحاديث المسندة ؛ لا يشرح إلا الأحاديث المسندة ، أما الموقوفات والمقطوعات عن التابعين فإنه لا يشرحها .

أمر آخر : أنه رتب هذا الكتاب على حسب شيوخ مالك ، لا حسب ترتيبه ، إلا أن " التمهيد " أوسع وأشمل من " الاستذكار " ولذلك كثيراً يحيل في " الاستذكار " إلى " التمهيد "



### القرن الهجري الثالث

لقد دخل القرن الهجري الثالث بعد جهودٍ عظيمةٍ متتابعة من علماء الأمة في تدوين السنة وجمعها، وفي نقدها (تعليلاً وجرحاً وتعديلاً)، أما في مجال تدوين السنة، فهذا عصر أصول السنة العظام وأمّهات المصنفات فيها، ففيه أُلِّفت الكتب الستة وما يلتحق بها من مصادر السنة الأساسية. ولئن بدأ هذا القرن بالتصنيف على طريقة المسانيد والكتب الجامعة للأحاديث والآثار، كـ"مسند أحمد، وإسحاق، وابن أبي شيبة وابن أبي عمير العدني" وكمصنف ابن أبي شيبة، وسنن سعيد بن منصور. إلا أن منحنى التكميل في هذه المصنفات يظهر من كونها أعظم شمولاً واتساعاً من الكتب السابقة على طريقتهما في التصنيف؛ لأنه قُدِّر لمؤلفيها أن يستفيدوا من الجهود السابقة، ليقوموا بتحقيق هدف الذين سبقوهم، وهو تقييد تلك الأحاديث والآثار خوفاً عليها من التفلت وتيسيراً للباحثين عن السنة عناءً تجميع السنة من رواها في أقطار الأرض، تلك المهمة الشاقة التي استطاع غيرهم أن يسبقهم إلى أدائها والقيام بها. وقد أدّت تلك الجوامع الكبار دورها، وأثمرت ثمارها، وأبّنت في منتصف هذا القرن، بأن ابتدأت أنظار العلماء تَلْتَفِتُ إلى شيءٍ آخر سوى الجمع، مما يشهد إلى أن الشعور بخوف ضياع شيءٍ من السنة قد زال أو كاد، وهذا ما جعل العلماء يتجهون إلى وجوه جديدة في خدمة تدوين السنة، لا يقتصر في خدمته على مجرد الجمع، بل يستثمر الجمع السابق للوصول إلى هدف آخر وغاية أبعد.

والخدمة المتوقعة بعد ذلك الجمع الذي لم يَعتنِ بتمييز الصحيح من السقيم؛ لأن الذين قاموا به كانوا يعتبرون الجمع الموسع في تلك المرحلة هو الأولى بالتحقيق هو أن يُعنى بتمييز الصحيح من السقيم، بل هذا هو الذي كان يجب أن يقوم به العلماء فعلاً بعد اكتمال الجمع؛ حيث إن هذا الجمع لن يؤدي هدفه الأخير بغير بيان ما يصلح منه للعمل والاحتجاج مما لا يصلح لذلك. وهذا ما سبق إليه الإمام البخاري، في كتابه (الصحيح)، بإشارة من أحد شيوخه (أحد أصحاب الجوامع الكبار) وهو إسحاق بن راهويه.

إن مجرد إقبال البخاري على مثل ذلك الإبداع، وفي كتابٍ يسمه بالمختصر ليدل على اتّضح ملامح المرحلة التي تمرّ بها السنة عنده، وأنها قد أصبحت محتاجة إلى مبادرة تقوم بتكميل جهود الجمع السابقة، بإخراج كتاب مختصر خاص بالأحاديث الصحيحة.

ولاشك أن البخاري لم يكن ليفكر بهذا العمل لو كان هاجس ضياع السنة مُستولياً على تفكيره، بل لم يكن ليقدّر عليه (حتى لو فكّر فيه) لو لم تقم الجهود السابقة بضرورة جمع السنة. ثم إن مسلماً تبع البخاريّ في جمع كتاب مختصر في الصحيح، سائراً على خطى شيخه في تحقيق الهدف نفسه.

فإذا أردنا الانتقال إلى وجه آخر من وجوه التصنيف المستحدثة في منتصف هذا القرن، أقدم ذلك ببيان الوجه الجديد من الخدمة الذي كانت السنة محتاجةً إليه في هذه المرحلة، بعد جهود الجمع السابقة الكبيرة التي قامت بواجب حفظ السنة من الضياع.

لقد ذكرنا سابقاً أن أسلوب التصنيف على (المسانيد) راعى حاجة المرفوعات خاصة للحفظ من الضياع، لأن الأحاديث المرفوعة هي أولى الأخبار بالنقل والحفاظ عليها، بل هي أساس علوم السنة وأصلها. فلمّا قام العلماء بجمعها، نظر بعض أهل العلم في هذه الأحاديث المرفوعة، هل فيها ما هو أولى من بعضها بمزيد عناية؟ ولاشك أن ما ارتبط به عمل منها أولى بالجمع ومحاولة تيسير الاطلاع عليه، ألا وهو أحاديث الأحكام التي تُستنبطُ منها مسائل الفقه والحلال والحرام. وهذا ما جعل أسلوب التصنيف على منهج كتب (السنن) يبرز أيضاً في منتصف هذا القرن، متميّزاً بسعة مؤلفاته، وباقتصارها على الأحاديث المرفوعة، مرتبةً على أبواب الفقه. وأوّل من بادر إلى هذا النوع الجديد من التصنيف هو أبو داود السجستاني في كتابه السنن، وفي عصر أبي داود صنّف الترمذي جامعهم، وابن ماجه سننه، وبعدهما النسائي سننه الكبرى والصغرى، وغيرهم كثير.

لقد استمرّ التدوين في هذا القرن، حتى إنك لترى في أواخر هذا القرن بوادرَ ترفٍ علميٍّ في تدوين السنة، بمثل التصنيف على منهج المشيخات، وهذا الترف العلمي يدل على أن التدوين لم يعدّ يلحظ خطراً على السنة من تفلّت شيءٍ منها. ولن يصل علماء السنة إلى هذا الشعور، إلا إذا اكتمل تدوين السنة تماماً، وأصبحت كُتُبُ السنة أوعيةً شاملةً لجميع الروايات المدوّنة والشفهية التي تناقلها الرواة خلال قرونِ السنة الثلاثة هذه، وأنه لم تعد هناك رواية شفهيّة غير مدوّنة.

وهذا ما أرّحه الإمام الذهبي، حيث جعل رأس سنة ثلاثمائة الحدّ الفاصل بين أصحاب الروايات الشفهية ومن بعدها ممن لا يروون إلا المدوّنات.

إننا في هذا القرن نصل مرحلة النهاية في باب التدوين، وهي نهايةً تناولت حفظ السنة من الضياع، فلم يعدّ يُسمح لأحد أن يدّعي وجود رواية شفهيّة لديه غير مزبورة في أحد الدواوين. ويمكن تلخيص ما نميز به هذا العصر بـ :

هناك عوامل جعلت علماء القرن الثالث يفكرون بشكل جديد:

- الاسناد الطويل.
- كثرة الوضع، وظهور الكثير من البدع.
- اتساع الدولة الإسلامية .

مميزات هذا العصر :

- . ازدهار التصنيف وظهرت مصنفات كثيرة مثل: كتب الستة
- . برز في هذا العصر أكبر علماء الحديث مثل "الإمام أحمد ، وإسحاق بن راهويه ، وعلي بن
- المديني ، والبخاري ، ومسلم ، وأبو زرعة ، وأبو حاتم ، و أبو داود ..
- طبيعة التدوين في النصف الأول من القرن الثالث:

كانت مرحلة جمع شامل فلم يتقيد بتصحيح أو ضعيف، ويمثلها كتب المسانيد عامة . جمع النصوص الواردة في العقيدة مع بيان منهج السلف في فهم هذه النصوص وأغلب هذه الكتب يطلق عليها اسم السنة مثل السنة للإمام أحمد ، والسنة لأبي نصر المروزي وغيرهم، -الرد على المبتدعة الذين يقولون بتعارض الأحاديث ويمثلها كتب مختلف الحديث مثل اختلاف الحديث للشافعي ، واختلاف الحديث لعلي بن المديني، وتأويل مختلف الحديث لابن قتيبة

طبيعة التدوين في النصف الثاني من القرن الثالث:

مرحلة فرز الأحاديث:

- تميز الصحيح عن غير الصحيح ، ويمثلها الصحيحان .
- العناية بأحاديث الأحكام ويمثلها كتب السنن.
- . كما ألفت كتباً خاصة بالرد على بدع معينة مثل خلق أفعال العباد للبخاري وغيره
- ظهرت كتب الرجال، ويمثلها التاريخ الكبير للبخاري والجرح والتعديل لابن أبي حاتم وغيرها
- ازدهار علم النقد الذي يسير جنباً إلى جنب مع الرواية.

نماذج مما دون في هذا القرن "كتب المسانيد"

المسانيد : وهي الكتب التي موضوعها جعل حديث كل صحابي على حدة، صحيحا كان ،أو حسنا، أو ضعيفا،وقد يقتصر في بعضها على أحاديث صحابي واحد، ك: (( مسند أبي بكر )) أو أحاديث جماعة منهم، كمسند الأربعة، أو العشرة، أو طائفة مخصوصة جمعها وصف واحد، ك: (( مسند المقلين )) ، و (( مسند الصحابة الذين نزلوا مصر )) .  
كيفية ترتيب المسانيد:

لقد اختلفت المناهج وتنوعت وجهات النظر في ترتيب المسانيد إلى ما يلي:

- ١ . منهم من رتب الصحابة على حروف الهجاء وهذا أسهل تناولا .
- ٢ . ومنهم من رتبهم على القبائل .
- ٣ . ومنهم من رتبهم بحسب السبق إلى الإسلام .
- ٤ . ومنهم من رتبهم بحسب الشرافة النسبية وغير ذلك .
- ٥ . وقد يحصل في المسند الواحد أكثر من وجه من وجوه الترتيب ، كما هو في (مسند الإمام أحمد)

ويُنْتَبَه إلى أنه هناك كتباً سُميت مسانيد ولم ترتب على ترتيب المسانيد الآنف الذكر ، من أمثال ذلك : (المسند للدارمي) المشهور بـ (سنن الدارمي) واسمه الصحيح : (المسند) كما نصَّ عليه جلُّ أهل العلم - فهو مرتبٌ على أبواب الفقه ، وكذلك (مسند السراج) مرتبٌ على أبواب الفقه واسمه المسند ، وأيضاً (مسند عبدالله بن المبارك) .

وهناك كتبٌ رُتبت على المسانيد ، ولم تسمَّ بالمسانيد مثل : المعجم الكبير للطبراني ، (الأحاديث المختارة) للضياء المقدسي ، وهو أحد الكتب التي اشترطت الصحة ، وهو مرتب على المسانيد ولم يسمَّ به ، وأيضاً كتاب (العلل) للدارقطني مرتب على المسانيد  
شرطُ أهل المسانيد في التأليف على هذا النوع:

- ١ . أفراد أحاديث كل صحابي على حدة .

٢ . إستقصاء جميع أحاديث كل صحابي سواء رواه من يحتجُّ به أم لا، فقصدتهم حصر جميع ما روي عنه، ومن هنا ضعفت رتبته عن السنن.

٣ . عدم النظر إلى الأبواب التي تلائم الحديث حيث يجد الباحث حديثاً في الصلاة بجانب حديث في البيوع وحديثاً في الزكاة بجانب حديث في الآداب وهكذا.

#### مميزات التأليف على هذه الطريقة:

١ . تجريد الأحاديث النبوية عن غيرها، وجمعهم كثيراً من متونها و أسانيدنا المشتملة على تعدد الطرق.

٢ . أن التأليف على هذه الطريقة سهل لأهل القرن الثالث حفظ الحديث وضبطه ومذاكرته ودرسه حتى كان الواحد منهم يحفظ المسند الكبير كما يحفظ السورة من القرآن.

٣ . يمكن تخريج الحديث منه بسهولة ويسر خاصة إذا كان الراوي مقلاً في الرواية، أما إذا كان من المكثرين فإن المخرج يحتاج إلى صبر وتأن ليصل إلى الحديث المراد تخريجه.

٤ . حصر الأحاديث التي رواها كل صحابي على حده.

٥ . معرفة بلدان كثير من الصحابة وأماكن نزولهم التي ارتحلوا إليها وذلك كأن يقال مسند المكيين، أو الشاميين، أو البصريين إلى غير ذلك.

#### عيوب التأليف على هذه الطريقة:

١ . أن المطلع على المسانيد إذا لم يكن من أهل الفن المتضلعين فيه الواقفين على أحوال المتون والأسانيد فإنه يتعذر عليه الوقوف على درجة الحديث من الصحة والضعف والاحتجاج به من عدمه، إذ كل حديث في نظر المطلع يحتمل الصحة والضعف.

٢ . من طلب أحاديث موضوع معين فعليه أن يقلب صفحات الكتاب بأكمله وهذا شاقٌ على النفس وعسيرٌ عليها.

٣ . أن المخرِّج إذا أراد أن يخرج حديثاً للمكثرين من الصحابة كأبي هريرة وابن عمر وعائشة فإنه يحتاج إلى وقت طويل للعثور على الحديث، وقد يمرُّ عليه الحديث ولا يتنبه الباحث إليه لطول القراءة وتعبه الكبير وجهده المضي.

#### أمثلة على كتب المسانيد :

١ - مسند الشافعي (ت ٢٠٤ هـ) .

٢ - مسند أبي داود الطيالسي سليمان بن داود الجارود البصري (ت ٢٠٤ هـ).

٣- مسند الحميدي عبد الله بن الزبير المكي (ت ٢١٩ هـ).

٤. مسند أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١ هـ).

دراسة لأحد كتب المسانيد وهو مسند الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله

التعريفُ بالمؤلف: اسمه : أحمد بن محمد بن حنبل الذهلي الشيباني المروزي ثم البغدادي.

كنيته : أبو عبد الله.

مولده : ١٦٤ هـ .

وفاته: ٢٤١ هـ .

من ثناء العلماء عليه:

قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ: رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، كَأَنَّ اللَّهَ جَمَعَ لَهُ عِلْمَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ.  
وَقَالَ حَرْمَلَةُ: سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: خَرَجْتُ مِنْ بَغْدَادَ، فَمَا خَلَفْتُ بِهَا رَجُلًا أَفْضَلَ، وَلَا أَعْلَمَ، وَلَا  
أَفْقَهَ، وَلَا أَتَقَى مِنْ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ.

التعريف بالكتاب:

اسم الكتاب: المسند، وذلك لأن أحاديثه مسندة، أي مروية بسند متصل إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - .

موضوعه: مرويات الإمام أحمد مرتبة على مسانيد الصحابة رضي الله عنهم

مشمولاته: يشتمل المسند:

أ - من حيث عدد المسانيد: ذكر العلامة محمد بن جابر الوادي آشي(ت ٧٤٩ هـ): أن عدد

مسانيد الإمام أحمد ستة عشر مسندا، وقال الحافظ ابن حجر في المعجم المؤسس: (مسند

أحمد يشتمل على ثمانية عشر مسندا، وربما أضيف بعضها إلى بعض)، وذكر في (إطراف المسند

المعتلي) أنها سبعة عشر مسندا، ويتوجيه ابن حجر السابق يجمع بين هذه الأقوال.

وتلك الأرقام هي لأعداد المسانيد الرئيسية التي جعلها الإمام أحمد في مسنده كالكتب وترجم

بها كقوله - مثلا - : (مسند بني هاشم) والحقيقة أنه يدخل تحتها عدة مسانيد للصحابة، وربما

اقتصرت على مرويات صحابي واحد فيها إذا كان من المكثرين، ويترجم له بقوله: (حديث ابن

عباس) مثلا .

وأما عدد مسانيده من حيث التفصيل على حسب ما أورده الحافظ علي بن الحسين ابن عساكر (ت ٥٧١ هـ) فهي: ١٠٥٦ مسندا.

انظر: ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند ص ١٧١.

ب - من حيث عدد أحاديثه: ذكر أهل العلم أن المسند يشتمل على ثلاثين ألف حديث من غير المكرر، وبالمكرر على أربعين ألف حديث، كما يشتمل على ثلاث مئة حديث ثلاثية الإسناد وقد جمعها وشرحها السفاريني في مصنف مستقل .

قال الحافظ أبو موسى المدني: (فأما عدد أحاديثه فلم أزل أسمع من أفواه الناس أنها أربعون

ألفاً، إلى أن قرأت على أبي منصور بن زريق القزاز - بزايين - ببغداد قال: حدثنا أبو بكر

الخطيب قال حدثنا ابن المنادي قال: لم يكن أحد في الدنيا أروى عن أبيه منه - يعني عبد الله

بن أحمد بن حنبل - لأنه سمع المسند وهو ثلاثون ألفاً، والتفسير وهو مائة وعشرون ألفاً... الخ

فلا أدري هل الذي ذكره ابن المنادي أراد به مالا مكرر فيه، أو أراد غيره مع المكرر، فيصلح

القولان جميعاً.. الخ)

هذا ما ذكره أهل العلم، لكن عدد أحاديث المسند المطبوع أقل من ذلك، ويحتمل ذلك عدة

أمور، منها:

١ - كون النسخة المخطوطة المعتمد عليها في الطباعة ناقصة ، يقول الشيخ الحميد حفظه الله: أبرزت رسالة علمية معاصرة: إن هناك أحاديث سقطت من مسند بعض الصحابة ، مثل جابر رضي الله عنه ، حيث أبرزت الرسالة سقوط ١٢ حديثاً من مسنده .

٢- ربما تم اعتبار مجموعة من الأحاديث حديثاً واحداً، بينما هي أكثر من ذلك كمرويات النسخ.

٣- ربما لم يتم اعتبار المرويات التي يسوقها الإمام أحمد من أقوال التابعين ونحوهم في شرح الغريب، ونحو ذلك.

وعدد الأحاديث في طبعة مؤسسة الرسالة وهي أدق هذه الطباعات للمسند (٢٧٦٤٧) حديثاً.

ج - من حيث نوع المرويات: يشتمل المسند على المرفوع وهو الغالب، وعلى قليل من المرسل، وقليل من الموقوف، وعلى المقطوع، وقد بوب الحافظ ابن حجر في كتابه إطفاف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي فقال: (فصل في الموقوفات غير ما تقدم) يعني غير ما تقدم من المرويات الموقوفة التي ذكرها في كتابه هذا، وبوب أيضاً في موضع آخر فقال: (ذكر ما وقع فيه من المراسيل والموقوفات بغير استيعاب) ، وأراد الحافظ ابن حجر بالموقوف عموم الأقوال التي رواها الإمام أحمد ما عدا المرفوع والمرسل.

### أهم مميزات المسند:

- ١ - يعتبر مسند الإمام أحمد من المصادر الحديثية المسندة، ولذلك أثره في علوم الحديث إسناداً ومنتناً.
- ٢ - يعدُّ من أنقى المسانيد، حيث إن الإمام أحمد انتخبه من أكثر من سبعمائة وخمسين ألف حديث، كما ذكر الإمام أحمد نفسه وجاء هذا في رواية حنبل بن أحمد حيث قال : جمعنا أبي أنا وصالح وعبد الله فقرأ علينا المسند وما سمعنا غيرنا وقال : هذا الكتاب جمعته من أكثر من ٧٥٠٠٠٠ حديثاً ، فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجعوا إليه فإن وجدتموه فليس بحجة .
- . وقد أجاب الذهبي عن قول حنبل بقوله : (هذا القول منه على غالب الأمر ، وإلا فلنا أحاديث قوية في الصحيحين والسنن والأجزاء ، ما هي في المسند) .
- وقال ابن القيم في الفروسية (٢٧١) : قلت : هذه الحكاية قد ذكرها حنبل في تاريخه ، وهي صحيحة بلا شك ؛ لكن لا تدل على أن كل ما رواه في المسند فهو صحيح عنده فالفرق بين أن يكون كل حديث لا يوجد له أصل في المسند فليس بحجة وبين أن يقول كل حديث فيه فهو حجة وكلامه يدل على الأول لا على الثاني.
- ويقول الحافظ ابن حجر: (لا يشكُّ منصفٌ أن مسنده أنقى أحاديث وأتقن رجالاً من غيره وهذا يدلُّ على أنه انتخبه).
- ٣ - يعتبر من الموسوعات الحديثية الجامعة المسندة، لأنه احتوى غالب المرويات وأصولها الثابتة، فلا يكاد يوجد حديث صحيح إلا وهو فيه بنصّه، أو أصله، أو نظيره، أو شاهده، ويقول ابن الجوزي: (ما من حديث غالباً إلا وله أصلٌ في هذا المسند)
- ويقول الحافظ ابن كثير: (يوجد في مسند الإمام أحمد من الأسانيد والمتون شيء كثير مما يوازي كثيراً من أحاديث مسلم، بل والبخاري أيضاً، وليست عندهما، ولا عند أحدهما، بل ولم يخرجها أحد من أصحاب الكتب الأربعة، وهم: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.)
- س/هل استوعب مسند أحمد السنة بأكملها ؟
- ج/ بالرغم من كم الأحاديث الكبير في المسند حيث خرج فيه أحمد \_ كما سبق \_ ٤٠٠٠٠ حديث لـ ٩٠٤ من الصحابة رضي الله عنهم ، إلا أنه قد فاته أحاديث كثيرة ومن أبرزها ، حديث عائشة رضي الله عنها في قصة أم زرع ، فقد ذكر الحافظ العراقي أنه في الصحيح وليس في المسند ، وقد نقل ابن الصلاح القول بأن المسند لم يقع فيه رواية جماعة من الصحابة الذين في الصحيحين قريبا من مائتين ، ولكن الشيخ أحمد شاکر يعترض على هذا القول في الباعث



الحديث ويصفه بالغلو الشديد ، ويقول : بل نرى أن الذي فات المسند من الأحاديث شيء قليل ، وأكثر ما يفوته من حديث صحابي معين يكون مرويا عنده من حديث صحابي آخر ،  
طريقة ترتيب المسند:

رتب الإمام أحمد أحاديث كتابه على مسانيد الصحابة ،  
 وقسمها إلى بضعة عشر مسندا من المسانيد أو مجامع المسانيد الرئيسة، وقد عددها العلامة محمد بن جابر الوادي آشي، فقال: (مسند الإمام أبي عبد الله: أحمد بن حنبل المشتمل على ستة عشر مسندا: الأول: مسند العباس وبنيه، والثاني: مسند أهل البيت، وهم العشرة، الثالث: مسند ابن عباس وحده، الرابع: مسند أبي هريرة، الخامس: مسند ابن مسعود، السادس: مسند ابن عمر، السابع: لجابر بن عبد الله، الثامن: لأنس بن مالك، التاسع: لعمر بن العاص وأبي سعيد الخدري معا، العاشر: لعائشة، الحادي عشر: للمدنيين والمكيين، الثاني عشر: للشاميين، الثالث عشر: للبصريين، الرابع عشر: للكوفيين، الخامس عشر: للأنصار، السادس عشر: مسند النساء) وعدها الحافظ ابن حجر، فقال: (هذه أسماء المسانيد التي اشتمل عليها أصل المسند: مسند: العشرة وما معه، ومسند: أهل البيت، وفيه: العباس وبنيه، ومسند: عبد الله بن عباس، ومسند: ابن مسعود، ومسند: أبي هريرة، ومسند: عبد الله بن عمر، ومسند: جابر، ومسند: الأنصار، ومسند: المكيين والمدنيين، ومسند: الكوفيين، ومسند: البصريين، ومسند: الشاميين، ومسند: عائشة، ومسند: النساء) ، وعدد ما ذكر ابن حجر هنا (١٧) مسندا، وذكر الحافظ في موضع آخر أنه اشتمل على ثمانية عشر مسندا، وقال: (ربما أضيف بعضها إلى بعض) ، وبهذا يوجه الاختلاف في عدد المسانيد الرئيسة في الكتاب، لكن يظهر فيه الاختلاف في ترتيب هذه المسانيد، فالوادي آشي بدأ بسند العباس وبنيه، وابن حجر بدأ بالعشرة، وهو يوافق المطبوع، بينما لم يرد ذكر العشرة المبشرين بالجنة في وصف الوادي آشي إلا قوله في الثاني: (مسند أهل البيت، وهم العشرة)، والعشرة غير أهل البيت، فلعله أضافهم هنا كما أشار ابن حجر، ومن المعلوم أن الإمام أحمد توفي قبل تهذيبه وترتيبه، وإنما قرأه لأهل بيته قبل ذلك خوفا من العواقب العارضة، وقد أجاب الإمام ابن عساكر بهذا.

تنبيهات على ترتيب مسند أحمد :

١ - أن المسند مقسم إلى عدة مسانيد رئيسة، وهي التي ترجم لها غالبا بقوله مثلا: (مسند العشرة وما معه، ومسند أهل البيت) وهي تشتمل على مجموعة من مرويات عدد من الصحابة، وقد بَوَّب أيضا على مرويات صحابي واحد بقوله: (مسند)، مثل: (مسند عبد الله بن عباس، ومسند ابن مسعود، ومسند أبي هريرة) ويلحظ أن هؤلاء الذين أفردهم بهذا التبويب من المكثرين في

الغالب، وفي المسانيد التي يترجم بها ويوبوب وهي جامعة كقوله: (مسند العشرة)، يفصل مرويات كل صحابي على حدة، ويوبوب عليها بقوله (حديث أبي بكر، وحديث عمر بن الخطاب).

٢ . وربما كررت مرويات الصحابي في أكثر من موضع تارة باعتبار بلده، وتارة باعتبار قبيلته، أو أسبقيته في الإسلام، ومن ذلك أنه أخرج مرويات (الحارث بن أقيش) في مسند الأنصار، ثم أخرجها في مسند الشاميين، وكذا (الحارث بن زياد الأنصاري) أخرج له في موضعين: مسند المكيين، ومسند الشاميين،

٣ . رتب ابنه عبد الله مسانيد المقلين، قال الحافظ ابن حجر: (لم يرتب - يعني الإمام أحمد - مسانيد المقلين، فرتبها ولده عبد الله، فوقع منه إغفال كبير من جعل المدني في الشامي، ونحو ذلك)

٤ . وأما مرويات النساء فقد فرقت في المطبوع من المسند في عدة مواضع، وجمعت مرويات أكثرهن في أواخر المسند متتابعة، وقدم: حديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها، ثم: حديث فاطمة رضي الله عنها بنت رسول الله صلي الله عليه وسلم، إلى بقية أحاديث أمهات المؤمنين، وبقية النساء رضوان الله عليهن، وترجم لأحاديث المبهمات من أزواج النبي صلي الله عليه وسلم في مواضع أخرى، مثل قوله: (حديث بعض أزواج النبي صلي الله عليه وسلم).  
٥ - ترجم أيضاً لمسانيد المبهمين والمبهمات من الصحابة رضوان الله عليهم، بحسب ما جاء في الرواية: (حديث رجل من أصحاب النبي صلي الله عليه وسلم).

٦ - في آخر المسند بعد مرويات النساء، أخرج مرويات أربعة من الصحابة، حيث ترجم لأولهم، فقال: (حديث صفوان بن أمية رضي الله عنه)، ثم: (حديث أبي بكر بن زهير الثقفي رضي الله عنه)، ثم: (حديث والد بعجة بن عبد الله رضي الله عنه)، ثم: (حديث شداد بن الهاد رضي الله عنه)، وبه ختم المسند المطبوع، وأحاديث صفوان جاءت في موضع آخر، وكذا أبو بكر بن أبي زهير، وشداد بن الهاد.

وبشكل عام ، لا يوجد لأحمد في مسنده ترتيب واضح ، فلم يرتب الصحابة رضي الله عنهم على الحروف ، ولم يرتب الطرق عنهم ، كما فعل المزني في تحفة الأشراف ، ومع ذلك فإن أحمد ، راعى بعض الأمور ، ومن أبرزها :

. الأفضلية : حيث بدأ كتابه بذكر الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم ، ثم بقية العشرة رضي الله عنهم ، ثم أورد أحاديث ثلاثة من الصحابة وهم عبد الرحمن بن أبي بكر ، وزيد بن خارجة ، والحارث بن خزيمة ، ثم جاء بمسند أهل البيت رضي الله عنهم ، ثم جاء بمسانيد بعض مشاهير الصحابة مثل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

. البلدان : حيث أفرد رواة كل بلد بمسند خاص بهم ، فجاء بمسند للمكيين ، وآخر للمدنيين ، وثالث للشاميين ، ورابع للكوفيين ، وخامس للبصريين ، وهكذا .  
. القبائل : حيث أفرد الأنصار رضي الله عنهم بمسند خاص بهم .  
. النوع : حيث بدأ بمسائيد رجال الصحابة رضي الله عنهم أولا ، ثم أتبعها بمسائيد نساء الصحابة رضي الله عنهم ، وأورد بعد مسائيدهن مسائيد بعض رجال الصحابة رضي الله عنهم ، كمسند أبي ذر رضي الله عنه ولكن العلماء ، لم يرتضوا هذا الترتيب ، خاصة مع وجود ثغرات كبيرة فيه ، من أبرزها وجود بعض الأسانيد المقسمة ، فمسند الصحابي ، قد يرد جزء منه في موضع ، ويرد الجزء الآخر في موضع آخر ، وقد ترد أحاديث صحابي في مسند صحابي آخر ، وبعضها يكون مرويا عن اثنين أو أكثر من الصحابة ، فتارة يذكر الحديث في مسند كل واحد منهما ، وتارة يذكره في مسند أحدهما دون الآخر ، ويقول الشيخ أحمد شاکر بأنه وجد في المسند أحاديث لبعض الصحابة ذكرها أثناء مسند لغير راويها ، ولم يذكرها في مسند راويها أصلا ، وعليه فإنه يلزم الناظر أن يستقرأ المسند بأكمله إذا أراد عد أحاديث كل صحابي .  
أقسام أحاديث المسند:

قال العلامة الشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي: (بتتبعي لأحاديث المسند وجدتها تنقسم إلى ستة أقسام:

١ - قسم رواه أبو عبد الرحمن عبد الله بن الإمام أحمد -رحمهما الله- عن أبيه سماعا منه، وهو المسمّى بمسند الإمام أحمد، وهو كبير جدا يزيد على ثلاثة أرباع الكتاب. ففي طبقات الحنابلة (١ / ٧١) كان صالح قليل الكتاب عن أبيه فأما عبد الله فلم يكن في الدنيا أحد روى عن أبيه أكثر منه لأنه سمع المسند وهو ثلاثون ألفا.. وقال عبد الله كل شيء أقول قال: أبي فقد سمعته مرتين وثلاثا وأقله مرة.

٢ - وقسم سمعه عبد الله من أبيه وغيره، وهو قليل جدا.

٣ - وقسم رواه عبد الله عن غير أبيه، وهو المسمّى عند المحدثين بزوائد عبد الله، وهو كثير بالنسبة للأقسام كلها عدا القسم الأول. قال ابن تيمية في منهاج السنة النبوية [ ٥ / ٢٣ ] في المسند زيادات زادها ابنه عبد الله لا سيما في مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، فإنه زاد زيادات كثيرة

و قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٣ / ٥٢٤) وله زيادات كثيرة في " مسند " والده واضحة عن عوالي شيوخه، ولم يحرر ترتيب " المسند " ولا سهله، فهو محتاج إلى عمل وترتيب، رواه عنه جماعة .

تنبيه : أفردتها بالنشرالدكتور عامر حسن صبري فصنع زيادات عبد الله بن أحمد على مسند أبيه وهو كتاب مطبوع وموجود.

- ٤ - وقسم قرأه عبد الله على أبيه ولم يسمعه منه وهو قليل.
- ٥ - وقسم لم يقرأه ولم يسمعه ولكنه وجدته في كتاب أبيه بخط يده وهو قليل أيضاً.
- ٦ - وقسم رواه الحافظ أبو بكر القطيعي عن غير عبد الله وأبيه - رحمهم الله - وهو أقل الجميع. قال الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٣ / ٥٢٤) ، ولم يكن القطيعي من فرسان الحديث، ولا مجوداً، بل أدى ما تحمله، إن سلم من أوهام في بعض الأسانيد والمتون. وإنما يدرك التمييز بينها بالنظر في الأسانيد، فكل حديث يقال في أول سنده: حدثنا عبد الله حدثني أبي فهو من المسند، وكل حديث يقال في أول سنده: حدثنا عبد الله حدثنا فلان - بغير لفظ أبي - فهو من زوائد عبد الله، وكل حديث يقال في أوله: حدثنا فلان - غير عبد الله وأبيه - فهو من زوائد القطيعي.

٥ - درجة أحاديث المسند:

للعلماء في درجة أحاديث المسند أقوال هي:

١. أن جمع ما في المسند صحيح: وهو قول الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر المدني، والحافظ مغلطي، والسيوطي، وقال السيوطي بأن الأحاديث الضعيفة، في المسند، تقترب من درجة الحسن وعلى هذا فهي لا تخرج عن دائرة القبول.
٢. وذهب بعض العلماء إلى أن في المسند أحاديث ضعيفة بل وموضوعة وقد زعم ابن الجوزي أن في المسند ٢٩ حديثاً موضوعاً (مع ملاحظة أن ابن الجوزي متسرع في الحكم بالوضع، لدرجة أنه حكم على حديث في صحيح مسلم بالوضع)، من أبرزها، حديث دخول عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه الجنة حبوا فقد أخرجه الإمام أحمد قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ حَسَّانَ قَالَ أَخْبَرَنَا عُمَارَةُ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ بَيْنَمَا عَائِشَةُ فِي بَيْتِهَا إِذْ سَمِعَتْ صَوْتًا فِي الْمَدِينَةِ فَقَالَتْ مَا هَذَا قَالُوا عَيْرٌ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَدِمَتْ مِنَ الشَّامِ تَحْمِلُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. قَالَ فَكَانَتْ سَبْعِمِائَةَ بَعِيرٍ - قَالَ - فَارْتَجَّتِ الْمَدِينَةَ مِنَ الصَّوْتِ فَقَالَتْ عَائِشَةُ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ « قَدْ رَأَيْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ حَبْوًا ». فَبَلَغَ ذَلِكَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ فَقَالَ إِنْ اسْتَطَعْتُ لَأَدْخُلَنَّهَا قَائِمًا . فَجَعَلَهَا بِأَقْتَابِهَا وَأَحْمَالَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

تعليق شعيب الأرناؤوط : حديث منكر باطل

فقد تكلم ابن الجوزي على نكارة متن هذا الحديث وقال بأن هذا المتن ، قد يفرح به الصوفية وجهلة المتعبدین .

وزاد عليها العراقي ٩ أحاديث وجمعها في جزء ، وقال العراقي في شرحه لكتاب ابن الصلاح :  
وأما وجود الضعيف فيه (أي المسند) فهو محقق ، بل فيه أحاديث موضوعة ، وقد جمعتها في  
جزء ، وقد ضعف الإمام أحمد نفسه أحاديث فيه وذكر بعض الأمثلة لهذه الموضوعات  
كأحاديث فضائل مرو ، وعسقلان ، والبرث الأحمر عند حمص .

٣. وذهب شيخ الإسلام في رسالة التوسل إلا أنه إن كان المقصود بالموضوع ما في سنده متهم  
بالكذب فليس في المسند شيء من ذلك ولإن كان المقصود به أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لم يقله لغلط راويه أو سوء حفظه ففي المسند والسنن من ذلك شيء كثير ، (وذلك كأن  
يغلط الراوي فيرفع الموقوف .

الراجح : قال ابن حجر في القول المسدد : فقد رأيت أن أذكر في هذه الأوراق ما حضرني من  
الكلام على الأحاديث التي زعم بعض أهل الحديث أنها موضوعة وهي في المسند الشهير للإمام  
الكبير أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل إمام أهل الحديث في القديم والحديث والمطلع  
على خفاياه.. فإن فيه أحاديث ضعيفة كثيرة وإن فيه أحاديث يسيرة موضوعة فبلغني بعد ذلك أن  
بعض من ينتمي إلى مذهب الإمام أحمد أنكر هذا إنكارا شديدا من أن فيه شيئا موضوعا ، وعاب  
قائل هذا ، ونقل عن الشيخ تقي الدين ابن تيمية أن الذي وقع فيه من هذا هو من زيادات  
القطيعي لا من رواية الإمام أحمد ولا من رواية ابنه عبد الله عنه .. وليعلم المنكر لقولي إن في  
المسند أحاديث يسيرة موضوعة أنه أنكر علي قولاً واجبا على من وجهين : أحدهما أني سئلت  
عنه ، والثاني : أن العلماء قالوا لا يجوز رواية الحديث الموضوع إلا مع بيان أنه موضوع .  
أجوبة العلماء عن وجود الضعيف ، والموضوع النادر في المسند :

وأما بالنسبة لوجود الضعيف في المسند فإنه يرد عليه : أن المقصود بالضعيف هنا هو الضعيف  
الذي يقرب من الحسن (بل وربما كان هذا الضعيف عند أحمد هو الحسن عند غيره لأنه كان  
يقسم الحديث إلى صحيح أو ضعيف) ، فضعفه ليس شديدا ، وهو الذي صرح أحمد بأنه يقدمه  
على آراء الرجال إن لم يجد في الباب غيره ، قَالَ أَحْمَدُ : قَدْ أَكْتُبُ حَدِيثَ الرَّجُلِ لِلإِعْتِبَارِ بِهِ :  
مِثْلَ ابْنِ لَهْبَعَةَ .

وَأَمَّا مَنْ عَرَفَ مِنْهُ أَنَّهُ يَتَعَمَّدُ الْكُذِبَ فَلَا يَرْوِي عَنْهُ شَيْئًا وَهَذِهِ طَرِيقَةُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَعَظِيمِهِ لَمْ  
يَرَوْ فِي مُسْنَدِهِ عَمَّنْ يَعْرِفُ أَنَّهُ يَتَعَمَّدُ الْكُذِبَ ؛ لَكِنْ يَرْوِي عَمَّنْ عَرَفَ مِنْهُ الْغُلَطَّ لِلإِعْتِبَارِ بِهِ  
وَالإِعْتِضَادِ .

ويظهر هذا بوضوح من صنيعه تجاه أحاديث سلسلة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حيث كان يرد حديث عمرو بن شعيب إذا عارضه ما هو أقوى منه وقال لإبنه عبد الله : ربما قبلت حديث عمرو بن شعيب وربما وجدت في القلب منه وفي رواية : وربما رددته ، وقد قال البخاري : (رأيت أحمد وعلي بن المديني وإسحاق بن راهويه وأبا عبيد وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ما تركه أحد من المسلمين) ، فخرج من عهدة هذا الضعيف بشرطه السابق وعليه فلا إشكال في إيراد هذا الضعيف ، بل وفي الإحتجاج به إن لم يجد غيره .

وأما بالنسبة لوجود الموضوع في المسند فإنه يرد عليه بعدة أجوبة منها :

١. وقد ثبت أن أحمد أوصى ابنه بأن يضرب على بعض الأحاديث ووافته المنية قبل هذا الأمر ، قال ابن حجر في تعجيل المنفعة : ومسند أحمد ادعى قوم فيه الصحة وكذا في شيوخه وصنف الحافظ أبو موسى المديني في ذلك تصنيفاً \* والحق أن أحاديثه غالبها جيد والضعاف منها إنما يوردها للمتابعات ، وفيه القليل من الضعاف الغرائب الأفراد ، أخرجها ثم صار يضرب عليها شيئاً فشيئاً ، وبقي منها بعده بقية \*

بل وربما أكمل الضرب عليها بالفعل ولكن الوراق وهم وكتب هذه الأحاديث من تحت الضرب وفي كلتا الحالتين خرج أحمد من عهدة هذه الأحاديث .

٢. أنه ينبغي أن نلاحظ زوائد ابنه عبد الله وزوائد أبي بكر القطيعي على المسند ، فربما جاءت هذه الموضوعات أو المنكرات من هذه الزوائد ، خاصة أن منها بعض مسموعات عبد الله عن غير أبيه .

وقال العلامة ابن تيمية في كتاب منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية : زاد ابن أحمد زيادات وزاد أبو بكر القطيعي زيادات وفي زيادات القطيعي أحاديث كثيرة موضوعة فظن ذلك الجاهل ان تلك من رواية أحمد وانه رواها في المسند وهذا خطأ قبيح فإن الشيوخ المذكورين شيوخ القطيعي وكلهم متأخرون عن احمد وهم ممن يروي عن أحمد لا ممن يروي أحمد عنه

وهذا مسند أحمد وكتاب الزهد له وكتاب الناسخ والمنسوخ وكتاب التفسير وغير ذلك من كتبه يقول فيها حدثنا وكيع ، حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ، حدثنا سفيان ، حدثنا عبد الرزاق فهذا أحمد

وتارة يقول حدثنا أبو معمر القطيعي حدثنا علي بن الجعد حدثنا أبو نصر التمار فهذا عبد الله وكتابه في فضائل الصحابة له فيه هذا وهذا

وفيه من زيادات القطيعي يقول حدثنا أحمد بن عبد الجبار الصوفي وأمثاله ممن هو مثل عبد الله بن أحمد في الطبقة وهو ممن غايته أن يروي عن أحمد فإن أحمد ترك الرواية في آخر عمره لما طلب الخليفة أن يحدثه ويحدث ابنه ويقيم عنده فخاف على نفسه من فتنة الدنيا فامتنع من التحديث مطلقا ليسلم من ذلك لأنه قد حدث بما كان عنده قبل ذلك و يقيم عنده فخاف على نفسه من فتنة الدنيا فامتنع من الحديث مطلقا ليسلم من ذلك.

وجدير بالذكر أن ابن حجر ألف رسالة في الرد على ما زعمه ابن الجوزي من موضوعات في المسند وسماها (القول المسدد في الذب عن المسند) ، وقد تكلم الشيخ سعد الحميد حفظه الله ، عن صنيع الحافظ في القول المسدد ، بتفصيل جيد ، حيث قسم دفاع الحافظ عن أحاديث المسند المتكلم فيها إلى ٣ أقسام :

قسم يكون دفاع الحافظ فيه ، في غاية الجودة ، كما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما في الصيغ بالسواد.

قسم يكون دفاع الحافظ فيه ، محتملا ، كما في حديث دخول عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه الجنة حيا .

قسم يكون دفاع الحافظ فيه متكلفا ، كما في حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، في قصة هاروت وماروت . فهذا الحديث من حيث ظاهر السند ، يمكن أن تختلف فيه وجهات النظر ، ولا يحكم عليه بالوضع قطعا ، فنسبة هذا الحديث إلى الرسول صلى الله عليه وسلم غلط ، وعليه فهو موضوع من هذه الجهة ، ولكنه من جهة وقفه على ابن عمر رضي الله عنهما ، حديث صحيح الإسناد ، رواه ابن عمر رضي الله عنهما عن كعب الأحبار ، وهذا ما يؤيد رأي شيخ الإسلام الآتي .

شرط الإمام أحمد في مسنده:

وقال ابن تيمية في منهاج السنة النبوية [ ٧ / ٩٧ ] و شرطه في المسند أن لا يروي عن المعروفين بالكذب عنده و أن كان في ذلك ما هو ضعيف و شرطه في المسند مثل شرط أبي داود في سننه

منهاج السنة النبوية [ ٧ / ٢٢٣ ] ليس كل حديث رواه أحمد في الفضائل ونحوه يقول أنه صحيح بل ولا كل حديث رواه في مسنده يقول أنه صحيح بل أحاديث مسنده هي التي رواها الناس عن من هو معروف عند الناس بالنقل ولم يظهر كذبه وقد يكون في بعضها علة تدل على أنه ضعيف بل باطل لكن غالبها وجمهورها أحاديث جيدة يحتج بها وهي أجود من أحاديث سنن أبي داود

وقال: وشرطه في المسند مثل شرط أبي داود في سننه وأما كتب الفضائل فيروي ما سمعه من شيوخه سواء كان صحيحاً أو ضعيفاً فإنه لم يقصد أن لا يروي في ذلك إلا ما ثبت عنده .

قال ابن القيم في صيد الخاطر (ص ١٠٠) قال القاضي أبو يعلى الفراء: إنما روى أحمد في مسنده ما اشتهر، ولم يقصد الصحيح ولا السقيم .

وقال في الفروسية [ص ٢٦٤] لما ضعف الإمام أحمد حديثاً؛ اعترض عليه ابنه قائلاً: لقد ذكرته في المسند، فقال: قصدت في المسند الحديث المشهور وتركت الناس تحت ستر الله ولو أردت أقصد ما صح عندي لم أرو من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء ولكنك يا بني تعرف طريقتي في المسند لست أخالف ما فيه ضعف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه .

الفروسية [ص ٢٤٧] والإمام أحمد لم يشترط في " مسنده " الصحيح ولا التزمه وفي مسنده عدة أحاديث سئل هو عنها فضعفها بعينها وأنكرها

الفروسية [ص ٢٦٣] وهذا باب واسع جداً لو تتبعناه لجا كتاباً كبيراً . والمقصود أنه ليس كل ما رواه وسكت عنه يكون صحيحاً عنده وحتى لو كان صحيحاً عنده وخالفه غيره في تصحيحه لم يكن قوله حجة على نظيره وبهذا يعرف وهم الحافظ أبي موسى المدني في قوله: إن ما خرج الإمام أحمد في مسنده فهو صحيح عنده؛ فإن أحمد لم يقل ذلك قط ولا قال ما يدل عليه بل قال ما يدل على خلاف ذلك

عنايته-رحمه الله-بتنقية المسند من الضعيف حتى وفاته:

جاء في محاسن البلقيني: (قال أبو موسى المدني: ولم يخرج أحمد إلا عمن ثبت عنده صدق وديانة، دون من طعن في أمانته . يدل على ذلك قول عبد الله ابنه: سألت أبي عن عبد العزيز بن أبان؟ فقال: لم أخرج عنه في المسند شيئاً .

قال أبو موسى: ومن الدليل على أن ما أودعه مسنده احتاط فيه إسناداً وامتناً ولم يورد فيه إلا ما صح عنده، ضربه على أحاديث رجال ترك الرواية عنهم في غير المسند .

الفروسية [ص ٢٦٦] وقد صنف الحافظ أبو موسى المدني كتاباً ذكر فيه فضائل المسند وخصائصه قال فيه ومن الدليل على أن ما أودعه الإمام أحمد قد احتاط فيه سنداً وامتناً ولم يرو فيه إلا ما صح (بهلك أمتي هذا الحي من قريش) . قال أبو موسى وهذا مع ثقة رجال إسناده حين شد لفظه عن الأحاديث المشاهير أمر بالضرب عليه فدل على ما قلناه وفي نظائر له قلت هذا لا يدل على أن كل حديث في المسند يكون صحيحاً عنده وضربه على هذا الحديث مع أنه صحيح أخرجه أصحاب الصحيح لكونه عنده خلاف الأحاديث والثابت المعلوم من سنته في الأمر بالسمع والطاعة ولزوم الجماعة وترك الشذوذ والانفراد .



رواية المسند:

المسند من رواية أبي بكر: أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شبيب البغدادي القطيعي (ت ٣٦٨ هـ) عن عبد الله بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (٢٩٠ هـ) عن أبيه.

جهود العلماء في العناية بالمسند:

لقد عني العلماء بالمسند عناية كبيرة لما له من أهمية كبيرة ومنزلة عظيمة، وقد تمحورت هذه الأهمية في الآتي:

أ - ترتيبه كترتيب كتب الأطرافمثاله :

- رتبته على معجم الصحابة والرواة عنهم كترتيب كتب الأطراف الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله بن المحب الصامت.

- ورتبه على الأطراف أيضا الحافظ ابن حجر وسماه: (إطراف المُسند - بكسر النون وضم الميم - المعتلي بأطراف المسند الحنبلي) ثم ضمه أيضا مع الكتب العشرة في كتابه (إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة).

ب - ترتيبه على الكتب والأبواب الفقهية:

- رتبته على الكتب والأبواب الفقهية الشيخ العلامة أحمد بن عبد الرحمن البنا، الشهير بالساعاتي وسماه: (الفتح الرباني بترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني) غير أنه اقتصر على جزء من إسناد الحديث مع تمام متنه، ثم عاد وشرحه وخرج أحاديثه في كتاب سماه (بلوغ الأمان من أسرار الفتح الرباني) لكن المنية عاجلته قبل إتمامه، فأتمه الشيخ الدكتور محمد عبد الوهاب البحيري، وقد طبع الكتابان معا في أربعة وعشرين جزءا.

ج - تحقيقه تحقيقا علميا:

- قام الشيخ العلامة شعيب الأرنؤوط مع مجموعة من العلماء بتحقيق المسند، وتخريج أحاديثه، والتعليق عليه، وقد قامت بطباعة هذا العمل مؤسسة الرسالة ببيروت في خمسين مجلدا، وأشرف على إصدارها معالي الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، وقد تميزت هذه الطبعة بالعناية الفائقة في تحقيق النص على عدة نسخ خطية، وتجنبت كثيرا من التصحيفات التي وقعت في الطبقات السابقة، كما تمم كثير من المواضع الساقطة من المسانيد في الكتاب، مع تخريج الأحاديث تخريجا شاملا، وقام بشرح المشكل، وتكلم على الغريب، وبين قدرا يسيرا من فقه الأحاديث في هذه الطبعة الرائقة، وإعداد فهرس متنوعة.

وتقام الآن - والله الحمد - خدمة أخرى جلييلة على المسند جمعية المكنز الإسلامي تطبعه طبع نصفه، والباقي يطبع قريبا - إن شاء الله -؛ لأنهم عشروا على مخطوطات، وفي إحدى

المخطوطات ساقط من مسند أبي سعيد ٢٧٦ حديثاً، وكذلك في مسند أنس قرابة ١٦ حديثاً في موضع واحد..

د: كتب ألفت في المسند من حيث مكانته ، وأهميته ، وبيان درجة أحاديثه :

١. خصائص المسند لأبي موسى المديني .
  ٢. المصعد الأحمدي .
  ٣. المسند الأحمدي ، كلاهما لابن الجزري .
  ٤. القول المسدد في الذب عن مسند أحمد للحافظ ابن حجر .
  ٥. الذب الأحمدي عن مسند الإمام أحمد ، للشيخ ناصر الدين الألباني
- هـ جمع زوائده :

١. جمعها الهيثمي في مجمع الزوائد

الإمام البخاري ومنهجه في صحيحه

اسمه : محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبه الجعفي.

كنيته : أبو عبد الله.

مولده : ١٩٤ هـ .

وفاته: ٢٥٦ هـ .

الجامع الصحيح :

اسم الكتاب :

حسب ما رجحه الحافظ ابن حجر في هدي الساري: "الجامع الصحيح المسند من حديث

رسول الله ﷺ وسننه وأيامه."

الباعث على تأليف الجامع الصحيح:

١. رغبة في تمييز الحديث الصحيح وتمييزه عن الضعيف :لما رأى البخاري التصانيف التي ألفت قبل عصره ، وجدها بحسب الوضع جامعة بين ما يدخل تحت التصحيح والتحسين والكثير منها يشمله التضعيف فلا يقال لغته وفي سمين فحرك همته لجمع الحديث الصحيح الذي لا يرتاب فيه أمين

٢. تلبية لرغبة شيخه إسحاق بن راهويه؛ حيث قال: لو جمعتم كتاباً لصحيح سنة رسول الله ﷺ،

قال البخاري: فوقع ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح.

٣. وقال البخاري: رأيت النبي ﷺ وكأني بين يديه وبيدي مروحةٌ أذبُ عنه، فسألت بعض المعبرين فقال لي: أنت تذب عنه الكذب.

### موضوع الكتاب :

التزم فيه الصحة وأنه لا يورد فيه إلا حديثنا صحيحا، هذا أصل موضوعه، وهو مستفاد من تسميته إياه: الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه. وكذلك رأى أن لا يخليه من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام؛ فليس مقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها ولهذا المعنى أخلى كثيرا من الأبواب عن إسناد الحديث واقتصر فيه على قوله: فلان عن النبي ﷺ أو نحو ذلك وقد يذكر المتن بغير إسناد وقد يورده معلقا وإنما يفعل هذا لأنه أراد الاحتجاج للمسألة التي ترجم لها..

### رواة الجامع الصحيح عن البخاري

من أهمهم سمع الصحيح من مؤلفه تسعون ألف رجل

- الفربري محمد بن يوسف بن مطر، وهي أهم الروايات
- أبو طلحة منصور البزدوي
- إبراهيم بن معقل النسفي
- حماد بن شاکر

• أبو ذر عبد الله بن أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الهروي الحافظ

• ابن السكن: أبو علي سعيد بن عثمان الحافظ

• الأصيلي: أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي

• عدد أحاديث الكتاب وكتبه وأبوابه

قال ابن حجر : جميع أحاديثه بالمكرر سوى المعلقات سبعة آلاف وثلاث مئة وسبعة وتسعون حديثاً

قال صديق حسن خان: والخالص من ذلك بلا تكرير: ألف حديث وست مئة وحديثان. وعدد

كتبه : مئة وستون، وأبوابه: ثلاثة آلاف وأربع مئة وخمسون باباً.

• انتقاؤه لكتابه وعنايته به وثناء العلماء عليه

قال أبو جعفر العقيلي: لما ألف البخاري كتاب الصحيح عرضه على أحمد بن حنبل ويحيى بن

معين وعلى بن المديني وغيرهم، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة، إلا في أربعة أحاديث. قال

• العقيلي: والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة هدي الساري

قال البخاري : ما أدخلت في هذا الكتاب إلا ما صح، وتركت من الصحاح كي لا يطول الكتاب

وقال البخاري: أخرجت هذا الكتاب من زهاء ست مئة ألف حديث

قيمة الكتاب العلمية وثناء العلماء عليه: قال الإمام النسائي: ما في هذه الكتب كلها أجود من

كتاب البخاري

وقال النووي في شرح صحيح مسلم (١/١٤): اتفق العلماء رحمهم الله على أن أصح الكتب

بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الأمة بالقبول، وكتاب البخاري أصحهما

وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة، وقد صح أن مسلماً كان ممن يستفيد من البخاري

ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث.

قال الذهبي في تاريخ الإسلام: وأما "جامع البخاري الصحيح" فأجل كتب الإسلام وأفضلها بعد

.. كتاب الله تعالى

مدة تأليف الكتاب: وقال البخاري: صنفت "الصحيح" في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما

بينى وبين الله تعالى..

منهج الإمام البخاري في صحيحه:

١. تقطيعه للحديث واختصاره وفائدة إعادته له في الأبواب وتكراره: اعلم أن البخاري رحمه الله

كان يذكر الحديث في كتابه في مواضع ويستدل به في كل باب بإسناد آخر ويستخرج طريق

واحدة فيتصرف حينئذ فيه، فيورده في موضع موصولاً وفي موضع معلقاً ويورده تارة تاماً وتارة

مقتصرًا على طرفه الذي يحتاج إليه في ذلك الباب، فإن كان المتن مشتملاً على جمل متعددة لا

تعلق لإحداها بالأخرى فإنه يورد منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذي

أخرجه فيه وقلما يورد حديثاً في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد وإنما يورده من طريق أخرى

لمعان منها :

أ- لفائدة إسنادية أو متنية.

ب- أو يكون الحديث عن صحابي فيعيده عن صحابي آخر.

ج- أو أن يسوقه بالعنونة ثم يعيده بالتصريح بالسماع.

٢. التزم استنباط الفوائد الفقهية والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه الثاقب من المتون معاني

كثيرة فرّقها في أبوابه بحسب المناسبة، واعتنى فيها بآيات الأحكام، ومن ثم أخلى كثيراً من

الأبواب من ذكر إسناد الحديث، وقد يذكر المتن بغير إسناد، وقد يورده معلقاً لقصد الاحتجاج

لما ترجم له وأشار للحديث لكونه معلوماً أو سبق قريباً

٣. تراجع البخاري في صحيحه للأبواب : وتراجع البخاري في صحيحه على نوعين

ظاهرة: وهي أن تكون دالة بالمطابقة لما يورد في مضمونها.. وقد تكون بلفظ المترجم له أو بعضه أو بمعناه

وخفية: وهي التي لا تدرك مطابقتها لمضمون الباب إلا بالنظر الفاحص والتفكير الدقيق.. وهذا الموضوع هو معظم ما يشكل من تراجم هذا الكتاب، ولهذا اشتهر قول جمع من الفضلاء: فقه البخاري في تراجمه، ومثاله باب تزويج المعسر الذي معه القرآن والإسلام، ثم أورد فيه حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: كُنَّا نَعْرُوْ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَيْسَ لَنَا نِسَاءٌ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللهِ أَلَا نَسْتَخْصِي - استأذنوا النبي عليه الصلاة والسلام في الخصاص؛ أن يَخْصُوا أنفسهم حتى لا يقعوا في الإثم، يقول ابن مسعود - فَهَنَانَا عَنْ ذَلِكَ .

وجه مطابقة الترجمة للباب أنه يقول لما نهاهم عن الاختصاص مع احتياجهم إلى النساء وهم مع ذلك لا شيء لهم وكان كل منهم لا بد وأن يكون حفظ شيئاً من القرآن فتعين التزويج بما معهم من القرآن

٤. كثيراً ما يترجم للمسائل الخلافية بصيغة السؤال ويختار القول الراجح، من خلال ما يورده

مثل ترجمته في كتاب العلم بقوله: باب متى يصح سماع الصغير؟" وأورد فيه حديثين أولهما: حديث ابن عباس قال: "أقبلت راكباً على أتان، وأنا يومئذ قد ناهزت الاحتلام، ورسول يصلي بمنى إلى غير جدار، فمررت بين يدي بعض الصف، وأرسلت الأتان ترتع، فدخلت في الصف، فلم ينكر ذلك علي".

وثانيهما حديث محمود بن الربيع. قال: "عقلت من النبي مجة مجها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو". قال ابن حجر في الفتح: ومقصود الباب الاستدلال على أن البلوغ ليس شرطاً في التحمل

٥. أعلى ما عنده هو الثلاثيات .

٦. أكثر من إيراد المعلقات في صحيح :

والمراد بالمعلق: ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فأكثر، ولو إلى آخر الإسناد.. وقد أفرد الحافظ ابن حجر التعاليق التي في صحيح البخاري في مصنف مستقل، قال عنه ابن حجر في هدي الساري: وقد بسطت ذلك جميعه في مصنف كبير سميته تغليق التعليق، ذكرت فيه جميع أحاديثه المرفوعة وآثاره الموقوفة وذكرت من وصلها بأسانيدني إلى المكان المعلق، فجاء كتابا حافلا وجامعا كاملا.

والمعلقات عند البخاري قسمين إما أوردتها بصيغة الجزم أو أوردتها بصيغة التمريض، وما أوردته بصيغة الجزم قد يكون وصلها في موضع آخر، أولم يصلها في موضع آخر.

فإذا وصلها في موضع آخر فلماذا علقها ؟

١. أنه . رحمه الله . يكره أن يورد الحديث بنفس الإيراد سنداً ومنتناً ، وهذا الذي يسميه العلماء " ضيق المخرج "

٢. وأحياناً أخرى قد يكون الحديث ليس مخرجه ضيقاً عند البخاري ، ولكن كرهه بما يرى أن فيه كفاية ، فلا يحب أن يكرره أكثر من ذلك

٣. وربما كان الدافع له الاختصار ، فربما اختصر الحديث أو تصرف في متنه ، فإذا صنع هذا لا يريد أن يورد هـ كما يورد الحديث بالإسناد المتصل

مثال لصيغة الجزم: مثل " قال " كأن يقول : قال رسول الله أو قال بن عباس : قال رسول الله كذا ، أو قال مسروق : عن عائشة عن النبي كذا . كل هذا يسمونه صيغة الجزم أو قال : ذكر فلان كذا ، أو نحو هذه العبارات التي فيها الجزم بثبوت ذلك عن ذلك الشخص الذي علقه عنه . سواء كان النبي . أو غيره .

تكلمنا عن المعلقات بصيغة الجزم التي وصلها في موضع آخر ، وتكلم الآن عن المعلقات بصيغة الجزم التي لم يصلها في موضع آخر ، الحقيقة أنه لا يمكن القول أن البخاري رحمه الله حينما يورد حديثاً من الأحاديث بالجزم . معلقاً مجزوماً به . أن ذلك الحديث صحيحاً على الإطلاق : فمنه ما هو صحيح في خارج صحيحه كصحيح مسلم ، ومنه ما هو صحيح عند غيرهما ، ومنه ما هو حسن ، ومنه ما هو ضعيف .

ولكن البخاري . رحمه الله . حينما يجزم القول أو بذلك الحديث عن أحد فإنه يقول : أنا تكفلت لك بالإسناد إلى هذا الذي جزمته به عنه ، وأما من بعده ممن أبرزت لك وأظهرت فأنت مخير ، انظر إن ثبت عندك فأنت وشأنك ، وإلا فالأمانة تقتضي أن أبين لك المواضع التي يمكن أن يعمل بها ذلك الحديث .

ويمثلون على هذا بقوله . رحمه الله . في كتاب " الزكاة " :

قال طاوس : قال معاذ لأهل اليمن : " أنتوني بزكاتكم خميص أو ليس بدل الشعير والذرة فإنه أنفع لأصحاب النبي في المدينة وأرفق بكم " . أو كما جاء في ذلك الأثر .

فالبخاري رحمه الله حينما قال : قال طاوس . يقول لك الإسناد من عندي إلى طاوس صحيح تكفلت لك بهذا ، ولكن من بعد طاوس انظر فيه أنت . فحينما نظرنا وإذا بطاوس يقول : قال معاذ لأهل اليمن ، طاوس يمانى ولكنه لم يدرك معاذاً رضي الله عنه فإذا هناك انقطاع بينه وبين معاذ ، وهذا الانقطاع هو الذي دفع البخاري رحمه الله إلي أن يقول مقولته هذه ، أو إلى أن يعلق الحديث إلى طاوس ثم يظهر من بعد طاوس ، وكأنه يقول لك : أنتبه فهنا مواطن العلة التي يمكن

أن يدل بها ذلك الحديث .

المعلقات بصيغة التمريض أما صيغة التمريض فهي التي تكون في الغالب بصيغة المبني للمجهول ، مثل : ( يذكر ) عن رسول الله كذا أو ( يروي ) عن رسول الله كذا ، أو ( يحكي ) عنه كذا ، ونحو هذه الصيغة التي يسمونها صيغة التمريض أما الأحاديث التي يوردها بصيغة التمريض فليست القاعدة أيضاً أنها كلها ضعيفة أو مردودة ، أو أن البخاري يشير بهذه العبارة إلى أن ذلك الحديث لا يثبت ولا يصح ، بل نجد تلك الأحاديث التي يوردها بصيغة التمريض منها ما أخرجه هو في صحيحه وذلك مثل ما قال : ( كتاب الطب ) : " ويذكر عن بن عباس عن النبي في الرقية بفاتحة الكتاب " . وهو يشير بذلك إلى قصة أبي سعيد الخدري حينما كان مع نفر في سرية وكانوا استضافوا حياً من أحياء العرب فلم يضيفوهم ، فمكثوا قريبهم ولدغ سيد ذلك الحي ... ..

فمثل هذه القصة أخرجها البخاري في صحيحه في بعض المواضع بالإسناد المتصل ولكنه في الموضوع تصرف في المتن ، فحينما تصرف في المتن أراد أن يشير إلي أن التصرف منه لا يقتضي أن يكون ذلك المتن مروياً بهذه الصورة .

. أحياناً نجد أنه يورد الحديث بصيغة التمريض ، ونجد الحديث في صحيح مسلم ، فيكون الدافع له أنه تصرف أيضاً بطريقة من الطرق التي تجعل الحديث بصيغة التمريض ، أو ما إلى ذلك .

. وربما وجدنا الحديث الذي يورده البخاري بصيغة التمريض ، ربما كان مروياً بإسناد ضعيف ، ولكن له ما يجبره من طرق أخرى أو ما يعضده من آثار ونحو ذلك .  
. وربما كان أيضاً ضعيفاً بشكل لا يمكن قبوله فهذا في الغالب نجد البخاري . رحمه الله . ينص عليه ، ويمثلون على هذا بما ذكره رحمه الله تعالى في كتاب الصلاة " أنه يذكر عن أبي هريرة أن النبي قال " لا يتطوع الإمام في مكانه الذي صلى فيه الفريضة " ثم قال بعد ذلك : ولا يصح .

أهم شروح صحيح البخاري

شرحه الحافظ ابن رجب الحنبلي، في كتابه "فتح الباري

" وشرحه الحافظ أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) في كتابه " فتح الباري " وهو أجل

شروح البخاري

وبدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ) في كتابه " عمدة القاري

وأحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني (ت ٩٢٣هـ) في كتابه " إرشاد الساري

وقد شرح تراجم أبوابه ابن المنير في " المتواري على تراجم أبواب البخاري "، والشاه ولي الله

الدهلوي في " تراجم أبواب البخاري " وكلها مطبوعة

### صحيح الإمام مسلم

اسمه : مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد القشيري النيسابوري.

كنيته : أبو الحسين .

مولده : ٢٠٦ هـ .

وفاته : ٢٦١ هـ .

اسم الكتاب: ذكر له عدة تسميات:

• المسند الصحيح، سماه به صاحبه، كما في تاريخ بغداد(١٠١/١٣) والسير(١٢/٥٦٥)

• وقد يقال اختصارا: المسند، جاء ذلك في بعض الروايات عن الإمام مسلم، فإنه لما عرض

كتابه الصحيح على أبي زرعة الرازي قال: عرضت كتاب المسند على أبي زرعة

• ويقال له صحيح مسلم (وهو المشهور )، وهو موافق للواقع، فإنه اقتصر فيه على الأحاديث

الصحيحة.

الباعث على تأليف الصحيح:

نص الإمام مسلم رحمه الله في مقدمة الصحيح على أن سبب تأليفه له هو تلبية طلب وإجابة سؤال حيث قال: وسألني أن أخصها لك فيه الصحيح بلا تكرار يكثُر...، وكان قد استعظم

هذا الأمر لكن الذي هون عليه ذلك هو انتشار الأحاديث الضعيفة قال رحمه الله : لَكِنَّ مِنْ أَجْلِ

مَا أَعْلَمْنَاكَ مِنْ نَشْرِ الْقَوْمِ الْأَخْبَارِ الْمُنْكَرَةِ بِالْأَسَانِيدِ الضَّعِيفِ الْمَجْهُولَةِ وَقَدْ فَهِمَ بِهَا إِلَى الْعَوَامِّ

الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ عُيُوبَهَا خَفَّ عَلَى قُلُوبِنَا إِجَابَتِكَ إِلَى مَا سَأَلْتَ.

وقد ذكر الخطيب البغدادي في تاريخه (١٨٦/٤) أن مسلما جمع الصحيح لأبي الفضل أحمد



بن سلمة النيسابوري تلميذه وصاحبه.

موضوع الكتاب: الصحيح بلا تكرار يكثر

انتقاؤه لكتابه وعنايته به وثناء العلماء عليه: وقد انتقى الإمام مسلم رحمه الله أحاديث صحيحه من بين ألوف الأحاديث، فقد جاء عنه أنه قال كما في السير (١٢/٥٦٥): (صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمئة ألف حديث مسموعة)  
قال ابن الشريقي: سمعت مسلماً يقول ما وضعت شيئاً في كتابي هذا المسند إلا بحجة وما أسقطت منه شيئاً إلا بحجة.

وقد جاء عنه رحمه الله أنه قال: (عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي فكلما أشار أن له علة تركته، وكلما قال أنه صحيح وليس له علة خرجته. ) وقال أيضاً: (إنما وضعت هنا ما أجمعوا عليه).

وقال الحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب (١٠/١١٣): حصل لمسلم في كتابه حظ عظيم مفرد لم يحصل لأحد مثله، بحيث أن بعض الناس كان يفضل على صحيح محمد بن إسماعيل، وذلك لما اختص به من جمع الطرق وجودة السياق والمحافظة على أداء الألفاظ كما هي من غير تقطيع ولا رواية بمعنى، وقد نسج على منواله خلق من النيسابوريين فلم يبلغوا شأوه، وحفظت منهم أكثر من عشرين إماماً ممن صنف المستخرج على مسلم، فسبحان المعطي الوهاب.

مدة التأليف

: وقد مكث رحمه الله في تأليفه قرابة خمس عشرة سنة أو تزيد كما في السير (١٢/٥٦٥) ومقدمة شرح النووي على مسلم.

شرطه في الصحيح:

وقال ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم (ص ٧٢): شرط مسلم في صحيحه: أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سالماً من الشذوذ، ومن العلة، وهذا هو حد الحديث الصحيح في نفس الأمر..

وقال ابن رجب في شرح علل الترمذي (٢/٦١٣): .. وأما مسلم فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط، ومن في حفظه بعض شيء، وتكلم فيه لحفظه، لكنه يتحرى في التخريج عنه، ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال إنه مما وهم فيه .

مذهبه في عدم اشتراط اللقاء في السند المعنعن :

نقل مسلم في مقدمة صحيحه الإجماع على أن الإسناد المعنعن السالم صاحبه من وصمة التدليس؛ له حكم الاتصال إذا تعاصر المعنعن والمعنعن عنه، وإن لم يثبت اجتماعهما، أي إذا

## أمكن اللقاء

منهج الإمام مسلم في صحيحه:

- ١ - بدأ كتابه بمقدمة، بين فيها سبب تأليفه الصحيح وشرطه في هذه المقدمة ليس هو شرطه في صحيحه. قال الحاكم في المستدرک بعد إخراجه لحديث: ( هذا حديث ذكره مسلم في خطبه الكتاب مع الحكايات ولم يخرج في أبواب الكتاب وهو صحيح.
- ومما يدل على صحة التفريق في الشرط بين الصحيح والمقدمة أن أصحاب كتب التراجم يرمزون للراوي عند مسلم في الصحيح بحرف ( م ) وله في المقدمة ب ( مق ) كما في تهذيب التهذيب وغيره.
٢. رتب كتابه على الكتب والأبواب، لكنه لم يذكر تراجم الأبواب التفصيلية، بل اكتفى بأسماء الكتب فحسب. قال ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم: ( ثم إن مسلماً رحمه الله وإيانا رتب كتابه على الأبواب فهو مبوب في الحقيقة ولكنه لم يذكر فيه تراجم الأبواب لئلا يزداد بها حجم الكتاب أو لغير ذلك. ) والموجود الذي اشتهر وعوّل عليه الأئمة هو للنووي .
- ٣- اعتناؤه بالتمييز بين حدثنا وأخبرنا قال الحاكم في المعرفة: ( الذي اختاره وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصري: أن يقول في الذي يأخذه من المحدث لفظاً وليس معه أحد: "حدثني فلان"، وما يأخذه عن المحدث لفظاً مع غيره: "حدثنا فلان"، وما قرأ على المحدث بنفسه: "أخبرني فلان"، وما قرئ على المحدث وهو حاضر: "أخبرنا فلان"... قال ابن الصلاح: وهو حسنٌ رائق .
- ٤ - اعتناؤه بضبط ألفاظ الأحاديث عند اختلاف الرواة كقوله: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو سعيد بن الأشج، كلاهما عن أبي خالد، قال أبو بكر: حدثنا أبو خالد الأحمر، عن الأعمش.. وساق الحديث. أما البخاري، فعيب عليه الجمع بين عدة رواة قد اتفقوا في المعنى، وليس ما أورده لفظ كل واحد منهم، وسكوته عن بيان ذلك .
٥. تحريه في بيان المهمل كوله حدثنا عبد الله بن سلمة حدثنا سليمان يعني بلال. لم يستجز رحمه الله أن يقول سليمان بن بلال لكونه لم يقع في روايته منسوباً .
- ٦- تحاشيه التكرار إلا إذا كان هناك حاجة ماسة إليه إنه قد يلجأ إلى ذلك.
- ٧- تلخيصه الطرق وتحول الأسانيد، مع إيجاز العبارة وكمال حسنهما.
- ٨- حسن ترتيبه وترصيفه الأحاديث على نسق يقتضيه تحقيقه وكمال معرفته لجوامع الخطاب ودقائق العلم، وأصول القواعد وخفيات علم الأسانيد ومراتب الرواة، قال المعلمي في الأنوار الكاشفة (ص ٢٩): (عادة مسلم أن يرتب روايات الحديث بحسب قوتها، يقدم الأصح فالأصح

٩. أنه اقتصر على المرفوع دون الموقوف وعلى المتصل

دون المعلق فليس فيه إلا (١٤) حديثاً معلقاً على أعلى عدد ذكر وإلا فهي (١٢) ستة منها وصلها في صحيحه، وأما الموقوفات فهي قليلة جداً عنده لا تقارن بما عند البخاري.

١٠. أعلى ما عنده رحمه الله من الأسانيد يكون بينه وبين رسول الله ﷺ أربعة رواة، وليس عنده ثلاثيات، كما هو الحال عند البخاري، فعنده أحاديث ثلاثية كثيرة.

عدد أحاديث الكتاب وكتبه وأبوابه:

ذكر النووي في التقريب أن عدد أحاديث صحيح الإمام مسلم أربعة آلاف حديث دون المكرر، ونقل عن أحمد بن سلمة رفيق مسلم، أنها تبلغ بالمكرر اثني عشر ألف حديث. وقد فسّر الذهبي المكرر في قول أحمد بن سلمة هذا في السير بقوله: (يعني بالمكرر بحيث أنه إذا قال: حدثنا قتيبة وأخبرنا ابن رمح يعدان حديثين اتفق لفظهما أو اختلف في كلمة.

رواة الصحيح :

لصحيح الإمام مسلم رواة كثر منهم :

- أبو اسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان الفقيه
- أبو محمد أحمد بن علي بن المغيرة القلانسي .
- مكّي بن عبدان بن محمد التميمي النيسابوري .
- أبو حامد بن الشرقي أحمد بن محمد بن الحسن النيسابوري .

منزله بين الكتب الستة، والمفاضلة بينه وبين صحيح البخاري :

عند جمهور العلماء في المرتبة الأولى صحيح الإمام البخاري ويليهِ صحيح مسلم، وقدم بعض المغاربة صحيح مسلم على صحيح البخاري، قال عبد الرحمن بن علي بن الدّبيع: تنازع قوم في البخاري ومسلم لديّ وقالوا: أيّ ذين يقدم؟

فقلت: لقد فاق البخاري صحّة كما فاق في حسن الصناعة مسلم .

من شروحه:

لقد اعتنى الأئمة بصحيح الإمام مسلم عناية فائقة، فمنهم من شرح غريبه ومنهم من شرحه كاملاً ومنهم من اعتنى برجاله فمن تلك الشروح :

١. إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤ هـ)
٢. المفهم في شرح مختصر مسلم لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (٦٥٦ هـ)
٣. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ)
٤. إكمال إكمال المعلم لأبي عبد الله محمد بن خلفه الوشتاني الأبي: المشهور بشرح الأبي

على مسلم (ت ٨٢٧ أو ٨٢٨). وقد جمع فيه مؤلفه بين كتاب المازري والقاضي عياض والقرطبي والنووي، مع زيادات من كلام شيخه ابن عرفة رامزاً لكل منهم بحرف: فالميم للمازري والعين لعياض والطاء للقرطبي والبدال لمحي الدين النووي . وبلغظ الشيخ إلى شيخه ابن عرفة.

### جامع الترمذي رحمه الله

اسمه : محمد بن عيسى بن سورة الترمذي.

كنيته : أبو عيسى.

مولده : ٢٠٩ هـ .

وفاته: ٢٧٩ هـ .

اسم كتاب الترمذي الكامل هو :

" الجامع المختصر من السنن ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل " .

كلمة " الجامع " تدل هذه الكلمة على أن هذا الكتاب ليس من كتب السنن أي ليس خاصاً بأحاديث الأحكام ، فهو من الكتب الجامعة لأبواب العلم وهذا هو واقع هذا الكتاب فإن فيه كتاب الفضائل ، وكتاب التفسير ، وكتاب صفة الجنة والنار و ، كتاب الزهد ، وكتاب الأمثال وغير ذلك بل وفي آخره كما سيأتي كتاب العلل وهو يخرج عن أن يكون داخل ضمن السنن أيضاً .

" المختصر " مختصراً من عددٍ كبيرٍ من الأحاديث عدد أحاديثه حسب المطبوعة ثلاثة آلاف

وتسعمائة وستة وخمسين

" من السنن " وهذا يبين أنه خاصٌ بالمرفوعات ولم يورد الموقوفات إلا نادراً وأغلب الموقوفات التي يوردها هي المعلقات التي يوردها لبيان من عمل بالحديث من الفقهاء  
بداية التأليف : بدء الترمذي تأليف الكتاب فيما يبدو عام خمسة وخمسين ومائتين للهجرة ، يدل على ذلك أمور متعددة

١. أن لقاءه بالإمام البخاري غالباً ، وقع لما ورد الإمام البخاري نيسابور ، والبخاري وصل إلى نيسابور سنة مائتين وخمسين ومكث بها إلى مائتين وخمسة وخمسين .
٢. الترمذي قد صرح في كتابه العلل وفي كتابه الجامع أن غالب ما في كتابه الجامع مأخوذاً عن البخاري أن غالب ما في كتابه من التعليل ، والجرح والتعديل والكلام عن الأحاديث أنه استفاده من البخاري إذاً فيكون تأليفه للجامع بعد لقاءه بالبخاري ومعروف أن الترمذي لازم البخاري ملازمة طويلة لا تقل عن خمس سنوات التي مكثها البخاري في نيسابور إذن يغلب على الظن أن تأليفه للكتاب الجامع بعد سنة مائتين وخمسة وخمسين يعني بعد انتقال البخاري من نيسابور إلى بخارى والتي توفي فيها بعد ذلك بسنة واحدة حيث توفي سنة ستة وخمسين ومائتين .
- مدة التأليف : انتهى من تأليف الكتاب في حدود سنة مائتين وسبعين أو قبلها بسنة أو سنتين أو ثلاثة أو نحوها من السنوات مكث حدود عشر سنوات في تأليف الكتاب .

#### منزلة جامع الترمذي :

فرغ الترمذي . رحمه الله . من الكتاب في آخر حياته ، أي في حال نضجه العلمي ، وبعد أن رسخت قدمه في العلم .  
 قال الإمام اسماعيل عبد الله بن محمد الانصاري بهراة : كتابه عندي أنفع من كتابي البخاري و مسلم ؛ لأن كتابي البخاري و مسلم لا يقف على الفائدة منهما إلا للمتبحر العالم ، و كتاب أبي عيسى يصل الى فائدته كل أحد من الناس .

ولذلك يقول الذهبي -رحمه الله- : في الجامع علم نافع ، وفوائد غزيرة ، ورؤوس المسائل ، وهو أحد أصول الإسلام ، لولا ما كدره بأحاديث واهية ، بعضها موضوع ، وكثير منها في الفضائل ويقول أيضاً : انحطت رتبة جامع الترمذي عن سنن أبي داود والنسائي لإخراجه حديث المصلوب والكلبي وأمثالهما .

#### منهجه :

. لم يبوب على الكتب إنما على الأبواب: بعنوان يقول أبواب الطهارة أبواب الصلاة أبواب الجهاد

. بشبهه بالإمام مسلم من جهة عنايته ببيان الفروق في صيغ الأداء، وأيضاً عنده عناية كبيرة تشبه

عناية مسلم بالتنبيه على الفروق في ألفاظ المتون، يشبه أيضاً مسلم في كونه يأتي بالحديث بروايته وألفاظه وأسانيده في موطن واحد بخلاف البخاري الذي يفرق الحديث في أبواب متفرقة، أيضاً يشابه مسلم في العناية البالغة بالصنعة الحديثية ، وبإبراز العلل، ويمتاز الترمذي على مسلم بمزيتين :

المزیه الأولى: التصريح بالإعلال بخلاف الإمام مسلم الذي في الغالب يكتفي بالتلميح عن التصريح

الأمر الثاني: يتميز كتاب الترمذي من ناحية العلل بإيراده لكتاب العلل الصغير الذي في آخر الجامع وهذه مزية كبرى لكتاب الترمذي .

. يشبه البخاري في كثرة تعليقه للمتابعة لكنه يخالف البخاري في أنه لا يورد معلقاتٍ لا علاقة لها بحديث الباب، مما يشبه فيه البخاري عنايته بفقهِ الحديث ويذكر من عمل بهذا الحديث من الفقهاء ويشير في بعض الأحيان ويصرح بمن خالفهم ويقول عمل بهذا الحديث مثلاً سعيد بن المسيب وعبد الله بن المبارك ، وأحمد وإسحاق ، وخالفهم الشافعي وفلان وفلان ومالك وما شابه ذلك فينبص على عمل الفقهاء في هذه الأحاديث وهو بذلك يعتبر مصدر مهم من مصادر معرفة مذاهب الفقهاء وخاصة بعض الفقهاء الذين اندثرت مذاهبهم بعد ذلك كالثوري ، وعبد الله بن المبارك ، والأوزاعي ، وإسحاق بن راهويه وأمثالهم من العلماء الذين اندثرت مذاهبهم ، وذكر أسانيده إلى هؤلاء العلماء الفقهاء الذين ذكر أقوالهم.

ويذكر الأحاديث المتعارضة في المسألة ، وهذا المقصد من أعلى المقاصد وأهمها ، فإن الغاية من علوم الحديث .

. وخالف البخاري في أمور منها أنه يندر في كتابه التكرار، وأيضاً يندر فيه الاختصار . أنه يُعني كل العناية في كتابه بتعليل الحديث ، فيذكر درجته من الصحة أو الضعف ، ويفصل القول في التعليل والرجال تفصيلاً جيداً ، وبذلك صار كتابه هذا كأنه تطبيق عملي لقواعد علوم الحديث ، خصوصاً علم العلل

. أنه يتبع الأحاديث التي يريد بها بشواهد الباب فيقول عقب كثير من الأحاديث وفي الباب من حديث أبي هريرة وأبي سعيد وابن عمر وفلان ، وفلان

. اعتنى بالاسماء والكنى ، وعلم التعديل والتجريح ، ومن أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ومن لم يدركه ممن أسند عنه في كتابه .

طريقته في اختيار حديث الباب وأحاديث الشواهد المعلقة تتبين من خلال ثلاثة طرائق

الحالة الأولى : أنه يذكر الحديث الصحيح المشهور في الباب ثم يشير إلى ما كان دونه في الشهرة في الشواهد

الحالة الثانية : أن يعرض عن الحديث الصحيح المشهور ويخرج حديثاً آخر صحيحاً ولكن ليس كشهرة الحديث الذي أورده

الحالة الثالثة : وهي أغرب الطرق - أنه يذكر الحديث الضعيف في بابه ويشير إلى الأحاديث الصحيحة في الشواهد وهي أغرب طرق في إيراد الحديث وكثيراً ما يفعل ذلك ، بل في الغالب يبدأ بالأحاديث الغريبة الإسناد غالباً وكذلك النسائي وليس ذلك بعيب فإنه رحمه الله يبين ما فيها من العلل ثم يبين الصحيح في الإسناد وأما أبو داود فكانت عنايته بالمتون أكثر

مصطلحات الترمذي : وهو من أهم ما يتعلق بكتاب الإمام الترمذي

الاصطلاح الأول : " الصحيح " واستخدامه له ليس بالكثير خاصةً مقارنةً بقوله : " حسن صحيح " وليس للترمذي فيه اصطلاح خاص ، فالصحيح عنده هو الصحيح عند غيره ، لكن الملفت للنظر أنه قليلاً ما يستخدم هذا المصطلح .

الاصطلاح الثاني : " حسن صحيح " .

وهو الذي أكثر منه كثيراً في كتابه الجامع ، كثيراً ما يستخدمه وهناك إشكال أثاره كثير من أهل العلم حول هذا المصطلح ، هذا الإشكال راجع إلى أن الحديث الحسن معروف عند المتأخرين أنه مرتبة وسطى بين الصحة والضعف ، والحديث الصحيح هو مرتبة عليا أعلى من الحديث الحسن

فكيف يجتمع في الحديث الواحد أن يكون في المرتبة الدنيا من القبول وهو أيضاً في المرتبة العليا من القبول .

على كل حال لا شك أن "حسن صحيح " تساوي " صحيح " ويبدل على ذلك أمور متعددة منها :

١. أن الترمذي أكثر ما يستخدم في التعبير عن الصحة هذا المصطلح .  
فهل يتصور أنه في كل لفظ أو في كل حديث ما من الأحاديث كان مرة يقصد أنه حسن باعتبار إسناده ، صحيح باعتبار إسناد آخر أو أنه متردد ، وما يكون الأحاديث التي يحكم عليها ويجزم لها بالصحة إلا أحاديث قليلة جداً ؟ هذا مستبعد .

٢. يؤكد ذلك أيضاً أن هناك أحاديث أخرجها الشيخان فهي من أصح الصحيح أو في البخاري وحده أو في مسلم وحده يقول عنها الترمذي " حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ " ؛ حتى لا يقول واحد حسن باعتبار إسناد صحيح باعتبار إسناد يقول " غَرِيبٌ " ومع ذلك أخرجها البخاري ومسلم

فهي من أصح الصحيح ، ومع ذلك يقول عنها "حسن صحيح" فلا يمكن أن يقصد بها أنه متردد لأن أول شيء قال حَسَنٌ صَحِيحٌ غريب فهي ليست وباعتبار إسناد آخر ؛ لأنها غريبة .  
 ٣. الأمر الآخر أنه لا يمكن أن يكون متردد ؛ لأنها من أصح الصحيح ، ويؤكد ذلك أيضاً من وجه آخر أن هناك أسانيد من الأسانيد التي وصفت أنها من أصح الأسانيد ، ومع ذلك يخرجها الترمذي ويقول : " حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ " . فلا يمكن أيضاً متردد ولا يمكن أن يكون قال باعتبار إسنادين ؛ لأنه يقول : غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه .  
 المصطلح الثالث : " حَسَنٌ " .

وهو مصطلح مهم جداً ؛ لأن الترمذي أول من استخدم الحسن بالمعنى الاصطلاحي ، بل يقول شيخ الإسلام ابن تيمية أنه اختص بهذا المعنى الاصطلاحي .  
 يعني : لا وافقه عليه أحد قبله ولا تابعه أحد عليه أحداً ممن جاء بعده ، يذكر هذا شيخ الإسلام ابن تيمية وهو الصحيح أن مصطلح الحسن في مراد الترمذي لا نعرف أحداً وافقه عليه إلا لمن ينقل كلام الترمذي فقط ، فهو ناقل لكلام الترمذي وليس حاكماً على أحاديث التي جرى حكمها بالحسن الذي أراده الترمذي .

فما هو مراده بالحسن ؟

عَرَفَ الترمذي الحديث الحسن في آخر كتابه الجامع في كتاب " العلل الصغير " : " وَمَا ذَكَرْنَا فِي هَذَا الْكِتَابِ حَدِيثٌ حَسَنٌ فَإِنَّمَا أَرَدْنَا بِهِ حُسْنَ إِسْنَادِهِ عِنْدَنَا كُلُّ حَدِيثٍ يُرَوَّى لَا يَكُونُ فِي إِسْنَادِهِ مَنْ يُتَّهَمُ بِالْكَذْبِ وَلَا يَكُونُ شَاذًا ، وَيُرَوَّى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ نَحْوِ ذَلِكَ فَهُوَ عِنْدَنَا حَدِيثٌ حَسَنٌ

إذا يشترط في الحديث الحسن ثلاثة شروط :

الأول : ألا يكون راوية متهماً بالكذب .

الثاني : ألا يكون شاذاً .

الثالث : أن يروى من غير وجه .

يقول : كل حديث اجتمعت فيه هذه الثلاثة شروط هو عندي حديث حسن ، ويصف هذا الحسن بأن إسناده حسن .

قال الدكتور حاتم الشريف : الذي يظهر لي أن مراد الترمذي بالحديث الحسن عنده هو :

الحديث الصالح للاحتجاج ، إما لقبول إسناده أو لضعفه المتقوي بعمل أهل العلم .

المقصود : أن الحديث الذي يصفه بالحسن في المنازل هذه الثلاثة :

١. أن يكون صحيحاً عند الترمذي .



٢. أن يكون حسناً عند الترمذي بالمعنى الاصطلاحي عندنا - الحَادِث - وهو المرتبة الوسطى.  
 ٣. أن يكون ضعيفاً خفيف الضعف متقوي إما بورود متون أخرى كما ذكر في التعريف ، أو بعمل أهل العلم على هذا الحديث.

مصطلح الرابع " هذا حَدِيثٌ غَرِيبٌ " بالاستقراء تبين أن الترمذي إذا وصف الحديث بالغرابة وحدها فإنه يقصد بذلك الضعف ، إذا قال : " هذا حديث غريب " فاعلم إنه يشير بذلك إلى ضعف هذا الحديث وقد نص على ذلك غير واحد من العلماء ومن الباحثين منهم " مُعَلِّطَاي " في كتابه " الإعلام بسنته عليه السلام " وهو شرح لسنن ابن ماجة ذكر أن هذا هو مصطلح الترمذي و ذكر ذلك من الباحثين المعاصرين الدكتور نور الدين عتر في كتابه الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين ، ونبيه أن الغرابة عند الترمذي أقسام منها : ما لا يروى إلا من وجه واحد ، ومنها ما نسميه نحن في اصطلاحنا " زيادة الثقة " ، ومنها أن يكون الحديث مشهوراً عن صحابي من طريق ويستغرب عنه من وجه آخر ، أن يخالف أحد الرواة برواية الحديث متصلاً وهو إنما يعرف مرسلأ ... ..

مكانة أحكام الإمام الترمذي : وُصِفَ الترمذي بالتساهل ، وممن وصفه بالتساهل الإمام الذهبي في مواطن متعددة حيث قال في كتاب ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل لما تكلم عن أئمة الجرح والتعديل المتشدد منهم والمتساهل قال : قسم منهم متعنت في الجرح مثبت في التعديل ثم قال وقسم في مقابلة هؤلاء يعني متساهلون كأبي عيسى الترمذي والحاكم والبيهقي متساهلون فوصف الترمذي بالتساهل .

وقال في السير " جامعه - أي جامع الترمذي - قاضياً له بإمامته وحفظه وفقهه ولكن يترخص في قبول الأحاديث ولا يشدد نفسه في التضعيف رخو يعني لين وسهل .  
 وقال في الميزان : في ترجمة كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني بعد نقله تضعيفه عن بعض من أهل العلم قال وأما الترمذي فروى من حديثه الصلح جائز بين المسلمين وصححه فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي .

وأشد عبارتين من الإمام الذهبي حول الإمام الترمذي قوله لا يعتمد على تصحيحه وفي موطن يقول غالب تصحيحاته ضِعَاف .

أيضاً أشار إلى تساهله ابن القيم الجوزية في كتابه الفروسية .

تنبيه: وهو أن الوصف بالتساهل والتشدد لا يقتضي إهدار توثيق أو تصحيح المتساهل ولا رد تضعيف المتشدد لم يقصد هذا لا الذهبي ولا غيره . ويدل على ذلك أن الإمام الذهبي لما ذكر

الراوي الذي ليس فيه جرحًا ولا تعديلاً قال في هذا الراوي الذي ليس فيه جرحًا ولا تعديل إذا أخرج له البخاري ومسلم في الصحيح فهو ثقةٌ بذلك .

ثم قال : وإذا صحح له مثل الترمذي وابن خزيمة فجيّد أيضًا ، وإن صحح له كالدارقطني والحاكم فأقل أحوله حُسن حديثه .

وقد قال الذهبي عن الترمذي : وكتابه قاضٍ له بالإمامة في الحديث والفقهاء واللغة وما شبه ذلك . الأمر الثاني : أن هذا الأمر ليس المقصود منها أن يتخذ قاعدة لا تنخرم ، بل يتخذ قرينة من قرائن الترجيح عند التعارض .

ويجاب عن وصف الترمذي بالتساهل :

١. " الحسن " عند الترمذي مصطلح خاص به .

٢. أن بعض الأحكام قد تكون من باب اختلاف الاجتهاد فقد يُحسن الإمام أو يُصحح لراوي وغيره يضعفه وهذا لا يخلو منه عالم من العلماء فكم من راوي وثقه يحيى بن معين وضعفه غيره وكان الصواب مع المضعف .

الثلاثيات : لا يوجد في الترمذي إلا حديث واحد ثلاثي ، وإسناده ضعيف لا يصح وهو حديث ٢٤٢٨ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى الْفَرَزِيُّ ابْنُ بِنْتِ السُّدِّيِّ الْكُوفِيِّ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ شَاكِرٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- « يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ الصَّابِرُ فِيهِمْ عَلَى دِينِهِ كَالْقَابِضِ عَلَى الْجَمْرِ » . قَالَ أَبُو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ . وَعُمَرُ بْنُ شَاكِرٍ شَيْخٌ بَصْرِيُّ قَدْ رَوَى عَنْهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ .

قال الترمذي عقبه هذا حديث غريب من هذا الوجه والترمذي كما سيأتي إذا قال غريب وحدها ولم يتبعها بحكم بحسن أو صحة هذا يساوي الضعف عنده ومعنى ذلك أنه يرى أن هذا الحديث ضعيف وهذا الحديث بالفعل ضعيف لأن عمر بن شاعر ضعيف كما قال الحافظ ابن حجر في التقريب .

من شروح الترمذي:

. من أقدم الشروح الترمذي المطبوعة كتاب " عارضة الأحوذى " لأبي بكر بن العربي المتوفى سنة ست وأربعين وخمسمائة من الهجرة ، وهو مطبوع .

. من شروح الترمذي " تحفة الأحوذى " للمباركفوري من علماء الهند وهو من أشهر الشروح وأكثرها تداولاً .

### سنن أبي داود - رحمه الله

اسمه : سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأسدي أبو داود السجستاني .

كنيته : أبو داود.

مولده : ٢٠٢ هـ .

وفاته : ٢٧٥ هـ .

استدراك وتنبية :

أستدرك شيئاً وهو أن كتاب المراسيل الذي طبع على حدة ، يظن بعض الناس أنه كتاب مستقل ! فأبو داود ألف كتاب السنن وألف كتاب المراسيل . والصحيح : أن هذا الكتاب عبارة عن جزء

من كتاب السنن ، ولكنه أفرده على حدة وطبع .

كتابه السنن والثناء عليه ومنهجه فيه :

قد ألف كتابه السنن قبل الأربعين من عمره ، وذلك في حياة شيخه الإمام أحمد . رحمه الله .

وعرضه عليه ، فاستجاده واستحسنه .

وقد انتقى كتابه هذا من خمسمائة ألف حديث كَتَبَهَا بخط يده ، غير الأحاديث التي اقتنى  
نُسَخَهَا ولم يَكْتُبَهَا بخط يده.

ترتيب الكتاب وتبويبه وعدد أحاديث :

أما عدد الكتب في هذا الكتاب ؛ يعني : كتاب الطهارة ، الزكاة ، الصلاة ، ... ، فعددها : ست  
وثلاثون كتابًا .

عدد أبوابه : ألف وثمانمائة وتسعة وثمانون بابًا .

عدد أحاديثه : ذكر هو أنها أربعة آلاف وثمانمائة حديث ، لكن حسب الترقيم الموجود في  
المطبوعة : خمسة آلاف ومائتان وأربعة وسبعون حديث ، وسبب ذلك لعله التكرار ؛ لأنه إذا  
تكرر إسناد يضعون له رقمًا جديدًا ، فهي على كل نحو خمسة آلاف حديث ؛ تزيد أو تنقص  
قليلاً

أهم مزية في هذا الكتاب :

. عنايته بأحاديث الأحكام وقد صرح بذلك في " رسالته لأهل مكة " عندما قال : وإنما لم  
أصنف في كتاب " السنن " إلا الأحكام . نعم هناك كتب في سننه غير متعلقة بالأحكام ، مثل :  
كتاب " الفتن " ، و " الملاحم " ، و " المهدي " ، لكنها قليلة بالنسبة لغيرها ، ويمكن نؤول  
عبارته بأن أقصى عنايته وأكثر عنايته بأحاديث الأحكام؛ ولذلك تَجَنَّبَ أبوابًا كبرى لم يذكرها  
مثل : كتاب " فضائل الصحابة " مثلاً ، ما يدخل تحت فضائل البلدان والقبائل وما شابه ذلك ،  
كتاب " تفسير القرآن " ، " صفة الجنة والنار " ، وما إلى ذلك  
. كلمة (السنن) تدل على أنه سيعتني بالأحاديث المرفوعة، وكان يرى أنه لا بد من تعلم أقوال  
الصحابة حيث قال رسالته لأهل مكة: ويعجبني أن يكتب الرجل مع هذه الكتب من رأي  
أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

وهذا يبين فيه :

أولاً : أنه لا يُخرج الموقوف مع أهميته ، لكنه اشترط أن يُخرج المرفوع .  
ثانياً : أنه ينبه إلى ضرورة الرجوع إلى فقه السلف وإلى فهم السلف لفهم الكتاب والسنة ، وأنه  
لا ينبغي لأحد أن يستدرك بالاستنباط دون الرجوع إلى فهم السلف من الكتاب والسنة .  
. أنه قصد استقصاء أصول أحاديث الأحكام ، ودليله عبارة شهيرة جدًا حيث قال : " ولا أعرف  
أحدًا جمع على الاستقصاء غيري " ومما يدل على أن كتابه هذا سيقصر على أصول الأحاديث  
لا على كل الأحاديث ، قوله في رسالته : " ولم أكتب في الباب إلا حديثًا أو حديثين وإن كان  
في الباب أحاديث صحاح ، فإنه يكتب ، وإنما أردتُ قرب منفعته " .

. أن أبا داود يحرص على بيان فقه الحديث كما كان يحرص عليه البخاري ، وله في التبويبات من فقه الحديث يشبه ما للبخاري من بيان فقه الحديث من خلال تبويباته .  
 . قصد عدم التكرار ، لا يكرر الحديث في باب آخر ولو كان يُستنبط منه حديث إلا مع زيادة فائدة ، فيقول : " وإذا أَعَدْتُ الحديث في الباب من وجهين أو ثلاثة فإنما هو من زيادة كلام فيه "

. يختصر الحديث الطويل ويقتصر على موطن الشاهد منه حيث يقول في رسالته : " وربما اختصرت الحديث الطويل لأنني لو كتبت بطوله لم يعلم بعض من سمعه ولا يفهم موضع الفقه منه ، فاختصرته لذلك " .

. علق أحاديث كثيرة جداً في كتابه

. إذا وردت كلمة غريبة في المتن في بعض الأحيان يبين ويفسر ويشرح هذه الكلمة الغريبة . حرص على أن يبين اختلاف الرواة في ألفاظ المتون ، وحرص على تمييز ألفاظ الشيوخ في التحمل الأنساب ، ومن شديد حرصه أنه إذا سمع من الشيخ حديثاً وفاتته كلمة أثناء سماعه لهذا الحديث فإنه ينبه على ذلك ؛ يسوق المتن ثم يقول : " وكلمة لم أسمعها " وإذا فاتته كلمة فسأل أحاديث من بجواره فقال : ماذا قال الشيخ ؟ فقال : كذا . يسوق الحديث ثم يقول : " إلا كذا فقد ثبتني فيها فلان بن فلان " من دقته أيضاً وأمانته أنه سمع من أحد شيوخه وهو الحارث بن مسكين دون علمه يقول : " قرأ عليه وأنا شاهد " ما يقول : أخبرنا . يتميز أيضاً بذكره لمذاهب السلف ؛ ربما يذكر من قال بفقه هذا الحديث من الصحابة والتابعين ، ويشبه بذلك عمل الترمذي

. في كتابه يذكر فوائد غريبة وكثيرة في أبواب مختلفة ، فمثلاً من أغرب الفوائد التي ذكرها أنه قال في كتاب الزكاة ، يقول : " شَبَّرْتُ قِثَاثَةً بِمِصْرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ شَبْرًا " قال أيضاً يذكر خبراً آخر " وَرَأَيْتُ أُتْرُجَةً عَلَى بَعِيرٍ قُطِعَتْ عِدْلَيْنِ وَصَيِّرَتْ مِثْلَ الْعِدْلَيْنِ " .

أيضاً له عناية بالتدقيق حول الأخبار المتعلقة بالأماكن ، فلما أورد حديث بئر بضاعة ذكر أنه ذهب إلى بئر بضاعة وقاسها بردائه ، وأنه تبلغ - كما ذكر - ستة أذرع ؛ عرضها ستة أذرع ، وتكلم مائها وعن عمق الماء

. اعتني بإخراج الأحاديث المشهور ، و اجتنب إخراج الأحاديث الغرائب قدر المستطاع قال رحمه الله : والأحاديث التي وضعها في كتاب " السنن " أكثرها مشاهير ، وهي عند كل من كتب شيئاً من الحديث ، إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس ، والفخر بها أنها مشاهير " .

. بين في مقدمة الكتاب أيضاً أنه سيورد أصح ما في الباب إلا إذا وجد حديثاً أقل درجة في الصحة لكنه أعلى إسناداً عندها سأقدم الأعلى على الأصح ، يقول : وهذا لم يقع مني إلا نادراً وربما في عشرة أحاديث، يقصد بالأصح : الصحيح والحسن والضعيف ؛ يعني يمكن أن نعبر عنه بعبارة أدق : يعني أمثل ما في الباب ، سواء كان صحيحاً أو حسناً أو ضعيفاً خفيف الضعف ، بل إذا لم يجد في الباب إلا حديثاً منكراً ذكره ، لكن التزم أن يبين نكارتة .  
 إذا لم يجد في الباب حديثاً متصللاً مسنداً فإنه يخرج المرسل  
 أما رواية سننه فهم كثيرون :

ذكر منهم السخاوي في كتابه " بذل المجهود في ختم أبي داود " أحد عشر راوياً ، رووا عنه كتابه " السنن " ، لكن من أشهر هؤلاء الرواة :  
 ١. رواية أبي الحسن ، علي بن الحسن ابن العبد البصري الوراق ، المتوفى سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة للهجرة ، وهي الرواية الشهيرة برواية ابن العبد .  
 تمتاز هذه الرواية بـ :

- ١- أكثر الروايات اعتناءً بذكر كلام أبي داود على الأحاديث هي رواية ابن العبد .
  - ٢- ومن مزايا هذه الرواية أن ابن العبد سمع الكتاب ست مرات ، وآخر مرة منها كانت سنة مائتين وخمسة وسبعين وهي السنة التي توفي فيها أبو داود وكان أبو داود لم يتم السنن ، وهذا يدل على شدة توثق ابن العبد في روايته عن أبي داود .
  ٢. هي رواية أبي بكر محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق بن داسة البصري التمار ، وهي الرواية الشهيرة برواية ابن داسة ، وضبطها : بتخفيف السين ، ومن أهل العلم من ضبطها بالتشديد : داسة لكن الأشهر أنها بتخفيف السين .
- المتوفى سنة ست وأربعين وثلاثمائة ، وهو آخر رواة السنن عن أبي داود وفاةً ، كل الرواة توفوا قبله إلا هذا هو آخرهم وفاةً ولذلك اشتهرت روايته اشتهاراً بالغاً لعلّ سنده بالرواية عن أبي داود .

تمتاز هذه الرواية بأنها أكمل الروايات وأكثرها حديثاً ، فأكثر الروايات حديثاً عن أبي داود هي رواية ابن داسة عن أبي داود ، فلذلك تجد فيها أحاديث لا تجدها في الروايات الأخرى .  
 ٣. رواية أبي علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي ، المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة للهجرة

تمتاز هذه الرواية بـ :

١- أن صاحبها كان هو هذا الذي يقرأ على أبي داود السنن لمدة عشرين عاماً ؛ ولذلك اشتهرت هذه الرواية أكثر من غيرها من الروايات ، وتعتبر هي أشهر روايات " السنن " وغالب المطبوعات الموجودة : إما من رواية اللؤلؤي ، أو مُلَفَّقة من رواية اللؤلؤي وغيرها من الروايات وخاصة رواية ابن داسه معه .

٢- أيضاً من مزايا هذه الرواية : أن اللؤلؤي أيضاً كان قد حضر آخر عَرَضَة على أبي داود قبل وفاته ، فهو في ذلك مساوٍ لابن العبد من ناحية أنه حضر العَرَضَة الأخيرة لسنن أبي داود .  
تمتاز رواية ابن داسه عليها بزيادة الأحاديث ، ولذلك نحن في حاجة - في الحقيقة - إلى رواية تخرج رواية اللؤلؤي وفي حاشيتها بيان الفروق في الروايات ، فتضيف لنا الأحاديث الواردة في رواية ابن داسه ، وتضيف لنا أيضاً كلام أبي داود الوارد في روايات أخرى وخاصة رواية ابن العبد التي قلنا بأنها أكثر الروايات اعتناءً بنقل كلام أبي داود ، وسيظهر بعد قليل - إن شاء الله عز وجل - أهمية مثل هذه الزيادات التي تورد كلاماً لأبي داود على " السنن " قد لا يوجد إلا في بعض الروايات دون بعضها .

أهم ما في سنن أبي داود وهو شرطه ودرجة أحاديث السنن بين القبول والرد .

نقف على عبارة له كثر فيها الاختلاف وهي قوله : " وما كان في كتابي من حديث فيه وهم شديد فقد بينته ، ومنه ما لا يصح سنده ، وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض ، ... إلى آخر كلامه " .

فدل هذا على أن الأحاديث في سنن أبي داود على ثلاثة أقسام :

- ١ . فمنها الصحيح وما يشابهه ولعله الحسن .
- ٢ . ومنها الضعيف الذي ضعفه شديد ، فهذا يذكر أنه يبينه أي ينص على أن هذا الحديث ضعيف بكلامه في أحد رواياته أو قدحه بذلك الحديث نفسه .
- ٣ . ونستخلص من هذا نوعاً ثالثاً . كما يقول الحافظ ابن حجر . وهو أنه ما لم يكن فيه وهن شديد فإنه يسكت عنه .

وقوله " وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح " اختلف العلماء في فهمها اختلافاً ليس بالقليل ؛ هي تقريباً قولان: الأول صالح للاحتجاج ، والثاني صالح للاعتبار .

القول الأول : وهو الذي يرححه الخطابي حيث قال في مقدمة كتابه " معالم السنن " لما ذكر الأقسام الثلاثة للأحاديث وهي الصحيح والحسن والسقيم ، قال : " وأما السقيم فهو على طبقات ؛ شرها الموضوع ثم المقلوب - أعني ما قُلب إسناده - ، ثم المجهول ، وكتاب أبي داود خلي منها ، بريء من جملة وجوهها - التي هي الأحاديث الشديدة الضعف - ، فإن وقع

فيه شيء من بعض أقسامها لضرب من الحاجة تدعوه إلى ذكره ، فإنه لا يألو أن يبين أمره ، ويذكر علته ، ويخرج عن عهده ، وحكي لنا عن أبي داود أنه قال : ما ذكرت في كتابي حديثاً اجتمع الناس على تركه " .

أيضاً تقريباً صرح بذلك ابن الصلاح في كتابه " المقدمة الشهيرة " .

أيضاً تبني هذا الرأي كذلك المنذري ، فقال في مقدمة " الترغيب "

القول الثاني : هناك جماعة من أهل العلم فهموا أن مراد أبي داود بالصالح أنه صالح للاعتبار ، ومن أقدم هؤلاء الإمام الحازمي ، وكلامه فيه شيء من الدقة ، الإمام الحازمي في كتابه شروط الأئمة الخمسة: البخاري ، ومسلم ، وأبي داود ، والنسائي ، والترمذي . يريد أن يبين اختلاف شروط الأئمة الخمسة في طريقة إخراجهم لسند الحديث وإلى الحديث ، فضرب مثلاً بالإمام الزهري ، تلامذة الزهري ينقسمون إلى أربعة طبقات :

الطبقة الأولى : وهم الحفاظ العدول الذين لازموا الزهري ، قالوا : هؤلاء هم شرط البخاري ، أعلى شرط للبخاري .

الطبقة الثانية : هم الثقات العدول الذين لم يلازموا الزهري ، قال : هؤلاء شرط مسلم ، وقد يخرج لهم البخاري في شواهد كتابه .

الطبقة الثالثة : وهم الرواة الذين فيهم جرح وتعديل ، وحديثهم متردد بين القبول والرد ، لكنهم لزموا الزهري ، قال : هؤلاء شرط أبي داود والنسائي ، يعني يمكن أن نعتبر هذا قسم من يُحَسَّن حديثه عن هذا الشيخ ؛ لأنه فيه ضعف خفيف ، فسواء كان هذا الضعف يصل به إلى درجة الرد أو هو في مراتب الحُسن ، لكن ملازمته لهذا الشيخ يجعله متقناً عن هذا الشيخ يكون حديثه في مرتبة الحسن عن هذا الشيخ .

يقول : هؤلاء هم شرط أبي داود والنسائي ؛ يقصد أعلى شرط أبي داود والنسائي .

ثم ذكر الطبقة الرابع والأخيرة ، قال : وهم الذين شاركوا الطبقة الثالثة في الجرح والتعديل ، يعني تُكَلِّم فيهم مثلما تكلم في الطبقة الثالثة ، لكنهم لم يُعرفوا بملازمة الزهري أو لم يلازموا الزهري ، قال : هؤلاء شرط أبي عيسى الترمذي .

ثم بعد ذلك مباشرة يقول : وفي الحقيقة شرط الترمذي أبلغ من شرط أبي داود ؛ لأن الحديث إذا كان ضعيفاً أو مطلة من حديث أهل الطبقة الرابعة ، فإنه يبين ضعفه وينبه عليه ، فيصير الحديث عنده من باب الشواهد والمتابعات ، ويكون اعتماده على ما صح عند الجماعة .

معنى ذلك أن أبا داود قد يخرج أيضاً للطبقة الرابعة ، لكن الذي يقدم الترمذي عليه أن أبا داود يسكت ، وأما الترمذي فيبين ، فلذلك اعتبر شرط الترمذي أبلغ من شرط أبي داود .



ما معنى هذا الكلام ؟

معنى هذا الكلام أن الحازمي يرى أن أبا داود قد يسكت عن الحديث الخفيف الضعف ، وأنه لم يفهم عبارته السابقة بقوله ( صالح ) أنه صالح للاحتجاج ، بل أنه قد يكون صالحاً أيضاً للاعتبار ثم يكمل الحازمي كلامه ، يقول : وعلى الجملة فكتابه مشتمل على هذا الفن ، فلهدا جعلنا شرطه دون شرط أبي داود .

نعود لنلخص كلامه : إذاً هو يرى أن أبا داود شرطه الطبقة الثالثة ، لكنه قد يخرج للرابعة ويسكت عنه ، فكأن أبا داود يخرج للطبقة الرابعة لكن قليلاً ، أما الترمذي فيخرج لهم كثيراً لكن يبين ؛ هذا هو الفرق بين أبي داود والترمذي في الطبقة الرابعة ، أبو داود يخرج لهم قليلاً ويسكت ، أما الترمذي فيخرج لهم كثيراً لكن يبين الضعف ، وبذلك صار أبو داود على رأيه من وجه أعلى من الترمذي ، ومن وجه آخر دون الترمذي ، بسكوته نزل ، وبعدم إكثاره من إخراجهم على هؤلاء علا على الترمذي ؛ هذا كلام الحازمي .

أيضاً هناك كلام للإمام الذهبي مهم في هذا الباب ، وهو قوله في " السير " في ترجمة أبي داود ، بعد أن نقل كلام أبي داود قال : فَقَدْ وَفَى -رَحِمَهُ اللهُ- بِذَلِكَ بِحَسَبِ اجْتِهَادِهِ، وَبَيَّنَّ مَا ضَعْفُهُ شَدِيدٌ، وَوَهْنُهُ غَيْرٌ مُحْتَمَلٍ، وَكَاسَرَ عَنْ مَا ضَعْفُهُ خَفِيفٌ مُحْتَمَلٌ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ سُكُوتِهِ - وَالْحَالَةَ هَذِهِ - عَنِ الْحَدِيثِ أَنْ يَكُونَ حَسَنًا عِنْدَهُ، وَلَا سِيَمًا إِذَا حَكَمْنَا عَلَى حَدِّ الْحَسَنِ بِاصْطِلَاحِنَا الْمَوْلَدِ الْحَادِثِ، الَّذِي هُوَ فِي عُرْفِ السَّلَفِ يَعُودُ إِلَى قِسْمٍ مِنْ أَقْسَامِ الصَّحِيحِ، الَّذِي يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ عِنْدَ جُمُهورِ الْعُلَمَاءِ، أَوِ الَّذِي يَرَعِبُ عَنْهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبُخَارِيُّ، وَيَمَشِيهِ مُسْلِمٌ، وَبِالْعَكْسِ، فَهُوَ دَاخِلٌ فِي أَدَانِي مَرَاتِبِ الصَّحَّةِ، فَإِنَّهُ لَوْ انْحَطَّ عَنْ ذَلِكَ لَخَرَجَ عَنِ الْاِحْتِجَاجِ، وَلَبَقِيَ مُتَجَادِبًا بَيْنَ الضَّعْفِ وَالْحَسَنِ، فَكِتَابُ أَبِي دَاوُدَ أَعْلَى مَا فِيهِ مِنَ الثَّابِتِ مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانِ، وَذَلِكَ نَحْوِ مَنْ شَطَرَ الْكِتَابِ، ثُمَّ يَلِيهِ مَا أَخْرَجَهُ أَحَدُ الشَّيْخَيْنِ، وَرَعِبَ عَنْهُ الْآخَرُ، ثُمَّ يَلِيهِ مَا رَعِبَا عَنْهُ، وَكَانَ إِسْنَادُهُ جَيِّدًا، سَالِمًا مِنْ عِلَّةٍ وَشُدُودٍ، ثُمَّ يَلِيهِ مَا كَانَ إِسْنَادُهُ صَالِحًا، وَقِيلَهُ الْعُلَمَاءُ لِمَجِيئِهِ مِنْ وَجْهَيْنِ لَيِّنِينَ فَصَاعِدًا، يَعْضُدُ كُلُّ إِسْنَادٍ مِنْهُمَا الْآخَرَ، ثُمَّ يَلِيهِ مَا ضَعَفَ إِسْنَادُهُ لِنَقْصِ حِفْظِ رَاوِيهِ، فَمِثْلُ هَذَا يَمَشِيهِ أَبُو دَاوُدَ، وَيَسْكُتُ عَنْهُ غَالِبًا، ثُمَّ يَلِيهِ مَا كَانَ بَيْنَ الضَّعْفِ مِنْ جِهَةِ رَاوِيهِ، فَهَذَا لَا يَسْكُتُ عَنْهُ، بَلْ يُوهِنُهُ غَالِبًا، وَقَدْ يَسْكُتُ عَنْهُ بِحَسَبِ شَهْرَتِهِ وَنَكَارَتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

الراجح : للإمام النووي في ذلك كلام صوبه الحافظ ابن حجر وهو قول النووي : " والحق أن ما وجدناه في سننه مما لم يبينه ولم ينص على صحته أو حسنه أحد ممن يُعتمد فهو حسن ، وإن

نص على ضعفه من يُعتمد أو رأى العارف بسنده ما يقتضي الضعف ولا جابر له حكم بضعفه ولم يلتفت إلى سكوت أبي داود .

أي أن التصرف الصحيح من كتاب أبي داود أن ندرس هذا الحديث ، فإن وجدنا في إسناده ضعفاً رددناه ، وإن وجدناه مقبولاً قبلناه ، إن وجدنا أحداً من أهل العلم صححه فهذا ممكن يعتمده الإنسان ويعتمد تصحيح هذا الإمام ، وإن وجدنا أحداً من أهل العلم ضعفه رددنا هذا الحديث واعتمدنا تضعيفه وقدمناه على مجرد سكوت أبي داود .

يعتذر عن إيراد أبي داود للأحاديث شديدة الضعف في سننه مع سكوته عنها باعتذارات عدة : أولها : أن يكون قد تكلم عن هذا الراوي في موطناً آخر من كتابه فاكتفى بذلك الاعتذار الثاني : أن يكون من باب اختلاف الروايات عن أبي داود مثل حديث سراقبة بن مالك عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : **؟؟ خَيْرُكُمْ الْمُدْفِعُ عَنْ عَشِيرَتِهِ مَا لَمْ يَأْتُمْ؟؟** . هذا الحديث سكت عنه أبو داود في رواية اللؤلؤي التي هي أشهر الروايات ، لكنه قال عن هذا الحديث في رواية ابن العبد: أيوب بن سويد ضعيف .

الاعتذار الثالث : أن يكون ذهولاً من أبي داود خطأ ، ووهم أراد أن يعلق فنسي

الاعتذار الرابع : أن يكون سكت عنه لشدة وضوح ضعفه .

الاعتذار الخامس: اختلاف الاجتهاد قد يكون سكوت أبي داود بناءً على أنه كان حسن ظن في الراوي .

الاعتذار السادس: وإما لكونه في فضائل الأعمال.

سؤال / الضعيف خفيف الضعف لم أورده في السنن:

الجواب / ١. أن الحديث خفيف الضعف صالح لاعتباره يعني صالح أن يتقوى أو يقوى غيره فهو يورد الحديث عسى أن يقف أحداً غيره على سند آخر فيتقوى .

٢. أنه شرط على نفسه أن يذكر أصول أحاديث أحكام بإطلاق يريد أن يجمع الأحاديث التي احتج بها الفقهاء سواء أكانت صحيحة مقبولة ، أو غير مقبولة ولا يمكن أن يلام على أمراً لم يشترطه .

٣. أن الحديث الضعيف قد يكون فرد لكن يستفاد منه في ترجيح اجتهاداً على اجتهاد .

هل يوجد حديث موضوع في سنن أبي داود : عدد الأحاديث التي حكم عليها ابن الجوزي بالوضع في سنن أبي داود تسعة أحاديث فقط ، وبعضها الصواب فيه مع أبي داود ، وأنها ليست موضوعة وبعضها نفس أبي داود نبه إلى ضعفها ولم يسكت عنها وإن كان في سنن أبي داود أحاديث محكوم عليها بالوضع من غير أبي داود

### من شروح كتاب أبي داود :

- . من شروح أبي داود المطروحة " عون المعبود في شرح سنن أبي داود " للعظيم آبادي .
- المتوفى سنة تسع وعشرين وثلاثمائة وألف أحد علماء الهند اسم الكتاب عون المعبود وهو أشهر شروح أبي داود وأكثرها تداولاً بين طلبة العلم .
- . " المُنْهَل العَذْب المورود " لمحمود محمد خطاب السبكي أحد علماء الأزهر توفي عليه رحمة الله وله شرح مطول لكنه لم يتم فأنتمه ابنه لكن شرح الأب أتقن وأقوى من شرح الابن .
- . " بذل المجهود في شرح سنن أبي داود " لخليل بن أحمد السهارنفوري وهو من علماء الهند توفي سنة ستاً وأربعين وثلاثمائة وألف .
- . اعتني بمعلقاته في رسالة علمية في إحدى الجامعات السعودية وطبعت هذه الرسالة في عنوان " تعليق التعليق في سنن أبي داود .

### سنن النسائي

اسمه : أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر الخرساني النسائي .

كنيته : أبو عبد الرحمن .

مولده : ٢١٥ هـ .

وفاته : ٣٠٣ هـ .

اسم الكتاب : اختلف في اسم كتاب النسائي رحمه الله : فقد جاء في نسخة مخطوطة قديمة

جداً منسوخة في حدود سنة خمسمائة وثلاثين من الهجرة ، جاء على غلافها العنوان التالي وهو

: " السنن المأثورة عن رسول الله ﷺ " و سمي بـ " السنن الصغرى " ، و سمي بـ : " المجتنبى " ،  
وسمي بـ : " المجتنبى من السنن المسندة "

شرط النسائي في كتابه : " أن كل حديث يذكره في هذا الكتاب صحيح إلا إذا أعلَّه " ، ومما يؤكد ذلك عبارة للحافظ ابن حجر حيث ذكر حديثاً كان قد أورده ابن الجوزي في الموضوعات فتعقبه الحافظ ابن حجر بأنه ليس بموضوع ، فقال في أثناء هذا التَّعَقُّب : " حديث أبي أمامة هذا أخرجه النسائي ولم يُعلِّه وذلك يقتضى صحته " .

طريقة الإمام النسائي في الإعلال قد يكون :

١. صراحةً ، قد يقول : فيه فلان وهو ضعيف .

٢. وقد يكون بيان اختلاف الروايات والتنصيص على أن إحداها أولى من الأخرى .

٣. وهناك طريقة يجب أن نتنبه إليها ، وهي طريقة خفية في التعليل ، وهي : أن يسوق اختلاف الروايات فقط ، يكتبني بأن يسوق الإسناد ثم يسوق إسناداً آخر يخالفه ، فيعتمد في ذلك على نظر القارئ ، فإذا وقف على أسانيد مختلفة ينتبه إلى أن الإمام النسائي لعله يريد أن يُعلِّ أحد هذه الأسانيد أو أحد هذه الطرق أو لعله يعل جميع الطرق وعليه فالأحاديث في سنن النسائي تنقسم إلى ثلاثة أقسام .

القسم الأول : أحاديث مخرجة في الصحيحين ، وأكثر الكتاب من هذا الباب .

القسم الثاني : أحاديث صحيحة على شرط الشيخين .

القسم الثالث : أحاديث أخرجه النسائي ، وأوضح علتها بطريقة يفهمها أهل الصنعة ،

مميزات السنن : يقول ابن رُشَيْدٍ : " إنه أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفاً ، وأحسنها

توصيفاً ، وهو جامع بين طريقتي البخاري ومسلم ، مع حظ كبير من بيان العلل التي كأنها كهانة من المتكلم "

لاحظوا أن ابن رُشَيْدٍ ركز على أنه جمع بين طريقتي البخاري ومسلم .

وعبر السخاوي عن ذلك تعبيراً فيه نوع من المجاز واللطافة ، قال : " زاحم البخاري ومسلم في طريقتيهما "

يعني : كأن النسائي أراد أن يجعل كتابه في مَصَافِّ أَجَلِّ كتابين عرفتاهما هذه الأمة وهما

صحيحا البخاري ومسلم .

شرطه في الرجال : كان من مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لا يُجَمَع على تركه " .  
قول الحافظ ابن حجر يشرح العبارة السابقة : " فإنما أراد بذلك إجماعاً خاصاً ، وذلك أن كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط ؛ فمن الأولى شعبة والثوري وشعبة أشد منه - يعني أشد من الثوري في الجرح والتعديل - ، ومن الثانية يحيى القطان وابن مهدي والقطان أشد منه ، ومن الثالث يحيى بن معين وأحمد ويحيى أشد من أحمد ، ومن الرابعة أبو حاتم والبخاري وأبو حاتم أشد من البخاري " .

إذاً يكون مقصود النسائي : لا إجماع علماء الأمة كما هو تعريف الإجماع لكن يقصد أن كل طبقة من الإجماع تكلمت عن الرواة تجد فيها المتشدد والمتوسط فلو اختلف العلماء ؛ فجرح الراوي المتشدد ، ووثقه المتوسط يقدم النسائي كلام المتوسط ، ويرد كلام المتشدد ، وهذا منهج سليم لأن المعتدل أولى أن يأخذ كلامه من المتشدد ، فلا يتبادر إلى الذهن أن مذهب النسائي في الرجال مذهب متسع ليس كذلك ؛ فكم من رجل أخرج له أبو داود والترمذي وتجنب النسائي إخراج حديثه بل تجنب النسائي إخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين .  
أعلى ما عند النسائي وأنزل ما عنده : أعلى ما يقع له الرباعيات ، وأنزل أحاديثه : عشاري ، وترك الرغبة في العلو التي كثيراً ما تجعل بعض المتحدثين يتساهل في الرواية ورضي أن ينزل في رواياته كله من أجل انتقاء الرجال والتشدد في ذلك وقال الحافظ أبو طالب أحمد بن نصر شيخ الدار قطني : " ومن يصبر على ما يصبر عليه النسائي كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة فما حدث منها بشيء " ، ولو تطلب إخراج حديث ثلاثي لأخرجه ، و الذين من طبقته ليس عندهم ثلاثيات من طريق صحيح .

علاقة السنن الكبرى بالسنن الصغرى للنسائي. اختلف في علاقة هذين الكتابين ببعضهما، وبيان الراجح في ذلك حيث وقع بين أهل العلم خلاف في السنن الصغرى وهل هي اختصار من السنن الكبرى، ومن هو الذي اختصرها؟ هل اختصرها النسائي نفسه؟ أو اختصر السنن الصغرى أحد تلامذة النسائي وهو ابن السني ؟

القول الأول : ذهب جماعة من أهل العلم ومنهم الإمام الذهبي وابن نصر الدين الدمشقي إلى أن

النسائي إنما صنف السنن الكبرى ، أما السنن الصغرى المشهورة المتداولة فهي اختصار تلميذ النسائي وهو ابن السني .

القول الثاني : وذهب آخرون من أهل العلم، ومنهم أبو علي الغساني ، وابن الأثير وأيضاً ابن كثير ، والعراقي ، والسخاوي في آخر قوليه في هذه المسألة إلى أن السنن الصغرى والسنن الكبرى كلاهما من تصنيف النسائي، وأن ابن السني ليس إلا راوياً من رواة السنن الصغرى .  
الراجح ان السنن الصغرى من تصنيف النسائي : و الدليل هو أنه قد روى الصغرى عن النسائي أكثر من راوي غير ابن السني ، فقد روى السنن الصغرى عن النسائي ابن النسائي عبد الكريم وغيره ، فلو كانت الصغرى تصنيف ابن السني لما تعدد روايتها عن النسائي، ولكن يتعدد روايتها عن ابن السني .

لكن ما هي العلاقة بين السنن الصغرى والكبرى ؟

القول الأول : أنها علاقة اختصار ؛ ومستندهم قصة لم تثبت من ناحية الإسناد يقولون : إن أمير الرملة لما اطلع على السنن الكبرى للنسائي ، سأل النسائي فقال : هل كل ما في هذا الكتاب صحيح ؟ فقال : " لا " . قال : فأخرج لي الصحيح منه ؛ فانتقى هذا المجتبى المسمى بالسنن الصغرى ، وهو المطبوع والمشهور بأيدي طلبة العلم في هذا الزمان .

هذه الحكاية إسنادها منقطع ؛ فهي إذن لا تثبت من حيث الإسناد ، كما أنها من حيث التضمين - ما تضمنته من معنى - نجد أن هذا المعنى غير صحيح ؛ لأننا نجد هذه الأحاديث المودعة في المجتبى فيها كثير من الأحاديث التي ليست بصحيحة ، بل أحاديث أعلاها النسائي نفسه ، فكيف يمكن أن يقال : إنه انتقى الصحيح لأجل أمير الرملة ؟

هذا بعيد جداً لمن يطالع سنن النسائي ؛ ولأجل هذا فإن من حكم على سنن النسائي بأنها مما أُلّف في الصحيح فهذا لا يصح ؛ لأن هذه السنن تضمنت أحاديث كثيرة أعلاها النسائي نفسه .  
القول الثاني : قد يكون ابن السني - رحمه الله - روى السنن عن النسائي ، وهذه رواية تضمنت أحاديث معينة ، وتركت أحاديث أو كتباً معينة قد يكون ابن السني لم يسمعها .

ومن الأدلة التي يمكن أن ندلل بها على أن هذه السنن الصغرى قد تكون من رواية ابن السني ، وليس اختصار :

١/ أن هذا الاجتباء والاختصار الوارد في السنن الصغرى ، لا يستند على قاعدة ، وليس بين ذلك الانتقاء والترك رابط ؛ لأننا نجد كتباً كثيرة بأكملها لا توجد في المجتبى إطلاقاً .  
 فمثلاً : كتاب التفسير - أحد كتب السنن الكبرى - لم يرد في السنن الصغرى إطلاقاً ، مع العلم أن هذا الكتاب وردت فيه أحاديث صحيحة كثيرة جداً ، بل كثير منها مخرج في الصحيحين ، فإذا كان المقصود انتقاء الصحيح ، فلماذا يُهمل النسائي هذه الأحاديث الصحيحة بل لماذا يُهمل هذا الكتاب بأكمله ؟

بل حتى كتاب فضائل القرآن ، وكتاب فضائل الصحابة ، وكتاب خصائص علي ، وكتاب الطب ، وغير ذلك من الكتب الكثيرة كلها لم ترد في هذا المجتبى ، فلماذا يتركها النسائي مع أن فيها جملة من الأحاديث المخرجة في الصحيحين ؟

٢/ كما أن هذه الكتب التي توجد في المجتبى - يعني توجد في المجتبى وتوجد في السنن الكبرى - نجد في الكبرى أحاديث صحيحة نجد أنها حذفت من الصغرى ، فإذا كان النسائي أراد اختصار هذه السنن الكبرى لتكون صحيحة فلماذا أهمل هذه الأحاديث المذكورة في الكبرى؟! ولماذا أتى بأحاديث ضعيفة ؟

هذا عكس ما يُفهم من تلك الحكاية تماماً ؛ لأن هذا لا يدل على أن النسائي أراد اختيار الحديث الصحيح ، وجعله في هذا الكتاب .

٣/ كما أننا نجد في هذه السنن الصغرى المسماة بالمجتبى كتباً بأكملها ليست في الكبرى ، منها كتاب الصلح ، وكتاب الإيمان وشرائعه ، فهذان الكتابان لا يوجدان في الكبرى ، وهذا يدل على أن السنن الصغرى هذه - المسماة بالمجتبى - رواية من الروايات ، فكما أن رواية ابن الأحمر فيها ما ليس في رواية ابن سيار وفيها ما ليس فيها من رواية ابن المهندس إلى غير ذلك من الروايات كذلك أيضاً في رواية ابن السني أحاديث وكتب لا توجد في الروايات الأخرى ، فيمكن أن تضم هذه الروايات بعضها مع بعض لتشكّل مقداراً كبيراً يسمى السنن الكبرى للنسائي ، سواء أكان من رواية ابن السني أو من رواية غير ابن السني .

أما أن يقال : إن رواية ابن السني وحدها هي التي اختارها النسائي ، فهذا خطأ وإنما هذه رواية من جملة الروايات .

٤ / كما أن هذه السنن الصغرى المسماة بالمجتبى فيها أحاديث وألفاظ زائدة في الإسناد أو في المتن ، وهي ليست في الكبرى ، وكذلك فيها زيادة في بعض التراجم والأبواب والاستنباطات التي ليست في الكبرى  
فمثلاً : في كتاب الطهارة زاد في الصغرى باباً ليس موجوداً في الكبرى ، وهو باب النهي عن استقبال القبلة عند الحاجة .

كما أننا نجد في السنن الصغرى المسماة بالمجتبى أحاديث كثيرة ضعيفة ، بل ضعيفة جداً ، بل يضعفها النسائي نفسه ، وهذا مثل ما مر معنا في موطأ الإمام مالك حيث رواه عنه جمع ، من جملتهم يحيى بن يحيى الليثي ، ويونس بن بكير ، والقعني ، وأبو مصعب الزهري ، وابن وهب ، والشافعي ، ومحمد بن الحسن الشيباني ، وغير هؤلاء كثير . فبعض هذه الروايات موجودة ومطبوعة ، فتحار في الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني ، وبين الموطأ برواية يحيى الليثي ، وبين الموطأ برواية أبي مصعب الزهري ، وكل هذه الروايات مطبوعة ، وتجد في كل رواية من الأحاديث زيادة عن الرواية الأخرى

٤ / فكما أن النسائي - رحمه الله - ممن عرف بتشده في الرجال إلا أننا نجده يخرج أحاديث رواة حكم عليهم هو بأنهم متروكون ، والمتروك حديثه ضعيف جداً ، فمثلاً : أيوب بن سويد الرملي . قال عنه النسائي : " متروك الحديث " ومع ذلك أخرج حديثه ، وهذا من القوادح فيما ذكر عن أن النسائي اختار الصحيح ، كما أن هناك بعض الرواة الذين أخرج لهم ، وهو لا يعرفهم ؛ أي أنهم مجهولون عنده ، مثل : أبي ميمون ، قال عنه : " لا أعرفه " .  
ومثل : قرصافة - امرأة - قال : " لا ندري من هي " .

رواة السنن : السنن الكبرى هي التي صنفها الإمام النسائي في بداية عمره وهي التي انتشرت روايتها في زمنه كثيراً جداً ، بل السنن الصغرى لم يرويه إلا قلة عن النسائي منهم ابن السني وعبد الكريم بن النسائي ، أم في العصور المتأخرة فانعكست المسألة أصبح المجتبى مشهور أكثر من السنن الكبرى أما في عصر النسائي وفي عصر تلامذته والقريبين عهداً به كانت السنن الكبرى أكثر شهرة مما يدل أيضاً على عدم اشتها السنن الصغرى أن ابن السني إنما رواها عن النسائي قبل وفاة النسائي بسنة أو بأقل حيث نص ابن نقطة في كتابه " التقييد في رواة



السنن والمسائيد " على أن ابن السني سمع السنن سنة ٣٠٢ هـ من النسائي يعني قبل وفاة النسائي بسنة أو أقل ؛ لأن النسائي كما سبق توفي في أوائل سنة ٣٠٣ هـ ؛ فهذا يدل على أن السنن التي اشتهرت في زمن النسائي وزمن تلامذته إنما هي السنن الكبرى .

رواة السنن الكبرى : كثيرون يزيدون على العشرين راوي، إلا أن أشهرهم أحمد بن محمد بن إسحاق بن السني - المذكور آنفاً - وأبو بكر أحمد بن محمد بن المهندس، وأبو علي الحسن بن الخضر السيوطي، وأبو محمد الحسن بن رشيق العسكري، وابن النسائي أبو القاسم عبد الكريم .

ابن الإمام أبو جعفر الطحاوي ، ومحمد بن القاسم بن محمد بن سيارة القرطبي الأندلسي ، وأبو بكر محمد بن معاوية المشهور بابن الأحمر ، وآخر من روى عنه سماعاً الأبيض الفهري أحد رواة الحديث توفي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة من الهجرة ، والنسخ المخطوطة الموجودة الآن الوحيدة في ما نعلم الكاملة للنسائي هي من رواية ابن الأحمر وابن سيار سبب تأخير النسائي في الترتيب لا لأن كتابه أقل من كتاب أبي دواد والترمذي ، ولكن لأنه تأخر عنهم في الوفاة هذا هو سبب تأخيره فقط أما في الصحة فهو أصح وأقوى من كتاب أبي داود والترمذي وهذا كلام الحافظ ابن حجر ، والسخاوي .

الأحاديث التي حكم عليه ابن الجوزي بالوضع وهي في المجتبى : ذكر ابن الجوزي في الموضوعات عشر أحاديث ، ويقول الدكتور حاتم الشريف : خمسة أحاديث فقط من تلك العشرة في المجتبى منها واحد ضعفه النسائي نفسه ، وهو حديث (( إِنَّ امْرَأَتِي لَا تَرُدُّ يَدَ لَامِسٍ )) ، ولا يصح إطلاق الوضع عليه كما ذكرنا والصحيح ما ذكره النسائي عليه ، والأربعة الباقية صحيحة أخطأ ابن الجوزي في الحكم عليها بالوضع ، وقد وافق النسائي على تصحيحها جماعة من الأئمة مثل ابن حبان ، والحاكم وغيره إذا ما يبق ولا حديث من الأحاديث التي وضعها ابن الجوزي في الموضوعات في المجتبى للنسائي مما ينتقد على النسائي ، وهذا ولا شك أحد الأدلة القوية على قوة هذا الكتاب ، وعلى أن هذا الكتاب نظيف الأسانيد والأحاديث يقل فيه أن يوصف حديث بالضعف أو بالوضع .

من شروح السنن : كتاب موجود هو " زهر الربى على المجتبى " للسيوطي وهو شرح مختصر

غير مطول

هناك حاشية نور الدين بن عبد الهادي السندي المتوفى سنة ١١٣٨ هـ وهي الحاشية المطبوعة

مع زهر الربى .

شرح في عصرنا اسمه "ذخيرة العقبي في شرح المجتبى" لفضيلة الشيخ محمد آدم الأثيوبي

المدرس بدار الحديث الخيرية بمكة طبع كاملا في أربعين مجلد .

سنن ابن ماجه-رحمه الله

اسمه : محمد بن زيد الربيعي مولاهم.

كنيته : أبو عبد الله.

مولده : ٢٠٩ هـ .

وفاته : ٢٧٣ هـ .

اسم الكتاب : الاسم الصحيح للكتاب هو "السنن" هكذا وجد على مخطوطة موثقة قديمة جدًا عدد الكتب والأبواب والأحاديث : يضم سبع وثلاثين كتابًا من كتب العلم غير المقدمة ، و خمس عشرة وخمسمائة وألف باب ، وعدد أحاديث الكتاب في طبعة محمد فؤاد عبد الباقي أربع آلاف وثلاثمائة وواحد وأربعين حديث .

تنبيه : في سنن ابن ماجه كتابا ليست متعلقة بأبواب الفقه ، مثل كتاب " تعبير الرؤى " وكتاب " الزهد " وكتاب " الفتن " ، لذلك نقول أن السنن هي الكتب التي اشتملت على أبواب الفقه غالبًا .

شرط ابن ماجه في أحاديث كتابة :

لم نجد للإمام ابن ماجه مقدمة لكتابه تبين شرطه في كتابه ومنهجه في التأليف ، من أجل ذلك لا نستطيع أن نقول أن ابن ماجه اشترط الصحة في كتابه بل أن واقع سنن ابن ماجه يدل على أن مؤلفه لم يشترط الصحة فعلاً ولا بد من التنبيه على أمرين

الأمر الأولي : أن ابن ماجه اعتنى عناية كبيرة بجمع كل الأحاديث التي تنص نصًا واضحًا على فروع الفقه الدقيقة فكان حريص كل الحرص على أن يذكر أدلة فروع الفقه الدقيقة ومسائل الفقه الدقيقة ، ولأجل ذلك أثنى على كتابه من هذه الناحية ، فيقول ابن كثير في كتابه " اختصار علوم الحديث " عن كتاب ابن ماجه : " كتاب مفيد قوي التويب في الفقه " ، وابن ماجه أثناء جمعه المتقضي هذا لأدلة الفروع الفقهية اضطر لهذا الشرط أن يتوسع فيما يخرج من الأحاديث وألا يشترط الصحة ولا الحسن ولا الضعف ، ولعل فقهاء عصر ابن ماجه كانوا يحتاجون ببعض تلك الأحاديث فأراد ابن ماجه أن يبرز لنا أسانيد تلك الأحاديث فتكون واضحة عندنا هذا الأمر الأولي الذي يستوقف الذي ينظر في سنن ابن ماجه أنه يعنى بأدلة الفروع الفقهية .

الأمر الثاني : وهو له علاقة بالأول كثرة زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة الأحاديث الزائدة في سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة الباقية كثيرة جدًا مع أنك لو تذكرت الصحيحين كم فيهما من الأحاديث ثم سنن أبي داود وسنن النسائي وجامع الترمذي ، وأن الثلاثة الأخرى لم تشترط الصحة أيضًا ، و اعتنت بأحاديث الفروع الفقهية مع ذلك نجد في سنن ابن ماجه أحاديث كثيرة زائدة على الكتب الخمسة ، فقد بلغ عدد زوائد سنن ابن ماجه على حسب جمع الإمام البوصيري في كتابه " مصباح الزجاجة " بلغ اثنين وخمسين وخمسمائة وألف حديث (١٥٥٢) عدد ضخم حقيقة من الزوائد مع أن كتاب سنن ابن ماجه أصلاً مطبوع في مجلدين ليس من الكتب الضخمة التي لا يستغرب فيها هذا العدد يعني تكاد تكون الزوائد ربع الكتاب أو أكثر زوائد على الكتب الخمسة لا على الصحيحين على الكتب الخمسة .

من خلال هذين الأمرين الظاهرين للذات سيقا وهو أن ابن ماجه يعنى بفروع أو بأدلة فروع الفقه ، وكثرة زوائد هذا الكتاب، نستطيع أن نقول أن منهج ابن ماجه وغرضه من كتابه ، أن يبرز لنا أسانيد أدلة الأحكام سواء كانت هذه الأسانيد صحيحة أو حسنة أو ضعيفة أو حتى باطلة وقد يسأل سائل فيقول ما الفائدة من إبراز الأسانيد الضعيفة والباطلة أو ما شبهها ؟ من الفوائد الكبرى لذكر أسانيد الأحاديث الضعيفة هي أننا نستطيع من خلال هذه الأسانيد أن نحكم على الحديث صحة أو ضعفاً وهذا غرض مهم ومادام أنه يبرز الإسناد فقد أحال الناظر إلى دراسة الإسناد

مميزات الكتاب :

هذا الكتاب من مميزات التي حمدت له أنه حسن الترتيب ، و سرد الأحاديث باختصار من غير تكرار

ما معنى زوائد ابن ماجه ؟ ومن مؤلفه ؟ وما قصده ؟

زوائد ابن ماجه تُطلق ويراد بها أمران :

الأمر الأول : زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة وهي تزيد على الألف وخمسمائة حديث ، وقد جمعها البوصيري في كتابه " مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه " الأمر الثاني : يقال زوائد ابن ماجه ويقصدون زوائد أبي الحسن القطان على سنن ابن ماجه ، فلتلميذ ابن ماجه أحاديث زوائد يذكرها أثناء " السنن " ، مثل زوائد عبد الله بن أحمد على " المسند " تماماً، فلأبي الحسن القطان أحاديث وأقوال يرويها بإسناده من غير طريق ابن ماجه ويذكرها أثناء الكتاب ، وربما اشبهت هذه الزيادات على من ينقل من سنن ابن ماجه ؛ فيعزوها لابن ماجه والصواب أنها من كلام أو من رواية أبي الحسن القطان ، ولا يصح أن نقول في الحديث الذي من زيادات أبي الحسن القطان أخرجه ابن ماجه لأن ابن ماجه لم يرويه . وحتى نعرف الفرق بين زيادات القطان وبين الأحاديث التي يرويها ابن ماجه هناك طريقتان :

الطريقة الأولى : أنك تجد غالباً زيادات القطان مبتدأه بقول مثلاً :

" قال أبو الحسن القطان " ، " قال ابن سلمة القطان " ، " قال القطان " ثم يُبتدأ الإسناد ثم هناك أيضاً في مرات قليلة ونادرة لا تميز الزيادة إلا من خلال دراسة الإسناد فنجد مثلاً أن شيخ القطان ممن نص على أن ابن ماجه لم يروي عنه أو لم نجده في شيوخ ابن ماجه ، وفي بعض الأحيان يُنص على أن هذا الشيخ لم يروي عنه ابن ماجه في كتابه السنن فنعرف منها أن هذه زيادة ليست من ابن ماجه ولكن هي من ابن القطان مثل ما روى أبو الحسن القطان عن أبي حاتم الرازي ، وأبو حاتم الرازي من شيوخ ابن ماجه لكن قال العلماء في غير السنن فلما رأينا

إسناده في سنن ابن ماجه يقول فيه حدثنا أبو حاتم الرازي عرفنا أن الذي قال ذلك هو ابن القطان على كل حال هناك رسالة حديثة جمعت كل زيادات القطان وأخرجتها في كتاب مستقل وصاحب هذا الجمع هو الدكتور مسهر الدميني في كتاب سماه " زيادة أبي الحسن القطان على سنن ابن ماجه " ، وقد أحصى هذه الزيادات فبلغت أربعاً وأربعين زيادة .

حكم ما انفرد به ابن ماجه : قال ابن الأثير يصف سنن ابن ماجه: كتابه مفيد قوي النفع في الفقه لكن فيه أحاديث ضعيفة جدا بل منكورة حتى نقل عن الحافظ المزني أن الغالب فيما انفرد به الضعف .

تنبيه : لا يعني هذا أن جميع الأحاديث التي يتفرد بها ابن ماجه ليس فيها صحيح ؛ لأن هناك من غلط وحكم على إطلاقه، وقد تعقب ابن حجر - رحمه الله تعالى - هذه المقولة ، وقال ما معناه:

" بل هناك أحاديث نهت عليها وهي صحيحة، وهي مما تفرد بها ابن ماجه - رحمه الله " .

وقد بينت الأحصائية أن هذه الأحاديث الزائدة حوالي أربعمائة وثمانية وعشرين حديثاً صحيحاً، وذلك بناء على قول البوصيري .

الثلاثيات عند ابن ماجه : هي خمسة أحاديث يقول فيه ابن ماجه حدثنا جبارة بن المغلس عن كثير بن سليم عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ ، أما جبارة فضعيف واتهمه الإمام يحيى ابن معين بالكذب ، قال : كذاب . و أقل ما يقال فيه : شديد الغفلة . وشيخه أيضاً : كثير بن سليم مضعف ووصف بأنه منكر الحديث وبأنه واهي وبأنه متروك الحديث .

من إضافة سنن ابن ماجه للكتب الخمسة : لم يخالف أحد من العلماء في كون الكتب الخمسة هي دواوين الإسلام المشهورة ، ولكن اختلفوا في سادس هذه الكتب ، وأول من عدده في الأمهات الست هو الإمام محمد بن طاهر المقدسي المتوفى سنة ٥٠٧ هـ ، وتبعه على ذلك ابن عساكر عليه رحمة الله المتوفى سنة ٥٧١ هـ ؛ فعمل أطرافاً للكتب "السنن الأربعة مضيفاً إليها سنن ابن ماجه "

وقد صرح الحافظ ابن حجر بالسبب الذي من أجله عد ابن طاهر كتاب سنن ابن ماجه سادساً ولم يعد غيره من الكتب فقال : " وإنما عدل ابن طاهر ومن تبعه عن عد الموطأ إلى عد ابن ماجه لكون زيادات الموطأ على الكتب الخمسة من الأحاديث المرفوعة يسيره جداً بخلاف ابن ماجه فإن زيادته أضعاف زيادات الموطأ ؛ فأردوا بضم كتاب ابن ماجه إلى الكتب الخمسة تكثير عدد الأحاديث "

وقد خالف بعض العلماء في عد كتاب ابن ماجه أصلاً سادساً من أصول أو من أمهات كتب

السنة فعند رزين بن معاوية العبدي المتوفى ٥٢٥هـ موطاً مالك بدل من سنن ابن ماجه في كتابه " التجريد للصالح والسنن " وتبعه على ذلك مجد الدين ابن الأثير في كتابه " جامع الأصول " وفيه خلاف آخر فعند بعضهم الدارمي، وعند بعضهم أحمد ، فهذه ثلاثة أقوال في أيها الأحق أن يكون سادس الكتب ، وهذه التسعة هي أمهات السنة .

مسألة مهمة تتعلق بسنن ابن ماجه وهي مقولة الإمام الكبير أبي زرعه الرازي المتوفى سنة ٢٦٤هـ ، الذي كان يقرب بالبخاري في النقد ، وهو قرينه ولا شك في العلم والسنن روي عن أبي زرعه الرازي "روي - بصيغة التمريض - "أنه قال لما رأى كتاب سنن ابن ماجه قال : " أظن إن وقع هذا في أيد الناس تعطلت هذه الجوامع - يعني كتب الحديث الجامعة - كلها أو أكثرها ولا أحسب يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مما في إسناده ضعف " أو قال عشرين أو نحو هذا من الكلام ، وقيل أنه قال بضعة عشر حديثاً هذا كلام أبي زرعه الرازي وهو أول إحصائية نقلت عن هذا الإمام . هذه العبارة مشكلة ؛ لأنها من إمام كبير ، وواقع السنن يخالفه فعدد الأحاديث الضعيفة أكثر من هذا بكثير فقد قال الذهبي : وأما الأحاديث التي لا تقوم بها حجة فهي كثيرة لعلها نحو الألف .

أجوبة العلماء حول هذه العبارة :

١ / قد رد الحافظ ابن حجر هذه الرواية بقوله في كتابه " النكت " : " هذه حكاية لا تصح لانقطاع سندها .

ومما يدل على عدم صحتها أيضا

أ / أن أبا زرعه الرازي قد ضعف سبعة وتسعين ومائتي راوي في كتاب سنن ابن ماجه ومنهم من قال عنه: متروك ، ومنهم من قال عنه: متهم بالكذب ، وهذا من كلام أبو زرعة نفسه .

ب / معارضتها للواقع فما في السنن من الضعيف قرابة الألف ..

ج / مما يؤيد أيضاً عدم صحتها أنها عبارة مضطربة مرة يروي عنه أنه قال ثلاثين ، ومرة يقول عشرين ، ومرة يقول بضعة عشر .

٢ / ولو صحت فلعله أراد ما فيه من الأحاديث الساقطة إلى الغاية .

يعني : يكون مقصودة بالعشرين أو بالثلاثين أو بالبضعة عشر الأحاديث الموضوعية المكذوبة التي لا يختلف في وضعها ؛ لأن الأحاديث الضعيفة أكثر من هذا العدد بكثير ، ويستحيل أن تخفى على أبي زرعه الرازي .

٣ / أو كان ما رأى من الكتاب إلا جزءاً منه فيه هذا القدر يؤيد هذا أن ابن عساكر في تاريخ دمشق لما ذكر كلام أبي زرعه قال ابن عساكر : " وحكي أنه نظر في جزء من أجزائه .

عدد الأحاديث الموضوعه : ذكر ابن الجوزي في الموضوعات أربعاً وثلاثين رواية في كتابه الموضوعات وزاد عليها الحافظ القازويني المتوفى سنة ٧٥٠هـ سبعة أحاديث أخرى وزاد عليهما الألباني اثنين وثلاثين حديثاً فيكون مجموع ما حكم عليه بالوضع ثلاثة وسبعين ومن أشهر هذه الأحاديث حديث يرويه الإمام ابن ماجه في سننه من حديث أنس بن مالك مرفوعاً يقول الحديث (( ستفتح عليكم الآفاق ، وستفتح لكم مدينة يقال لها قزوين من رابط فيها أربعين يوماً أو أربعين ليلة كان له في الجنة عمود من ذهب عليه زبرجدة خضراء عليها قبة من يقوتة حمراء لها سبعون ألف مصراعٍ من ذهب على كل مصراع زوجة من الحور العين )) .  
ومنها حديث علي مرفوعاً (( الإيمان معرفة بالقلب ، وقولاً باللسان ، وعمل بالأركان ))  
من شروح سنن ابن ماجه المطبوعة : للسيوطي شرح لسنن ابن ماجه وطبع مع الطبعة القديمة جداً لسنن ابن ماجه طبعة دلهي .  
وكذلك " حاشية محمد بن عبد الهادي السندي " المشهور بأبي الحسن السندي المتوفى سنة ١٣٨هـ وهو مطبوع مع سنن ابن ماجه في مصر .  
عناية العلماء بزوائده :

١. أخرج زوائد الكتاب ابن الملقن وشرحها في كتابه " ما تمس إليه الحاجة "
٢. " مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه " وهو للإمام البوصيري المتوفى سنة ٨٤٠هـ أيضاً أفرد هذه الزوائد وحكم عليها،
٣. وللألباني رحمه الله صحيح ابن ماجه ، وضعيف ابن ماجه .

سنن الدارمي - رحمه الله - :

مؤلفه ؛ اسمه وولادته:

هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام بسمرقند، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل الدارمي السمرقندي. نسبة إلى دارم بطن كبير من تميم.  
كان مولده سنة ( ١٨١ ) للهجرة سنة مات ابن المبارك، ووفاته ( ٢٥٥ هـ )

اسم الكتاب : قال العِرَاقِيُّ: اشتهر تسميته بالمسند، كما سَمَّى البُخَارِيُّ كتابه بالمسند، لكون أحاديثه مسندة.

قال: إلاَّ أنَّ فيه المُرسَل، والمُعْضَل، والمُنْقَطَع، والمَقْطُوع كثيراً، على أنَّهم ذكروا في ترجمة الدَّارمي أنَّ له «الجامع» و«المسند» و«التفسير» وغير ذلك، فلعلَّ الموجود الآن هو «الجامع» و«المسند» فُقِدَ. حتى أنَّ أبا عمرو ابن الصلاح عدّه بين كتب المسانيد؛ أُوْقِعَهُ في هذا اشتهاره عند العلماء باسم مسند الدارمي. وقد انتقد العراقيُّ ابن الصلاح - لما ذكر ضمن "كتب المسانيد" مسند الدارمي - فقال: ((عدّه مسند الدارمي في جملة هذه المسانيد مما أفرد فيه حديث كل صحابي وحده وهم منه فانه مرتب الأبواب كالكتب الخمسة واشتهر تسميته بالمسند كما سمى البخاريُّ المسند الجامع الصحيح، وإن كان مرتباً على الأبواب لكون أحاديثه مسنده إلا أن مسند الدارمي كثير الأحاديث المرسلة والمنقطعة والمعضلة والمقطوعة والله أعلم. وقد أثبت محقق الكتاب حسين سليم أسد اسمه «مسند الدارمي» حيث قال: ومما تقدم نخلص ونحن مطمئنون إلى أن (مسند الدارمي) و (سنن الدارمي) و (الجامع) أيضاً كتاب واحد، وأن التسمية الموجودة على غلاف مصوّرتنا التي هي أم عملنا (مسند الدارمي) هي التسمية الموجودة التي أطلقها الدارمي على كتابه هذا، وهي التسمية الأكثر شيوعاً على ألسنة الناس، وفي كتاباتهم أيضاً عندما يذكرونه محيلين عليه أو ناقلين منه)).

وأثبت محققه الآخر: نبيل الغمري الاسم على غلافه هكذا: «المسند الجامع» سبب التأليف : الإمام الدارمي أحد أعلام المحدثين الكبار، وهو أعلى طبقة من أصحاب الكتب الستة عدا البخاري فإنه معاصر له، ولم يكن شيء من تلك الكتب معروفاً حينئذ إلا أن يكون البخاري قد سبقه إلى تصنيف الصحيح، فصرف همّته لجمع كتاب مسند ميوّب يقرب فيه السنن بين يدي الأمة وخاصة أن بلده سمرقند كانت البدعة فيها مألوفة، والسنن غير معروفة، فعمل الدارمي على نشر علوم السنة فيها وتبصرة الناس فيها.

وأراد جمع المسند من الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ مع غيرها من الموقوفات والمقطوعات مرتباً على الأبواب الفقهية

مكانة الكتاب العلمية: قال الحافظ العلائي : "لو قدم مسند الدارمي بدل ابن ماجه فكان سادساً لكان أولى". وقال : فإنه قليل الرجال الضعفاء، نادر الأحاديث المنكرة الشاذة، وإن كانت فيه أحاديث مرسلة وموقوفة فهو مع ذلك أولى منه.

وقال شيخ الإسلام: ليس دون «السنن» في الرتبة، بل لو ضُمَّ إلى الخمسة لكان أولى من ابن ماجه، فإنه أمثل منه بكثير.



و يقول الحافظ ابن حجر عنه: وأما كتاب السنن المسمى: بمسند الدرامي؛ فإنه ليس دون السنن في المرتبة بل لو ضمَّ إلى الخمسة لكان أولى من ابن ماجه؛ فإنه أمثل منه بكثير. وقال الكتاني في الرسالة المستطرفة: وقال قوم من الحفاظ منهم ابن الصلاح، والنووي، وصلاح الدين العلائي و الحافظ ابن حجر: لو جعل مسند الدارمي سادسا كان أولى. وصفه ومنهجه:

. المرفوع هو أكثر أحاديث الكتاب، وعليه يعتمد في أكثر أبواب الأحكام . وفي ثنايا الكتاب، وفي أعقاب بعض الأحاديث يذكر الشيء من اختياراته في الفقه، كما أنه ربما شرح لفظاً غريباً وبين معنى، أو ذكر علّة حدي، وهذا قليل. . وعن تبويب الكتاب: فهو حسن الترتيب اعنى بتبويبه أحسن عناية وأتى بها ظاهرة ليس فيها تكلف. فبدأه بذكر أمر الناس قبل بعث النبي، ومبعثه وشمائله ومناقبه، ثم اتباع سنته وهديه والحذر من البدع في الدين والرأي والكلام المشين، وبين ضرورة الاحتراز عن الفتيا بغير علم، وبين منزلة الإخلاص، فكأنه مهّد بذلك للدخول إلى أبواب العبادات بعد تجرّد وإخلاص، فشرع بعد ذلك في أبواب العبادات مرتبة على كتب شاملة جامعة، ثم يفرّع عليها بالأبواب مسلسلة متناسبة مع حاجة المكلف، وترجم بالباب بترجمة ظاهرة الدلالة على المقصود بألفاظ الحديث أو بعضه.

وأما عن معلقاته: فتكاد تكون غير موجودة؛ لأنه لا يحتاج إلى تعليق الأحاديث، وكأنه أشبه المختصر في السنن.

وكذلك قلّ التكرار في كتابه إلا لمتابعة في السند أو زيادة في المتن، ولم يعهد في كتاب الدارمي تقطيع الحديث بذكر بعضه وإيراد البعض الآخر في باب غيره.

عدد الأحاديث: قال محقق الكتاب نبيل الغمري: هذا وقد جاء في إحدى صفحات نسخة كوبريلي الأخيرة ما نصّه: عدد الأحاديث ثلاثة آلاف وخمسمائة وخمسون حديثاً، وللأبواب ألف وأربعمائة وثمانية أبواب. كذا وجدت العدد بالأصل اهـ

المحقق: كذا جاء فيها، وعدد الأحاديث والآثار أكثر من هذا حسب ترقيمي اهـ

س/ما هي مزية سنن الدارمي على غيرها من السنن مثل سنن الدار قطني والبيهقي؟

الدارمي إمام متقدم من شيوخ الترمذي ومن علماء أوائل القرن الثالث الهجري يقرون بالإمام أحمد وغيره .

الأمر الثاني أنه أنظف أسانيد ولا شك بكثير من سنن الدار قطني وسنن البيهقي

أمر واحد انتقد على سنن الدارمي أنه يخرج الأحاديث المرسلّة ظاهرة الإرسال ، ويخرج أيضاً الموقوفات آثار عن الصحابة ، وهذا عند المحاققة ليس داخلاً في مصطلح السنن ، فالسنن يحرسون فيها أن يخرجوا فيها الأحاديث المرفوعة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - إضافة إلى ذلك صغر حجمه أيضاً ليس من الكتب الكبيرة من كتب السنة ، ومعلوم أن كبر الحجم مع قوة الشرط هذه مزية .

عناية العلماء به :

انتقى من أحاديثه الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - في كتاب سماه : " الأفراد الحسان من مسند الدارمي عبد الله بن عبد الرحمن " وللشيخ إبراهيم حمدي عبد الله حفظه الله، أحد مشايخ مصر من كفر الشيخ : شرح كبير على سنن الدارمي .

أشرطة سماحة العلامة ابن باز رحمه الله في شرح سنن الدارمي والحكم على أحاديثه وذلك من دروس الفجر سنة ١٤١٠ وما بعدها فقد كان الشيخ رحمه الله يصوب الأخطاء المطبعية بأسانيد الكتاب ومتونه ويحكم على الأحاديث ويعلق عليها بفوائد نفيسة .

ولأحد الإخوة طلبة العلم المصريين شرح سماه (منح العلي شرح سنن الدارمي) . وقد ضمنه الحافظ ابن حجر ضمن كتابه اتحاف المهرة من طبقات المسند :

طبعة بتحقيق وشرح وتعليق مصطفى ديب البغا، صدرت عن دار القلم بدمشق، سنة ١٤١٢هـ .  
طبعة بتحقيق حسين سليم أسد، وصدر دار المغني بالرياض، ودار ابن حزم ببيروت، سنة ١٤٢١هـ

طبعة بتحقيق أبي عاصم نبيل بن هاشم الغمري، سماه: فتح المنان شرح وتحقيق كتاب الدارمي أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن، عن دار البشائر والدار المكيّة.

### القرن الرابع الهجري.

لقد دخل القرن الرابع وهو يحمل إرثاً عظيماً وثقيلاً، لقد كان من قَدَرِ الله تعالى له أن يكون مرحلة ما بَعْدَ الاكتمال، وليس بعد الاكتمال إلا النقص وقد أَرَخَ لها بعضُ شهود العصر وغيرهم: فهذا ابن حبان (ت ٣٥٤هـ) يقول في مقدّمة (المجروحين): ((ولم يكن هذا العلم في زمانٍ قطُّ تعلّمه أوجب منه في زماننا هذا، لذهاب من كان يُحسن هذا الشأن، وقلةُ اشتغال طلبة العلم به؛ لأنهم اشتغلوا عن العلم في زماننا هذا، وصاروا حزبين: فمنهم طلبةُ الأخبار الذين يرحلون فيها

إلى الأمصار، وأكثر همتهم الكتابة والجمع، دون الحفظ والعلم به وتمييز الصحيح من السقيم، حتى سماهم العوام حشوية. والحزب الآخر: المتفقهة...)).

وعبر عن ذلك كله شاهد عصر ثالث، وهو أبو محمد الحسن بن عبدالرحمن ابن خالد

الرامهرمزي (ت ٣٦٠هـ)، فقال منشداً، مشيراً إلى نفسه:

قل لابن خالد إذا جئته... مُستنداً في المسجد الجامع

هذا زمان ليس يحظى به... حدثنا الأعمش عن نافع

ولشاهد عصر رابع موقف مؤثر ومعبر عن ذلك النقص، وهو أبو عبدالله ابن منده (ت ٣٩٥هـ)،

فقد رئي في سفرةٍ ومعه أربعون قرأ من الأحمال، فسئل عنها، فقال: ((هذا متاع قل من يرغب

فيه في هذا الزمان، هذا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم))

ومن الشهادات المهمة لإمام متأخر، شهادة مجد الدين ابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)، حيث ذكر

مراحل علوم السنة، إلى أن ذكر عصر البخاري ومسلم وكتابيهما في الصحيح، ثم قال: ((إلى أن

انقرض ذلك العصر الذي كان فيه حميداً عن جماعة من الأئمة والعلماء، قد جمعوا وألقوا: مثل

أبي عيسى الترمذي، وأبي داود السجستاني، وأبي عبدالرحمن النسائي، رحمة الله عليهم، وغيرهم

من العلماء الذين لا يحصون كثرة. وكان ذلك العصر كان خلاصة العصور في تحصيل هذا

العلم، وإليه المنتهى. ثم من بعده نقص ذلك الطلب بعد، وقل الحرص، وفترت الهمم، وكذلك

كل نوع من أنواع العلوم والصنائع والدول وغيرها، فإنه يبتدى قليلاً قليلاً، ولا يزال ينمي ويزيد،

ويعظم إلى أن يصل إلى غاية هي مُنتهأه، ويبلغ إلى أمد هو أقصاه، ثم يعود، فكان غاية هذا

العلم انتهت إلى البخاري ومسلم ومن كان في عصرهما من علماء الحديث، ثم نزل وتفاصر إلى

زماننا هذا، ويزداد تفاصراً والهمم قصوراً، سنة الله في خلقه، ولن تجد لسنة الله تبديلاً)).

لكن هذا النقص لم يكن هويًا سريعاً إلى القاع، بل كان نقصاً تدريجياً. ولذلك فإن المتصور هو

أن يبقى في هذا القرن شيء كثير من خصائص القرن السابق، وستثبت كثير من ملامح ازدهاره،

وإن كان أوله في ذلك أسعد حظاً من آخره، وآخره لربما كان آخر من نال حظاً غالباً من هاتيك

الخصائص واللامح!

ومن مظاهر هذا التدرج في النقص، أنه لم يكن شاملاً لكل علماء السنة خلال القرن الرابع. بل

لم يزل في علماء السنة خلال القرن الرابع من هم امتداد لعلماء القرن الثالث، دلت على ذلك

شواهد الوجود، من المؤلفات والمصنفات التي خلفوها، في أصول العلم ومختلف فنونه. ولا أدل

على ذلك أيضاً من أن بعض من أرخوا لذلك التناقص هم من أهل ذلك القرن، ومن أنهم عرفوا

مظاهر ذلك النقص، فلم يكتفوا بالتنزه عنها، بل سعى بعضهم إلى مقاومتها.

فهذا ابن حبان يعيب على طلبة السنة في زمنه عدم العناية بحفظ السنة، والاكتفاء بالجمع كتابة، ويعيب عليهم أيضاً عدم تمييز الصحيح من السقيم. ثم هاهو يؤلف كتابه (التقاسيم والأنواع) على ترتيب لا ينتفع به إلا من حفظه، ويصرح ابن حبان بهذا المقصد في مقدمة كتابه. وكتابه هذا خصه بالصحيح المجرد عنده، دالاً بذلك على أنه لم يخالف إلى ما نهى عنه من عدم تمييز الصحيح من السقيم.

وهذا الإمام الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، الذي به حُتِمَ معرفة العلل (كما يقول الإمام الذهبي)، يتنزه عن أحد أسباب تناقص علوم السنة في القرن الرابع، وهو العناية بعلم الكلام، فيقول: ((ما في الدنيا شيء أبغض إلي من الكلام)).

وهذا الحاكم أبو عبدالله (ت ٤٠٥هـ)، الذي يكاد يمثل آخر ذلك الجيل، يؤلف كتابه الجليل (معرفة علوم الحديث) لهذا الغرض أيضاً، حيث يقول في مقدمته: ((أما بعد: فإني لما رأيت البدع في زماننا كثرت، ومعرفة الناس بأصول السنن قلت، مع إمعانهم في كتابة الأخبار وكثرة طلبها على الإهمال والإغفال، دعاني ذلك إلى تصنيف كتاب خفيف، يشتمل على ذكر أنواع علوم الحديث)).

إذن فذلك النقص في علوم السنة خلال القرن الرابع لم يصل إلى درجة اندراس آثار ازدهاره في القرن الثالث، هذا من جهة. ومن جهة أخرى: فهو لم يُفقد جميع علماء السنة في ذلك العصر شيئاً من أدوات الاجتهاد فيه، فلم يزل فيهم أئمة مجتهدون في العلم به، ومن أهل النقد فيه: بتميز صحيحه من سقيم، وتعليق رواياته، وجرح وتعديل روايته.

ومع ما ذكرناه آنفاً من أن تدرج النقص، الذي هو سنة لا تتخلف في مثل هذه الأمور عادةً، يُلزم بأن لا نتصوره نقصاً يقضي على ملامح ازدهاره السابقة فجأةً، وأنه لا بُدَّ من حفاظه على كثير من خصائص العصر الذهبي للسنة فإننا سنُعزِّزُ هذا المعنى من وجهٍ آخر.

فقد سبق أن قررنا بأن علماء الأمة كانوا ينتقلون بالسنة من مرحلة إلى مرحلة حسب ما كانت تبدو لهم حاجات السنة في عصرهم، وما هي مجالات خدمتها الضرورية التي يجب أن يُبادرَ إلى القيام بها، وما هي الأخطار التي يُخشى على السنة منها في زمنهم لُيسارَعوا إلى دفعها.

وفي القرن الرابع: لاشك أن دواعي نقص حفظ الصدور قد ازدادت، بتدوين السنة كلها، مما يجعل الاعتماد على المكتوب أيسر وأقرب. كما أن زيادة طول الأسانيد وتشعبها واختلاف روايتها قد أدّى إلى تعسر الحفظ أيضاً. فاجتمع لنقص حفظ الصدور سببان:

الاطمئنان على السنة بعدم ضياع شيء منها.

وصعوبة حفظها مع امتداد زمن الرواية؛ ولذلك فقد كان عدمُ الحفظ في الصدور هو الخلل الذي نصّ عليه ابن حبان، مما أّرخ لظهوره في طلبة العلم في زمنه. ومع وجود هذا الخلل (نقصُ حفظ الصدور) إلا أنه لم يشمل أئمةً النقد في هذا العصر، مع أنهم هم أنفسهم واقعون تحت ضغط سببي نقص الحفظ الآنفين. ذلك أن أئمة النقد هؤلاء قد عرفوا أن السنة لم تزل في حاجةٍ إلى خدمةٍ ضرورية، تتممُ خدمةً علماء القرون السابقة، وهذه الخدمة لا يقوم بها إلا من اكتملت فيه آلات الاجتهاد في علوم الحديث، والتي من أهمها إحاطة حفظ الصدور بالمرويات. ولذلك فقد استطاعوا أن يُقاوموا سبب نقص الحفظ، وأن يستمروا على نهج أسلافهم من أهل القرن الثالث فيه، بل أن يحاولوا مقاومة تلك الظاهرة في أهل جيلهم، كما سبق عن ابن حبان.

والاستدلالُ لصحة هذا التقرير يحتاج إلى بيان ما هي تلك الضروريات من وجوه الخدمة التي تستلزم الحفظ الكامل في الصدور، وكانت هي سبب اكتمال آلات الاجتهاد في أئمة النقد خلال القرن الرابع.

- ففي مجال تدوين السنة، الذي قررنا أنه قد اكتمل في القرن الثالث، لم يزل هناك مجال لخدمته خدمةً مهمة، وهي خدمة لا يستطيع أن يقوم بها إلا الحفاظ الكبار أصحاب الاطلاع الكامل على السنة وأسانيدها.

ذلك أن اكتمال تدوين السنة في مصنفات متفرقة ومدونات متعددة كثيرة غير كافٍ وحده لتيسير الاطلاع على تلك البحار المتلاطمة من الأسانيد والروايات، خاصةً تلك الأسانيد الغرائب والأحاديث الأفراد، التي هي ليست من الشهرة بحيث تتكرر في كثير من المصنفات، ليضمن الباحث بسبب شهرتها أنه سيطلع عليها حتى لو فاتته الوقوف على بعض مصنفات السنة، إذ إن بعض المصنفات سيكفي في تلك المشاهير عن بعضها الآخر. أما تلك الغرائب والأفراد، فيخشى عليها (لقلّة انتشارها في المصنفات) أن لا يطّلع عليها المحتاج إليها، وأن يفوته الوقوف عليها في بعض ما لم ينظر فيه من مصنفات السنة الكثيرة.

ولهذا.. فإن اعتبارَ أبي داود أن الفخر في أحاديث كتابه أنها مشاهير، لأنها كانت أولى ما يجب أن يُدوّن ويُجمع في زمنه، لم يعد هو الفخر بعد أن دُوّنت تلك المشاهير. بل الفخر هو أن تُدوّن الغرائب، لتتمّ خدمة السنة، بضمّ الغرائب إلى المشاهير!

وهذا هو ما يُفسّر ذلك الاهتمام البالغ لدى عموم حفاظ القرن الرابع بهذا الصنف من الروايات: الروايات الغرائب، التي هي مع العوالي، مادة كتب الفوائد والأمال التي انتشرت انتشاراً واسعاً في هذا القرن.

بل لقد قامت مؤلفات ضخام لجمع تلك الغرائب، مثل: المعجم الأوسط للطبراني ( ٣٦٠هـ)، والغرائب والأفراد للدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، وهما أكبر كتب الغرائب وأجلّها مطلقاً. بل حتى من عمّد إلى التأليف على منهج كتب السنن، أي في جمع أحاديث الأحكام، لم يعمد إلى جمع المشاهير كما فعل أبو داود، وإنما عمد إلى جمع غرائب أحاديث الأحكام، كما فعل الإمام الدارقطني، في كتابه الجليل (السنن). وكأنه بذلك يتّم عمل أبي داود، ويؤلف كتاباً في الزوائد عليه.

إن حاجة السنة إلى إبراز الأسانيد الغرائب؛ لما لها من علاقة كبيرة في التعليل والجرح والتعديل، ولأنّ منها ما هو صحيح مقبول أيضاً (وإن كان أكثرها ليس كذلك) هذا هو الذي جعل علماء هذه المرحلة يسعون إلى القيام بهذه المهمة الشاقّة. لكن الحكم بالغرابة والتفرد ليس أمراً مقدوراً عليه لعموم المحدثين، فضلاً عمّن سواهم، بل هو من خصائص كبار حُفّاظ السنّة؛ لأنّ الحكم بالغرابة يتضمّن دعوى الاطلاع على السنة جميعها، فلا يقوم به إلا من كان أهلاً لمثل هذه الدعوى.

ولذلك قال محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧هـ) في مقدّمة كتابه: أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني: ((وأما الغريب والأفراد فلا يُمكن الكلام عليها لكل أحد من الناس، إلا من برع في صنعة الحديث))

وهذه الحاجة المُلجئة إلى استمرار حفظ الصدور، للقيام بهذه الخدمة للسنة، كانت إحدى دواعي استمرار ذلك الحفظ، الذي هو آلة الاجتهاد المطلق في نقد الحديث. ولنقص هذه الآلة عند المتأخرين منع ابن الصلاح المتأخرين من الاستقلال بالحكم على الحديث بالضعف، لمجرد ضعف السند، لاحتمال وجود متابعة لم يقفوا عليها؛ إلا إنّ حكّم أحد أئمة الحديث بغرابة ذلك السند .

بل يُصرّح السيوطي بالمسألة نصّاً عليها، فيقول متحدّثاً عن المتأخرين: ((وينبغي التوقُّف عن الحكم بالفردية والغرابة؛ لاحتمال طريق آخر لم يقف عليه، وعن العزّة أكثر؛ لضيق شرطها)). إذن فحاجة تمييز الغرائب، التي لا يقوم بها إلا حُفّاظ الصدور الحفظ الواسع كانت هي إحدى أسباب استمرار علماء القرن الرابع على أن تبقى آلة الاجتهاد في الحديث مكتملة فيهم.

- وفي مجال نقد الحديث: لئن ورث هذا القرن منهجاً مكتملاً في النقد، إلا أن هذا المنهج المكتمل في القرن الثالث، لم توجد مصنّفات تستوعب كلّ أحكامه على الأحاديث والرواة. فمثلاً: قمة المنهج النقدي، التي هي تمييز الصحيح من السقيم، هل استوعبت جميع الأحاديث الصحيحة في مدونات القرن الثالث؟ لاشكّ أنها ليست كذلك. وليس أدلّ على ذلك ممّا جاء

في اسم كتابي البخاري ومسلم، وهما أجل ما أُلّف في الصحيح خلال القرن الثالث، من تسميتهما بـ (المختصر)

إذن فهناك أمرٌ ضروريٌّ يجبُ أن يقومَ به علماءُ القرن الرابع، وهو تكميلُ جهود السابقين في تجريد الحديث الصحيح، بعد كتابي البخاري ومسلم. وكما سبق، فإن الحكم على الحديث بالصحة هو في الحقيقة قَمَّةُ الميزان النقدي، وخلاصةُ العلم به وبجميع فنونه. ولذلك فهو حقٌّ موقوفٌ على أهل الاجتهاد المطلق في الحديث، لا يُمكن لغيرهم أن يقترَبوا من هذه الغاية.

وقد عرفنا أن حفظَ الصدور الحفظَ المحيطَ هو أوّل آلات الاجتهاد المطلق في السنّة، وما دام الاجتهادُ المطلق هو الذي سيتيحُ لعلماء القرن الرابع أن يقوموا بذلك الواجب الضروري، وهو تجريد الصحيح فلن يعجزوا عن بلوغ هذه الرتبة، ولن يتأخروا عن طلب تحصيلها، ليؤدّوا الأمانة التي في أعناقهم للأمة من بعدهم.

وقد صرّح ابنُ حبان بهذه الخدمة الضرورية في زمنه، وبالذات الذي ظهر في بعض طلبة الحديث في زمنه ممّا لا يُمكنهم من القيام بتلك الخدمة، ألا وهو عدمُ الحفظ والعلم، عندما قال عن طلبة الحديث: ((فمنهم طلبةُ الأخبار الذين يرحلون فيها إلى الأمصار، وأكثر همّتهم الكتابة والجمع، دون الحفظ والعلم به وتمييز الصحيح من السقيم)).

وها هو ابن حبان يكون أحد من يؤلّف في الصحيح، واضعاً نُصْبَ عينيه الحرصَ على زيادة عدد الصحيح، ومرتباً لكتابه على طريقة لا ينتفع بها إلا من حفظه (كما سبق)، ليقاومَ (من جهة أخرى) ذلك الخلل في منهج التعلّم في زمنه. بل هذا الحاكم، يقصدُ إلى هذا الغرض صراحةً، عندما يؤلّف كتابه (المستدرك على الصحيحين).

إذن فحاجة السنّة إلى تمييز الصحيح، كانت سبباً آخر في استمرار اكتمالِ آلة الاجتهاد عند علماء القرن الرابع.

ومن هذه الحاجة إلى حاجة أخرى، لا تقلُّ في ضرورتها عن تمييز الصحيح، ولا في كونها حقّاً موقوفاً على أهل الاجتهاد المطلق، وهي: بيان علل الأحاديث. ولا أظنني في حاجة إلى التأكيد على أن علم العلل هو كهانة علم الحديث عند الجهّال أمثالنا، وأنتى لي أن أحتاج إلى ذلك مع تقرير عامة المتأخرين لذلك. وإن علماً هذه مكانته، لاشك أن أوّل آلات الاجتهاد فيه هي الحفظ الواسع.

وَبَعْدُ.. فهل هناك من شك أن أجلّ ما بلغنا من كتب العلل هو كتاب العلل للدارقطني (ت ٣٨٥هـ).

يقول الحميدي (ت ٤٨٨هـ): ((ثلاثة كتب من علوم الحديث يجب التّهمُّمُ بها: كتاب العلل، وأحسن كتابٍ وُضع فيه كتاب الدارقطني)).  
وقال ابن كثير، بعد أن ذكر عدداً من كتب العلل: «وقد جمع أزمّة ما ذكرناه كُله الحافظ الكبير أبو الحسن الدارقطني في كتابه في ذلك، وهو من أجلّ كتاب، بل أجلّ ما رأيناه وُضع في هذا الفنّ، لم يُسبق إلى مثله، وقد أعجز من يُريد أن يأتي بشكله، فرحمه الله وأكرم مثواه)).  
والعجبُ الذي لا ينتهي أن الدارقطني أملى هذا الكتابَ حفظاً!!!  
ولذلك حُقّ للذهبي أن يقول: ((إن كان كتاب العلل الموجود قد أملاه الدارقطني من حفظه، كما دلّت عليه هذه الحكاية، فهذا أمرٌ عظيم، يُقضى به للدارقطني أنه أحفظ أهل الدنيا...)).  
وبذلك نخلص إلى أن اكتمال تدوين السنة واكتمال منهجها النقدي في القرن الثالث، لا يعني انقضاء زمنِ أئمة الاجتهاد المطلق فيه، بل لقد استمرّ ذلك خلال القرن الرابع.

ونلخص ملامح التصنيف في القرن الرابع ب:

١. المستخرجات على كتب القرن الثالث.
٢. استكمال جهود السابقين في أفراد الحديث الصحيح، ويمثلها صحيح ابن خزيمة، وابن حبان، ومستدرک الحاكم .
٣. تدوين السنة ومحاولة استيعابها ويمثلها المعجم الكبير للطبراني.
٤. جمع الغرائب، ويمثلها المعجم الأوسط، وسنن الدارقطني.
٥. بيان علل الحديث، ويمثلها العلل للدارقطني.
٦. تقنين علوم الحديث التي كانت متفرقة في كتب السابقين، ويمثلها المحدث الفاصل للرامهرمزي ومعرفة علوم الحديث للحاكم .

نماذج مما ألف في هذا القرن

صحيح ابن خزيمة

ابن خزيمة: هو محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي مولاهم النيسابوري الشافعي، ولد سنة ثلاث وعشرين ومائتين، ومات سنة إحدى عشرة وثلاث مائة، عاش تسعاً وثمانين سنة.  
صحيح ابن خزيمة :



اسم الكتاب: اشتهر الكتاب بهذا الاسم - "صحيح ابن خزيمة" - بين العلماء مع أن اسمه الحقيقي "مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه صلى الله عليه وسلم ؛ من غير قطع في أثناء السند ، ولا جرح في ناقلي الأخبار"

فواضح من هذا العنوان أن هذا الكتاب مختصر من كتاب آخر وهذا هو الواقع، فإن ابن خزيمة - رحمه الله - اختصر هذا الصحيح من كتاب اسمه المختصر .  
ذكر بعض الأدلة على ذلك:

وقد أشار ابن خزيمة إلى ذلك الاختصار عدة مرات في ثنايا كتابه هذا وفي غيره، فمن ذلك قوله في المقدمة: "كتاب الوضوء مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم."

ويقول في كتاب التوحيد: "قد أملت طرق هذا الخبر في كتاب المختصر من كتاب الصلاة." وأشار إلى المسند الكبير في كتاب التوحيد فقال: "خرجته بطوله في كتاب الصدقات من كتاب الكبير."

بل ذكر هذا "المسند الكبير" في الصحيح نفسه عدة مرات، فقال: "وسأبين هذه المسألة بتمامها في كتاب الصلاة في "المسند الكبير" لا المختصر."

ويقول: "قد خرجت هذا الباب بتمامه في كتاب الصلاة من الكتاب الكبير."

حجم الكتاب وعدد أحاديثه : وهذا الكتاب لم يصلنا كاملاً للأسف الشديد بل هو مفقود من زمن متقدم فشرف الدين الدمياطي وهو صاحب المتجر الرابع والمتوفى سنة سبع مائة وخمسة من أعيان القرن السابع الهجري توفي في فاتحة القرن الثامن الهجري هذا الإمام في مقدمة المتجر الرابع يخبر أنه لم يقف إلا على ربع كتاب ابن خزيمة ، وهو ربع العبادات وهو نفس الربع الموجود لدينا نحن اليوم وكذلك ذكر ذلك الحافظ بن حجر ، وإن كان بن حجر عنده غير ربع العبادات كتابان آخران من كتاب صحيح بن خزيمة فعنده كتاب السياسة وكتاب التوكل من صحيح ابن خزيمة ، ونحن لا نعرف عن مكان وجودها حتى اليوم .فعدد الأحاديث في هذا الجزء المتبقي الذي يمثل ربع الكتاب حسب ترقيم المطبوعة ثلاث آلاف وتسعة وسبعين حديث؛ فلو افترضنا أن ربع العبادات ، وهو في العادة إما ربع أو خمس كل الكتاب ، كم سيكون عدد الأحاديث لو كان كاملاً ؟ لعله على أقل تقدير اثنا عشر ألف ؛ أو أقل بقليل ؛ أو تسعة آلاف بدون المكرر ، وهذا يدل على أنه أوسع بكثير من صحيح البخاري ومسلم طريقته في التبويب : ابن خزيمة رتب كتابه على ثلاثة فروع يعني أصل ، وفرع ، وتحت الفرع

أيضاً فروع ؛ فأول شيء الكتاب يقول كتاب كذا ؛ ثم يضع تحت الكتاب عنوان يسميه جماع الأبواب ؛ ثم تحت جماع الأبواب يضع تفاصيل الأبواب مثاله قال : في كتاب الطهارة يقول جماع أبواب الأفعال اللواتي توجب الوضوء ؛ ثم أورد تحت هذا الجماع أبواب نواقض الوضوء لكل ناقض يعقد باباً ، وعناوين أبوابه مفصلة مبينة ، ودقيقة ، ويمكن من خلالها وبسهولة أن نعرف فقه ابن خزيمة .

شرطه : قال رحمه الله في كتاب الصيام : المختصر من المختصر من المسند عن النبي صلى الله عليه و سلم على الشرط الذي ذكرنا" بنقل العدل عن العدل موصولاً إليه صلى الله عليه و سلم من غير قطع في الإسناد و لا جرح في ناقله الأخبار إلا ما نذكر أن في القلب من بعض الأخبار شيء إما لشك في سماع راو من فوقه خيراً ، أو راو لا نعرفه بعدالة و لا جرح فبين أن في القلب من ذلك الخبر ؛ فإننا لا نستحل التمويه على طلبه العلم بذكر خبر غير صحيح لا نبين علته فيغتر به من يسمعه فالله الموفق للصواب ."  
ومن منهجه -رحمه الله-

- ١ . شدة تحريه في الأسانيد، فإنه كما يقول السيوطي: "يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد"، ويقول - أي ابن خزيمة - : "إن صحَّ الخبر، أو إن ثبت، ونحو ذلك."
- ومن الأمثلة التي تدل على ما ذكرنا الحديث الذي أخرجه من طريق الأعمش عن أبي وائل شقيق بن سلمة ثم قال بعده: "هذا الخبر له علة لم يسمعه الأعمش من شقيق، لم أكن فهمته في الوقت. ٢. ومن منهجه أنه لا يخرج لمن لا يعرف بعدالة ولا جرح ، فابن خزيمة يتوقف عن ذلك كما هو ظاهر من منهجه في هذا الكتاب في مواضع عديدة، حيث يقول: "إن صحَّ الخبر فإنني لا أعرف فلاناً بعدالة ولا جرح"، وهذه في الحقيقة تعتبر ميزة عظيمة لكتابه >
٣. ينبه على علة الحديث، وسيأتي تفصيل طريقته في ذلك.
٤. يختصر الحديث ، وسيأتي تفصيل طريقته في ذلك.

تنبيه : ابن خزيمة ، وابن حبان لا يفرقان بين الصحيح والحسن ، وهذا في الحقيقة لم يُختص به ابن حبان وابن خزيمة ، بل كل من قبل الترمذي لا يفرقون بين الصحيح والحسن ؛ لأن اصطلاح الحسن بالمعنى الاصطلاحي ، أول من استخدمه بهذا المعنى هو الترمذي ، ولذلك تجد أن كثير من العلماء قبل الترمذي أطلقوا على أحاديث صحاح أنها حسان ، وأطلقوا على حسان أنها صحاح وكذلك بعد الترمذي مثل ابن خزيمة وابن حبان والحاكم

الأحاديث المُعلَّة في كتابه :

عددها: عدد الأحاديث التي انتقدها الألباني والأعظمي على صحيح ابن خزيمة مائتين وثمانية وثلاثين حديثاً.

عدد الأحاديث الشديدة الضعف حسب هذه الإحصائية التي قام بها هذان العالمان هي خمسة عشر حديثاً .

وجه الاعتذار عن ابن خزيمة فيما أورده من الأحاديث الضعيفة:

١/ أن يكون الصواب مع ابن خزيمة .

٢/ أن يكون نبه على ضعفها فيما لم يصل إلينا من كتابه .

٣/ أن يكون مجال الاختلاف في ذلك الحديث سائغاً .

٤/ أن يكون من باب الخطأ الذي لا يخلو منه بشر .

٥/ أن يكون أورده لسبب من الأسباب التالية:

أ/ للتوقف في تضعيفه وتصحيحه فيورده للنظر منبهاً على سبب توقفه ويستخدم عبارة مثل قوله : وفي النفس من هذا الخبر شيء، وفي القلب من هذا الخبر شيء.

ب/ أن يكون إيرادها لها لأنه سمع هذا الحديث الذي فيه ضعف عقب حديث قد سمعه متصلًا أو صحيحًا ليس فيه نقد، يعني يكون هذا الإسناد تابع لإسناد آخر فيورده كما سمعه ولا يكون اعتماده على الإسناد الذي فيه ضعف وإنما اعتماده على الإسناد الذي ليس فيه ضعف .

ج/ أن يُورد هذه الضعيفة متابعة أو شاهدًا أو لوجود ما يدل على معناها ولو كانت هذه الأحاديث غير صالحة للاعتبار أصلاً.

د / : أن يوردها منبهاً على ضعفها لكونها مما لا يتعلق بها حكم.

هـ / أن يخرج هذه الأحاديث التي بين ضعفها وبينه على ضعفها لكون حُكْمِهَا مجمعاً عليه مثال ذلك: أنه قال: (بابُ ذِكْرِ خَيْرِ الْمَفْسَّرِ أَنْ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِنَّمَا كَانَ يَجْهَرُ فِي الْأُولِيِّينَ مِنَ الْمَغْرِبِ وَالْأُولِيِّينَ مِنَ الْعِشَاءِ لَا فِي جَمِيعِ الرُّكْعَاتِ كُلِّهَا مِنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ إِنْ ثَبِتَ الْخَيْرُ مَسْنَدًا وَلَا إِخَالَهُ ) .

أي : ولا أحسبه ثابتاً، وإنما خرجت هذا الخبر في هذا الكتاب إذ لا خلاف بين أهل القبلة في صحة متنه وإن لم يثبت الخبر من جهة الإسناد الذي نذكره .

و/ أن يخرج الحديث ثم بعد إخراجه للحديث يتبين له ضعفه ومثال ذلك : قوله عقب حديث في صحيحه يقول : " غَلَطْنَا فِي إِخْرَاجِ هَذَا الْحَدِيثِ لِأَنَّ هَذَا مَرْسَلٌ ؛ مُوسَى بْنُ أَبِي عَثْمَانَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ " .

طريقته في إعلال الأحاديث :

الطريقة الأولى : يذكر أثناء السند عبارة صريحة دالة على توقعه عن تصحيح الحديث ، أو على تضعيفه وردّه ؛ أو يُقدِّم الحديث بعبارة ، أو يتعقب الحديث بعبارة ، أو في أثناء السند يقول عبارة صريحة بتضعيف ذلك السند ، أو بالتوقف أقل شيء يقول : أنا أتوقف عن تصحيح هذا الحديث ، وهذا له أمثلة كثيرة جدًا مثل قوله : في القلب من هذا الخبر شيء ، أو قوله : فيه نظر ، أو قوله : إن صحَّ الخبر ، أو قوله : إن ثبت الخبر ، أو قوله : أنا أبرأ من عهدة هذا الإسناد ، أو قوله : إن جاز الاحتجاج بهذا الخبر أو بخبر فلان .

الطريقة الثانية : ألا يبوِّب للحديث ؛ يعني ذلك أن يكون الحديث يدل على معنى فقهي معين ، ومع ذلك لا يبوِّب لهذا المعنى ، حيث قال في أحد المواطن : لم أجعل لهذا الخبر بابًا لأنهم قد اختلفوا في هذا الإسناد ، وبَيَّنَّته في الكبير ، يقول في موطن آخر أيضًا في بيان هذه الطريقة : هذا خبر ليس له من القلب موقع ، وهو خبر منكر ، لولا ما استدلت من خبر صفة على إباحة السمر للمعتكف ، لم يجز أن يُجعل لهذا الخبر بابٌ على أصلنا

الطريقة الثالثة : أن يُعلِّق الحديث ثم يسنده بشرط ألا يكون قد رواه مسندًا على الجادة قبل ذلك أو بعده ، قال ابن حجر : وفي مغايرة البخاري سياق الإسناد عن ترتيبه المعهود إشارة إلى أنه ليس على شرطه وإن صارت صورته صورة الموصول وقد صرح ابن خزيمة في صحيحه بهذا الاصطلاح وأن ما يورده بهذه الكيفية ليس على شرط صحيحه

الطريقة الرابعة : أن يستثني عدد من الأحاديث من شرط كتابه ، ومثال ذلك أنه قال عند كلامه عن أحاديث إفطار الصائم من الحجامة يقول : فكل ما لم أقل إلى آخر هذا الباب إن هذا صحيح فليس من شرطنا في هذا الكتاب .

موقفنا من تصحيح ابن خزيمة ومن غيره من تصحيحات العلماء .

الصحاح تنقسم إلى قسمين :

١ - الصحيحان لهما حكم خاص .

٢- وبقية كتب الصحاح لها حكم خاص آخر .

الصحيحان لا يُنتقد إلا ما انتُقد ، ولا يحق لأحد أن يتكلم في حديث فيهما إلا أن يكون مسبوقةً من إمام من أهل النقد الكامل ، والاجتهاد الكامل ، وأما من سواهما فيحق لمن كان من أهل العلم المتأهلين للحكم على الحديث أن ينتقد ويخالف بشرط ألا ينتقد بأمر محتمل ، وأن يتأكد ويتريث من هذا النقد غاية التريث والتأكد ، والأصل في أحكام ابن خزيمة الاعتماد ، ومن اعتمد تصحيح ابن خزيمة ، حتى إن كان الصواب أنه مخطئ فهو معذور لأنه قلد إماماً معتبراً في التصحيح والتضعيف ، فلا عتب عليه لو قلد إماماً معتبراً في ذلك ، كما نقول ذلك في الفقهيات : يحق لك أن تقلد أحمد ، ويحق لك أن تقلد الشافعي ، لكن إذا ظهر لك الدليل الصريح بمخالفة قول هذا الإمام فإنه يلزمك حينها بالفعل أن تخالف قول ذلك الإمام ، وخاصةً إذا وجدت أن هذا القول الذي ذلك عليه الدليل قد شُدِّدَتْ إليه من إمام معتبر من أهل العلم حتى لا تحرق الإجماع وأنت لا تدري بسبب سوء فهمك للنص .

طريقته في اختصار الأحاديث:

ويتضح من طريقة ابن خزيمة - رحمه الله - في سياقه للأحاديث اختصاره للأحاديث، وبخاصة الأحاديث الطويلة، وهذا يدل على أنه أراد الاختصار في كتابه هذا ولم يرد التطويل، فنجده يقتصر على موضع الشاهد، ثم يقول: "وذكر الحديث"، فلا يتم الحديث. مثال ذلك: مثل ما جاء في المجلد الأول ص (٧٩) حينما قال: "ثم أخذ بيمينه - يعني الماء - وصك بها وجهه ... وذكر الحديث."

وحديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "ألا أدلكم على ما يكفر الله به الخطايا ويزيد في الحسنان؟ قالوا: بلى يا رسول الله، قال: إسباغ الوضوء على المكاره، وانتظار الصلاة بعد الصلاة. وأخرج من الحديث هذا المقدار ثم قال بعد ذلك: ثم ذكر الحديث. وقال بعده: وهذا خبر طويل قد خرجته في أبواب ذوات عدد.

و يختصر الحديث من وسطه كما فعل في حديث عمران بن حصين في سفره مع النبي صلى الله عليه وسلم حيث ناموا عن صلاة الفجر، والحديث مشهور، وفي هذا الحديث يقول عمران - رضي الله عنه - : "فما أيقظنا إلا حر الشمس."

قال ابن خزيمة في هذه الأثناء: "فذكر بعض الحديث ثم نادى بالصلاة"، ثم ذكر ابن خزيمة باقي الحديث . فجميع هذا يدل على أنه أراد الاختصار في كتابه هذا.

من جهود أهل العلم حول كتاب الصحيح لابن خزيمة :

١/ صنف الحافظ ابن حجر كتاباً سماه "إتحاف المهرة بأطراف العشرة"، ذكر فيه أطراف

أحاديث عشرة كتب من كتب السنة، ومنها صحيح ابن خزيمة.

٢/ مستخرج على أصول الأحاديث التي فيه "المنتقى" لابن الجارود الذي ذكر الحافظ ابن

حجر والعراقي أنه كالمستخرج على صحيح ابن خزيمة .

### صحيح ابن حبان

هو: الإمام الحافظ العلامة أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي البستي صاحب التصانيف.

ولد سنة بضع وسبعين ومائتين.

وفاته: مات سنة أربع وخمسين وثلاث مائة.

وصف الكتاب ومنهجه:

اسم الكتاب "المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قُطْع في سندها ولا ثبوت جَرَح في ناقلها."

وقصده ب التقاسيم والأنواع : ابن حبان في ترتيبه لأحاديث كتابه انتهج نهجاً غريباً فلم يؤلف أحدٌ قبله على طريقته ، ولم يؤلف أحد بعده على طريقته ؛ ذلك أنه رأى أن يُقسّم كتابه على خمسة أقسام أساسية ، وكل قسم منها يقسمه إلى أنواع وهذه الأقسام هي :

القسم الأول : الأوامر التي أمر الله عباده بها .

القسم الثاني : النواهي التي نهى الله عباده عنها .

والقسم الثالث : الأخبار أي : إخباره - جل وعلا - و عما احتيج إلى معرفته .

والقسم الرابع : الإباحات التي أباح ارتكابها .

والقسم الخامس : أفعال النبي صلى الله عليه وسلم التي انفرد بفعلها ، يعني عن سائر الأمة .

سبب التأليف: ولقد دفع المؤلف إلى القيام بهذا العمل ما لخصه بقوله : " لما رأيت الأخبار طرقها كثرت ، ومعرفة الناس بالصحيح منها قلت."

فعزم على جمع الصحيح الثابت حتى يسهل على المتعلمين الوصول إليه ، ورتبه بهذه الطريقة

حتى يستحث الهمم التي قد فترت عن الحفظ ، وللحفظ من جديد ؛ فالذي يريد أن يستخرج

حديثاً لا بد أن يكون حافظاً للكتاب حتى يكون الحديث نصب عينيه ، كما أن من أراد أن

يستخرج آية من كتاب الله لا بد أن يكون حافظاً لكتاب الله حتى تكون الآية نصب عينيه ، وما لم

يكن كذلك فإنه لا يستطيع الاستفادة من هذا الكتاب . هذا هو الهدف الذي أراده ابن حبان .

وقد صعب على طلبة العلم الانتفاع بهذا الكتاب على هذه الصورة التي وضعه عليها المؤلف ،

وقد لمس الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي ت ( ٧٣٩ هـ ) هذا الأمر ، فقام بترتيب

الكتاب على صورته الحالية والتي لقيت قبولا عجبياً عند أهل العلم لسهولة استخدامها حتى تُنوسي معها

منهج الأصل .

عدد أحاديث الكتاب : سبعة آلاف وأربعمائة وواحد وتسعين حديث . حسب ترقيم المحقق ؛

بعضها مكرّر ، وهذا العدد بالتكرار ، لكن الحقيقة أن عدد أحاديث الكتاب كثيرة بالفعل ،

ويدل على ذلك عدد ما لديه من الزوائد على الصحيحين فعدد هذه الأحاديث الزوائد : ألفان

وستمائة وسبعة وأربعون حديث

شرط ابن حبان في صحيحه: وأهمية معرفة شرط ابن حبان تظهر من نواحٍ متعددة : منها أنه قد

وصف بالتساهل في التوثيق ، وهذا ما دعا كثيراً من طلبة العلم بل من العلماء إلى أن ربما

يتساهلوا ، أو يستخفوا ، أو لا يعتمدوا على تصحيح ابن حبان في بعض الأحيان ، فنقول بأن الوقوف مع شرطه أرى أنه في غاية الأهمية وخاصة في قضية دعوى تساهله...

قال ابن حبان رحمه الله: وأما شرطنا في نقله ما أودعناه كتابنا هذا من السنن: فإننا لم نحتج فيه إلا بحديث اجتمع في كل شيخ من رواته خمسة أشياء"

الأول: العدالة في الدين بالستر الجميل.

والثاني: الصدق في الحديث بالشهرة فيه.

والثالث: العقل بما يحدث من الحديث.

والرابع: العلم بما يحيل من معاني ما يروي.

والخامس: المتعري خبره عن التدليس فكل من اجتمع فيه هذه الخصال الخمس احتجنا بحديثه وبيننا الكتاب على روايته وكل من تعرى عن خصلة من هذه الخصال الخمس لم نحتج به. وشرح العدالة بقوله: والعدالة في الإنسان هو أن يكون أكثر أحواله طاعة الله لأننا متى ما لم نجعل العدل إلا من لم يوجد منه معصية بحال أدانا ذلك إلى أن ليس في الدنيا عدل إذ الناس لا تخلو أحوالهم من ورود خلل الشيطان فيها بل العدل من كان ظاهرا أحواله طاعة الله والذي يخالف العدل من كان أكثر أحواله معصية الله.

وبين الضبط بقوله: وقد يكون العدل الذي يشهد له جيرانه وعدول بلده به وهو غير صادق فيما

يروي من الحديث لأن هذا شيء ليس يعرفه إلا من صناعته الحديث وليس كل معدل يعرف

صناعة الحديث حتى يعدل العدل على الحقيقة في الرواية والدين معا.

وشرح العقل بما يحدث من الحديث بقوله: هو أن يعقل من اللغة بمقدار ما لا يزيل معاني الأخبار

عن سننها ويعقل من صناعة الحديث ما لا يسند موقوفا أو يرفع مرسلا أو يصحف اسما.

وشرح العلم بما يحيل من معاني ما يروي بقوله: هو أن يعلم من الفقه بمقدار ما إذا أدى خيرا أو

رواه من حفظه أو اختصره لم يحله عن معناه الذي أطلقه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى

معنى آخر.

والمتعري خبره عن التدليس هو أن كون الخبر عن مثل من وصفنا نعتة بهذه الخصال الخمس

فيرويه عن مثله سماعا حتى ينتهي ذلك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

شدة تحريبه في شيوخه واجتهاده في الرواة المختلف فيهم يقول ابن حبان: ولعلنا قد كتبنا عن

أكثر من ألفي شيخ من إسيجاب إلى الإسكندرية ولو نرو في كتابنا هذا إلا عن مائة وخمسين

شيخا أقل أو أكثر ولعل معول كتابنا هذا يكون على نحو من عشرين شيخا ممن أردنا السنن

عليهم واقتنعنا برواياتهم عن رواية غيرهم على الشرائط التي وصفناها.



وربما أروي في هذا الكتاب واحتج بمشايع قد قدح فيهم بعض أئمتنا مثل سماك بن حرب وداود بن أبي هند ومحمد بن إسحاق بن يسار وحمام بن سلمة ، وأبي بكر بن عياش ، وأضرابهم ممن تنكب عن روايتهم بعض أئمتنا ، واحتج بهم بعضهم ، فمن صح عندي منهم بالبراهين الواضحة وصحة الاعتبار على سبيل الدين أنه ثقة احتججت به ، ولم أُعَرِّج على قول من قدح فيه ، فمن صح عندي بالدلائل النيرة والاعتبار الواضح على سبيل الدين أنه غير عدل لم أحتج به ، وإن وثقه بعضُ أئمتنا .

"ولا يستحق لإنسان ترك روايته حتى يكون منه الخطأ ما يغلب صوابه ، فإذا فَحُشَ ذلك منه وغلب على صوابه يستحق مجانبة روايته".

"وقد اعتبرنا حديث شيخ شيخ علي ما وصفنا من الاعتبار على سبيل الدين "فمن صح عندنا منهم أنه عدل احتججنا به ، وقبلنا ما روى ، وأدخلناه في كتابنا هذا ، ومن صح عندنا أنه غير عدل بالاعتبار الذي وصفناه لم نحتج به ، وأدخلناه في كتاب "المجروحين " من المحدثين بأحد أسباب الجرح ؛ لأن الجرح في المجروحين على عشرين نوعاً" منهجه في قبول زيادة الثقة يقول ابن حبان : وأما قبول الرفع في الأخبار فإننا نقبل ذلك عن كل شيخ اجتمع فيه الخصال الخمس التي ذكرتها فإن أرسل عدل خبراً وأسنده عدل آخر قبلنا خبر من أسند لأنه أتى بزيادة حفظها ما لم يحفظ غيره ممن هو مثله في الإتيان فإن أرسله عدلان وأسنده عدلان قبلت رواية العدلين اللذين أسنده على الشرط الأول وهكذا الحكم فيه كثر العدد فيه أو قل فإن أرسله خمسة من العدول وأسنده عدلان نظرت حينئذ إلى من فوقه بالاعتبار وحكمت لمن يجب كأن جئنا إلى خبر رواة نافع عن بن عمر عن النبي صلى الله عليه و سلم اتفق مالك وعبيد الله بن عمر ويحيى بن سعيد وعبد الله بن عون وأيوب السخيتاني عن نافع عن بن عمر ورفعه وأرسله أيوب بن موسى وإسماعيل بن أمية وهؤلاء كلهم ثقات أو أسند هذان وأرسل أولئك اعتبرت فوق نافع هل روى هذا الخبر عن بن عمر أحد من الثقات غير نافع مرفوعاً أو من فوقه على حسب ما وصفنا فإذا وجد قبلنا خبر من أتى بالزيادة في روايته على حسب ما وصفنا وفي الجملة يجب أن يعتبر العدالة في نقله الأخبار فإذا صحت العدالة في واحد منهم قبل منه ما روى من المسند وإن أوقفه غيره والمرفوع وإن أرسله غيره من الثقات إذ العدالة لا توجب غيره فيكون الإرسال والرفع عن ثقتين مقبولين والمسند والموقوف عن عدلين يقبلان على الشرط الذي وصفناه

وأما زيادة الألفاظ في الروايات فإننا لا نقبل شيئاً منها إلا عن من كان الغالب عليه الفقه حتى يعلم أنه كان يروي الشيء ويعلمه حتى لا يشك فيه أنه أزاله عن سننه أو غيره عن معناه أم لا لأن

أصحاب الحديث الغالب عليهم حفظ الأسماء والأسانيد دون المتون والفقهاء الغالب عليهم حفظ المتون وأحكامها وأداؤها بالمعنى دون حفظ الأسانيد وأسماء المحدثين فإذا رفع محدث خبراً وكان الغالب عليه الفقه لم أقبل رفعه إلا من كتابه لأنه لا يعلم المسند من المرسل ولا الموقوف من المنقطع وإنما همته إحكام المتن فقط وكذلك لا أقبل عن صاحب حديث حافظ متقن أتى بزيادة لفظة في الخبر لأن الغالب عليه إحكام الإسناد وحفظ الأسماء والإغضاء عن المتون وما فيها من الألفاظ إلا من كتابه هذا هو الاحتياط في قبول الزيادات في الألفاظ منهجه في رواية المبتدع يقول رحمه الله: وأما المنتحلون المذاهب من الرواة مثل الإرجاء والتفريط وما أشبههما فإننا نحتج بأخبارهم إذا كانوا ثقات على الشرط الذي وصفناه ونكل مذاهبهم وما تقلدوه فيما بينهم وبين خالقهم إلى الله جل وعلا إلا أن يكونوا دعاة إلى ما انتحلوا فإن الداعي إلى مذهبه والذاب عنه حتى يصيرا إماما فيه وإن كان ثقة ثم روينا عنه جعلنا للأتباع لمذهبه طريقا وسوغنا للمتعلم الاعتماد عليه وعلى قوله فالاحتياط ترك رواية الأئمة الدعاة منهم والاحتجاج بالرواة الثقات منهم على حسب ما وصفناه ولو عمدنا إلى ترك حديث الأعمش وأبي إسحاق وعبد الملك بن عمير وأضرابهم لما انتحلوا وإلى قتادة وسعيد بن أبي عروبة وابن أبي ذئب وأسانينهم لما تقلدوا فتركنا حديثهم لمذاهبهم لكان الشيء اليسير وإذا استعملنا ما وصفنا أعنا على دحض السنن وطمسها بل الاحتياط في قبول رواياتهم الأصل الذي وصفناه دون رفض ما روه جملة

منهجه في رواية المختلط يقول رحمه الله: وأما المختلطون في أواخر أعمارهم مثل الجريري وسعيد بن أبي عروبة وأشبههما فإننا نروي عنهم في كتابنا هذا ونحتج بما روهوا إلا إننا لا نعتمد من حديثهم إلا ما روى عنهم الثقات من القدماء الذين نعلم أنهم سمعوا منهم قبل اختلاطهم وما وافقوا الثقات في الروايات التي لا نشك في صحتها وثبوتها من جهة أخرى لأن حكمهم وإن اختلطوا في أواخر أعمارهم وحمل عنهم في اختلاطهم بعد تقدم عدالتهم حكم الثقة إذا أخطأ أن الواجب ترك خطئه إذا علم والاحتجاج بما نعلم أنه لم يخطئ فيه وكذلك حكم هؤلاء الاحتجاج بهم فيما وافقوا الثقات وما انفردوا مما روى عنهم القدماء من الثقات الذين كان سمعهم منهم قبل الاختلاط سواء

منهجه في قبول أو رد رواية المدلسين: وأما المدلسون الذين هم ثقات وعدول فإننا لا نحتج بأخبارهم إلا ما بينوا السماع فيما روهوا مثل الثوري والأعمش وأبي إسحاق وأضرابهم من الأئمة المتقين وأهل الورع في الدين لنا متى قبلنا خبر مدلس لم يبين السماع فيه وإن كان ثقة لزمنا قبول المقاطيع والمراسيل كلها لأنه لا يدري لعل هذا المدلس دلس هذا الخبر عن ضعيف يهي

الخبر بذكره إذا عرف اللهم إلا أن يكون المدلس يعلم أنه ما دلس قط إلا عن ثقة فإذا كان كذلك قبلت روايته وإن لم يبين السماع وهذا ليس في الدنيا إلا سفيان بن عيينة وحده فإنه كان يدلس ولا يدلس إلا عن ثقة متقن ولا يكاد يوجد لسفيان بن عيينة خبر دلس فيه إلا وجد الخبر بعينه قد بين سماعه عن ثقة نفسه والحكم في قبول روايته لهذه العلة وإن لم يبين السماع فيها كالحكم في رواية بن عباس إذا روى عن النبي صلى الله عليه و سلم ما لم يسمع منه .  
تعليله قبول رواية الصحابي عن غيره دون ذكر اسمه : وإنما قبلنا أخبار أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم ما رووها عن النبي صلى الله عليه و سلم وإن لم يبينوا السماع في كل ما رووا  
ويبين نعلم أن أحدهم ربما سمع الخبر عن صحابي آخر ورواه عن النبي صلى الله عليه و سلم من غير ذكر ذلك الذي سمعه منه لأنهم رضي الله عنهم أجمعين كلهم أئمة سادة قادة عدول نزه الله عز و جل أقدار أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم عن أن يلزق بهم الوهن وفي قوله صلى الله عليه و سلم ألا ليلغ الشاهد منكم الغائب أعظم الدليل على أن الصحابة كلهم عدول ليس فيهم مجروح ولا ضعيف إذ لو كان فيهم مجروح أو ضعيف أو كان فيهم أحد غير عدل لاستثنى في قوله صلى الله عليه و سلم وقال ألا ليلغ فلان وفلان منكم الغائب فلما عدل لاستثنى في قوله صلى الله عليه و سلم وقال ألا ليلغ فلان وفلان منكم الغائب فلما أجملهم في الذكر بالأمر بالتبليغ من بعدهم دل ذلك على أنهم كلهم عدول وكفى بمن عدله رسول الله صلى الله عليه و سلم شرفا .

ابن حبان لا يشترط ذكر الرواية المصرح فيها بالسماع عن المدلس إذا صحت عنده قال :  
فإذا صح عندي خبر من رواية مدلس أنه بين السماع فيه لا أبالي أن أذكره من غير بيان السماع في خبره بعد صحته عندي من طريق آخر .  
ثم قال : وأنا نملي بعد هذا التقسيم وذكر الأنواع وصف شرائط الكتاب قسما قسما ونوعا نوعا بما فيه من الحديث على الشرائط التي وصفناها في نقلها من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقلها إن قضى الله ذلك و شاءه  
منهجه في التكرار قال :

وأنتكب عن ذكر المعاد فيه إلا في موضعين إما لزيادة لفظة لا أجد منها بدا أو للاستشهاد به على معنى في خبر ثان فأما في غير هاتين الحاليتين فإني أنتكب ذكر المعاد في هذا الكتاب جعلنا الله ممن أسبل عليه جلايب الستر في الدنيا واتصل ذلك بالعفو عن جنائياته في العقبي إنه الفعال لما يريد .

-وقد عقب المؤلف بعض الأحاديث ببعض المناقشات للدلالة الموجودة في النص وناقش من

عزف عن بعض النصوص أو أولها على غير وجهها ، كما أوضح بعض غوامض السند .  
 -أما مسألة انتقاء النصوص ؛ فالمؤلف مجتهد مطلق في هذا الباب ؛ وهو ممن لا يقبلون غير  
 الثابت ولا يرون جواز العمل به ، كما صرح بذلك في مقدمة كتابه المجروحين .  
 -ومن ثم فقد حرص على أن يكون كل نص من نصوص الكتاب صحيحاً على شرطه في  
 الصحيح الذي صرح به في مستهل كتابه ، وقد وفى بهذا الشرط .  
 -وحيث فلا يلتفت إلى من وسّم كتابه بأنه ليس كل ما فيه صحيحاً ، لأنه وإن كان كذلك في  
 حقيقة الأمر ، لكنه ليس كذلك في نقد المؤلف بشرطه الذي اصطلح عليه .  
 ومن منهجه -رحمه الله :- عدم تفريقه بين الحديث الصحيح والحسن : مثل شيخه ابن خزيمة  
 ممن لا يرى التفريق بين الحديث الصحيح والحديث الحسن ، فعنده أن الحسن قسم من  
 الصحيح وهو داخل فيه  
مكانة صحيح ابن حبان : يقول الحافظ ابن حجر رحمه الله : "وسمي ابن خزيمة كتابه المسند  
 الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل من غير قطع في السند ولا جرح في النقلة، وهذه  
 الشروط مثل شروط ابن حبان سواء؛ لأن ابن حبان تابع لابن خزيمة مغترف من بحره، ناسج على  
 منواله، وبلا شك لأنه شيخه، ومما يعضد ما ذكرنا احتجاج ابن خزيمة وابن حبان بأحاديث أهل  
 الطبقة الثانية الذين يخرج مسلم أحاديثهم في المتابعات - كابن إسحاق، وأسامة ابن زيد الليثي،  
 ومحمد بن عجلان، ومحمد بن عمرو بن علقمة، وغير هؤلاء. فإذا تقرر ذلك عرفت أن حكم  
 الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وفي كتاب ابن حبان - صلاحية الاحتجاج بها لكونها دائرة  
 بين الصحيح والحسن - ثم استثنى ابن حجر فقال - : ما لم يظهر في بعضها علة قاذحة. وأما  
 أن يكون مراد من يسميها صحيحة أنها جمعت الشروط المذكورة في حد الصحيح، فلا، والله  
 أعلم". انتهى كلام ابن حجر.  
 ويقول الحافظ ابن كثير في "مختصر علوم الحديث": "وقد التزم ابن خزيمة وابن حبان الصحة،  
 وهما خير من المستدرک بكثير، وأنظف أسانيد ومتوناً، وعلى كل حال فلا بد من النظر للتمييز،  
 وكم في كتاب ابن خزيمة أيضاً من حديث محكوم منه بصحته، وهو لا يرتقي عن رتبة  
 الحسن" أهـ.  
 من جهود العلماء حول كتاب ابن حبان :

١. ورتبه على الأبواب، الأمير علاء الدين : علي بن بلبان الجندي الفقيه الحنفي المتوفى : سنة

٢. جرّد زوائده على الصحيحين: الشيخ الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المصري الشافعي المتوفى : سنة ٨٠٧ ، وسّمَاه: موارد الظمآن في زوائد صحيح ابن حبان
٣. وأدخله الحافظ ابن حجر المتوفى سنة ٨٥٢ ، ضمن كتابه ( إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة ) أشهر طبعاته:
- وقد طبع الكتاب في عدة طبعات منها:
١. وطبع كاملاً بتحقيق كمال يوسف الحوت في ٩ مجلدات باسم الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان.
٢. ثم بتحقيق شعيب الأرنؤوط ، باسم صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان صدرت عن مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٨ هـ . في (١٨) مجلد، مع الفهارس.
٣. و بتحقيق الشيخ العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني باسم "التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان" عن دار باوزير / سنة ١٤٢٤ .

### المستدرک علی الصحيحین

ترجمة المصنف : هو محمد بن عبد الله بن حمدويه الضبي أبو عبد الله النيسابوري الشهير بأبي عبد الله الحاكم النيسابوري ، ولُقِّبَ بالحاكم لتوليه القضاء وُلِدَ هذا الإمام سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة من الهجرة ، وتوفي سنة خمسة وأربعمئة من الهجرة ، عمره أربعة وثمانين .

## المستدرک

الغرض من تألیف هذا الكتاب:

یظهر من عنوان الكتاب " المستدرک علی الصحیحین " أنه یرید أن یورد أحادیث یرکبها علی صحیحی البخاری ومسلم ، ووجه الاستدراك أن تكون صحیحة فی أقل الأحوال ، ولم یرجها البخاری ومسلم ، وقد بین سبب توجهه إلى هذا الغرض فی مقدمة كتابه حیث قال فی مقدمة كتابه : وقد نبغ فی عصرنا هذا جماعة من المبتدعة یشمتون برواة الآثار بأن جمیع ما یصح عندكم من الحدیث لا یربع عشرة آلاف حدیث ، وهذه الأسانید المجموعة مشتملة علی ألف جزء أو أقل أو أكثر منه كلها سقیمة غیر صحیحة .

إذًا: هو یرید أن یرتب أن هناك أحادیث زائدة علی الصحیحین لم یرکبها صاحبها الصحیح ، هذا هو كان المقصد الأساسي للحاکم ، وسنرى أن هذا المقصد قد أثر فی تألیف كتابه أثرًا كبيرًا وبالغًا .

إذًا - فی الحقیقة - هما سببان أساسیان :

١ - الزیادة علی عدد الصحیح .

٢ - الرد علی هذا المبتدع .

أول مجلس أملاه الحاکم: ابتداءً أول مجلس سنة ثلاثمائة وثلاثة وتسعين فی المحرم ، وإن كانت تحرفت فی المطبوعة إلى ثلاثمائة وثلاثة وسبعين .

عدد أحادیث الكتاب : تسع آلاف وخمسة وأربعين حدیثًا ، یعنی قرابة عشرة آلاف حدیث ، أو تسع آلاف حدیث .

ترتیبه : الكتاب مُرتَّب علی الكتب والأبواب : وهو من كتب الجوامع لأبواب العلم .

شرطه فی هذا الكتاب: قال فی مقدمته : وأنا أستعین الله علی إخراج أحادیث رواتها ثقات قد احتج بمثلها الشیخان -رضي الله عنهما- أو أحدهما ، وهذا شرط الصحیح عند كافة فقهاء أهل الإسلام ، وأن الزیادة فی الأسانید والمتون من الثقات مقبولة .

فما هو مقصوده بشرط البخاری ومسلم أو شرط أحدهما ؟

هذه مسألة مهمة وقد طال فیها الخلاف؛ لأن الحاکم یرج الأحادیث وكثیرًا ما یرتبها بعبارات مثل قوله :؟ صحیح علی شرط الشیخین ، صحیح علی شرط البخاری ، صحیح علی شرط مسلم ، رجاله رجال الشیخین ، رجاله رجال البخاری ، رجاله رجال مسلم ،

وقد يقول: صحيح ولا ينسبه إلى شرط واحد منهما ، ولا إلى رجال واحد منهما ، يقول صحيح فقط ، وقد يسكت عن الحديث ، وقد يتعقب الحديث ببيان ضعفه ، فأحاديث " المستدرک " منقسمة إلى هذه الأقسام كلها.

فما هو مقصوده بشرط البخاري ومسلم أو شرط أحدهما ؟

وما المراد بالعبارة السابقة " وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواها ثقات قد احتج بمثلها الشيخان -رضي الله عنهما- أو أحدهما .

فذهب بعض أهل العلم إلى أن المقصود بالمثلية هنا أنه لا يشترط أن يخرج لنفس رجال البخاري ومسلم ، ولكن يخرج لمن كان مثيلهما في الضبط والإتقان ، وأنه لا يشترط أن يخرج لمن أخرج له البخاري ومسلم أنفسهم ، وإنما يخرج لمن كان في درجتهم ، يعني إذا وجد الراوي من رجال البخاري ومسلم أخرج له ، لكن إن وجد الحديث من رواية رجل في مثل درجة من أخرج له البخاري ومسلم في الصحيح ، فإنه يخرج ويقول: على شرط البخاري ومسلم ، أو على شرط أحدهما ، هذا القول تبناه الحافظ العراقي ، لكن يرد عليه أمران .

الاعتراض الأول: تنويع الحاكم في التعبير عن هذه المسألة ؛ فإنه يقول مثلاً في بعض الأحاديث كما ذكرنا يقول: صحيح على شرط مسلم ، ويقول في بعضها: صحيح على شرط البخاري ، فلو كان يقصد بالمثلية هنا مثلية الضبط والإتقان لكان كل من كان على مثل درجة رجال البخاري من باب أولى أن يكون على مثل درجة رجال مسلم ، فلم يعد هناك معنى للتفريق بأن يقول مرة على شرط البخاري ومرة على شرط مسلم.

الإعترض الثاني : عبارات صحيحة وقعت في (المستدرک) تدل على أنه يقصد بالشرط هنا أعيان الرجال ، كقوله عقب حديث " لَا تُنَزَعُ الرَّحْمَةُ إِلَّا مِنْ شَقِيٍّ " وهو حديث أبو عثمان عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ثم قال الحاكم بعده ، بعد أن صححه قال: ولم أقل إنه صحيح على شرط الشيخين، وقال : أبو عثمان هذا ليس هو النهدي . ومراده أنه : لو كان هو النهدي لقلت: إنه صحيح على شرط الشيخين .

هذه عبارة صريحة على أنه يقصد بالشرط أعيان الرجال ، ولا يقصد بالمثلية .

القول الثاني : هو أنه أراد بالشرط الرجال ، رجال الشيخين ، وهذا الذي عليه أكثر أهل الحديث .

تنبيه : من أراد أن يُعبر عن إسناد رجاله رجال البخاري ومسلم أو أحدهما فعليه أن يقول: رجاله رجال البخاري ومسلم ، أو رجاله رجال البخاري ، أو رجاله رجال مسلم ، لا يقول شرطه أو هو

على شرط الشيخين؛ لأن الشرط ليس قاصراً على الرجال فقط ، بل يجب أن يكون هذا الحديث : غير مُعل ، غير شاذ ، هذا شرط .

أيضاً حتى رجال البخاري ومسلم بعض رجال البخاري ومسلم ما أخرجوا لهم احتجاجاً بكل مروياتهم كما هو معروف ، فربما انتقوا من مرويات بعض من لهم أوهام ما لم يخطئوا فيه فيخرجونه

#### أقسام الحديث في مستدرک أبي عبد الله الحاكم

القسم الأول : أحاديث أخرجها الحاكم بأسانيد احتج البخاري ومسلم برواتها في صحيحهما ، وهذا هو الذي يقول عنه الحاكم : "إنه على شرط الشيخين" ويكون الحاكم قد أصاب في حكمه .

القسم الثاني : أحاديث أخرجها الحاكم ، وحكم عليها بأنها صحيحة على شرط البخاري ، وبعد البحث نجد أن رواة هذا الإسناد ممن احتج بهم البخاري ؛ فيكون الحاكم قد أصاب في حكمه أيضاً .

القسم الثالث : الذي قول فيه الحاكم : " صحيح على شرط مسلم " ، وبعد البحث والنظر في رواته نجد أن سنده صحيح على شرط مسلم قد احتج مسلم بجميع رواته ؛ فيكون الحاكم هنا قد أصاب في حكمه أيضاً .

القسم الرابع : أحاديث يخرجها الحاكم ويحكم عليها بالصحة على شرط الشيخين ، ونجد أن بعض رواتها لم يخرج لهم الشيخان احتجاجاً ، وإنما أخرجوا لهم في الشواهد والمتابعات والمعلقات ؛ فيكون الحاكم قد أخطأ في حكمه على هذه الأحاديث .

القسم الخامس : أحاديث يخرجها الحاكم ويصححها على شرط البخاري ، فنجد في رواتها لم يخرج لهم البخاري احتجاجاً ، وإنما أخرج لهم في الشواهد والمتابعات ؛ فيكون قد أخطأ في حكمه على هذه الأحاديث أيضاً .

القسم السادس : أحاديث يخرجها الحاكم ويصححها على شرط مسلم ، فنجد في رواتها من لم يحتج بهم مسلم ، وإنما أخرج لهم في الشواهد والمتابعات . ويكون قد أخطأ كذلك في حكمه على هذه الأحاديث .

القسم السابع : أحاديث يخرجها الحاكم ويصححها على شرط الشيخين ، وبعد النظر في أسانيدنا نجد الشيخين لم يخرجوا لرواتها على صورة الاجتماع .

كأن يكون الحديث من رواية هشيم بن بشير عن الزهري ، فكل من الزهري وهشيم قد أخرج لهما البخاري ومسلم ، ولكنهما لم يخرجوا لهما بهذه الصورة - أي من رواية هشيم عن الزهري -



والسبب في ذلك أن رواية هشيم عن الزهري ضعيفة ؛ فيكون البخاري ومسلم قد أخرجوا للزهري لكن من رواية غير هشيم عنه ، وأخرجوا كذلك لهشيم لكن من روايته عن غير الزهري . وهذا هو المقصود بصورة الاجتماع أي أن يكون الراوي قد أخذ عن شيخه عند البخاري ومسلم ، فيكون الحاكم هنا قد أخطأ ؛ لأن الشيخين لم يخرجوا لهؤلاء الرواة بهذه الصورة عند الحاكم في المستدرک .

القسم الثامن : أحاديث يصححها الحاكم على شرط البخاري وبعد النظر في أسانيدنا نجد أن البخاري قد أخرج لرواتها محتجاً بهم ، لكن ليس بصورة الاجتماع هذه التي أخرجها الحاكم . كأن يروي داود بن حصين حديثاً عن عكرمة ، فإن كلاً من عكرمة وداود بن حصين قد أخرج لهما البخاري ، ولكنه لم يخرج لهما بهذه الصورة ، وإنما أخرج لعكرمة من رواية غير داود عنه ، وأخرج لداود من روايته عن غير عكرمة . والسبب في ذلك أن رواية داود بن الحصين عن عكرمة رواية منكورة .

القسم التاسع : أن يخرج الحاكم حديثاً ويصححه على شرط مسلم ، وبعد النظر في سنده نجد مسلماً قد أخرج لجميع رواته ، ولكن ليس على صورة الاجتماع ، وإنما أخرج لهم بغير هذه الصورة .

ومثاله : أن يروي الحاكم حديثاً من طريق حماد بن سلمة عن حميد الطويل . فكل من حماد بن سلمة وحميد الطويل قد احتج به مسلم ، ولكنه لم يحتج بالإسناد على هذه الصورة ، فإنه إنما احتج بحماد بن سلمة في روايته عن ثابت البناني ، وأما روايته عن غير ثابت فلم يحتج بها مسلم .

القسم العاشر : أن يخرج الحاكم أحاديث ويصححها ، ولكن ليس على شرط الشيخين ولا أحدهما ، وبعد النظر نجد أن الحديث صحيح الإسناد كما قال الحاكم - رحمه الله - .

القسم الحادي عشر : أحاديث يخرجها الحاكم ويصححها على شرط الشيخين ويذكر أنهما لم يخرجوا تلك الأحاديث ، وبعد النظر والبحث نجد الشيخين قد أخرجوا تلك الأحاديث في صحيحهما ، وأن الحاكم واهم في حكمة .

القسم الثاني عشر : أحاديث يخرجها الحاكم ويصححها على شرط البخاري ، ويذكر أنه لم يخرج تلك الأحاديث ، وبعد النظر والبحث نجد البخاري قد أخرج تلك الأحاديث .

القسم الثالث عشر : أحاديث يصححها الحاكم على شرط مسلم ، ويذكر أنه لم يخرجها ، وبعد النظر والبحث نجد مسلماً قد أخرج تلك الأحاديث .

القسم الرابع عشر: أحاديث يخرجها الحاكم ويذكر أنها صحيحة على شرط الشيخين أو أحدهما ، وبعد البحث نجد في رواها من لم يخرج له الشيخان ولا أحدهما .

القسم الخامس عشر: أحاديث يخرجها الحاكم ويصححها على شرط الشيخين أو أحدهما أو يصححها فقط دون أن يذكر شرط الشيخين ، وبعد البحث نجد أنها حسنة الإسناد فقط . والسبب في ذلك أن الحاكم - رحمه الله - لا يفرق بين الصحيح والحسن .

القسم السادس عشر: أحاديث يخرجها الحاكم ويصححها على شرط الشيخين أو أحدهما أو يصححها فقط ، ونجد ، أنها ضعيفة الإسناد ، ولكنها ارتقت إلى الحسن لغيره بمجموع طرقها ، سواء أخرج الحاكم تلك الطرق أو لم يخرجها .

القسم السابع عشر: أحاديث يخرجها الحاكم ويصححها على شرط الشيخين أو أحدهما أو يصححها فقط وهي ضعيفة ، ليس هناك ما يشهد لها .

القسم الثامن عشر: أحاديث يخرجها الحاكم ويصححها على شرط الشيخين أو أحدهما أو يصححها فقط، وهي شديدة الضعف .

القسم التاسع عشر: أحاديث يخرجها الحاكم ويصححها على شرط الشيخين أو أحدهما أو يصححها فقط، وهي موضوعة ، وفي "المستدرک" من هذا الصنف نحو مائة حديث . وقد ذكر الذهبي في "سير أعلام النبلاء" أنه أفرادها في مؤلف جمع فيه هذه الأحاديث المائة .  
سبب الخلل الذي وقع في أحاديث المستدرک:

وهنا كلام نفيس للشيخ المعلمي اليماني رحمه الله ، في التنكيل (١/٤٥٧) يقول فيه:

والذي يظهر لي في ما وقع في (( المستدرک )) من الخلل أن له عدة أسباب :

الأول : حرص الحاكم على الإكثار وقد قال في خطبه (( المستدرک )) : (( قد نبغ في عصرنا هذا جماعة من المبتدعة يشمتون برواة الآثار بأن جميع ما يصح عندكم من الحديث لا يبلغ عشرة آلاف حديث وهذه الأسانيد المجموعة المشتملة على الألف جزء أو أقل أو أكثر كلها سقيمة غير صحيحة )) فكان له هوى في الإكثار للرد على هؤلاء .

الثاني : أنه قد يقع حديث بسند عال أو يكون غريبا ، مما يتنافس فيه المحدثين فيحرص على

إثباته وفي (( تذكرة الحفاظ )) (٢/٢٧٠) (( قال الحافظ أبو عبد الله الأخرم استعان بي

السراج في تخريجه على (( صحيح مسلم )) أتخبر من كثرة حديثه وحسن أصوله ، وكان إذا

وجد الخبر عاليا يقول : لا بد أن نكتبه (( يعني في المستخرج )) فأقول : ليس من شروط

صاحبنا يعني مسلما، فيقول : فشفعني فيه . فعرض للحاكم نحو هذا ، كلما وجد عنده حديثا

يفرح بعلوه أو غرابته انتهى أن يشتهه في المستدرک .

الثالث : أنه لأجل السببين الأولين ولكي يخفف عن نفسه من التعب في البحث والنظر لم يلتزم أن لا يخرج ما له علة وأشار إلى ذلك ، قال في الخطبة : (( سألني جماعة ... أن أجمع كتابا : يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج بمثلها ولا سبيل إلى إخراج ما لا علة له فإنهما رحمهما الله لم يدعي ذلك لأنفسهما )) ولم يصب في هذا فإن الشيخين ملتزمان أن لا يخرجوا إلا ما غلب على ظنهما بعد النظر والبحث والتدبر أنه ليس له علة قادحة ، وظاهر كلامه أنه لم يلتفت إلى العلل البتة .

الرابع : أنه لأجل السببين الأولين توسع في معنى قوله : (( بأسانيد يحتج ... بمثلها )) ، فبنى على أن في رجال الصحيحين من فيه كلام فأخرج عن جماعة يعلم أن فيهم كلاما ، ومحل التوسع أن الشيخين إنما يخرجان لمن فيه كلام في مواضع معروفة : أحدها : أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذاك الكلام لا يضره في روايته البتة كما أخرج البخاري لعكرمة .

الثاني : أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذاك الكلام إنما يقتضي أنه لا يصلح للاحتجاج به وحده ، ويريان أنه يصلح لأن يحتج به مقرونا أو حيث تابعه غيره ونحو ذلك .  
ثالثها : أن يريا أن الضعف الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه ، أو برواية فلان عنه ، أو بما سمع منه بعد اختلاطه ، أو بما جاء عنه عنعنة وهو مدلس ولم يأت عنه من وجه آخر ما يدفع ريبة التدليس ، فيخرجان للرجل حيث يصلح ولا يخرجان له حيث لا يصلح ، وقصر الحاكم في مراعاة هذا وزاد فأخرج في مواضع لمن لم يخرجوا ولا أحدهما له بناء على أنه نظير من قد أخرجوا له ، فلو قيل له : كيف أخرجت لهذا وهو متكلم فيه ؟ لعله يجيب بأنهما قد أخرجوا لفلان وفيه كلام قريب من الكلام في هذا ولو وفي بهذا لهان الخطب ولكنه لم يف به فأخرج لجماعة هلكت .

الخامس : أنه شرع في تأليف ( المستدرک ) بعد أن بلغ عمره اثنتين وسبعين سنة وقد ضعفت ذاكرته ، وهذا ما أشار إليه أيضا الحافظ رحمه الله ، واعتذر به عما وقع للحاكم من أوهام ، وكان فيما يظهر تحت يده كتب أخرى يصنفها مع (المستدرک) وقد استشعر قرب أجله فهو حريص على إتمام ( المستدرک ) وتلك المصنفات قبل موته ، فقد يتوهم في الرجل يقع في السند أنهما أخرجوا له ، أو أنه فلان الذي أخرجوا له ، والواقع أنه رجل آخر ، وقد رأيت له في (المستدرک) عدة أوهام من هذا القبيل يجزم بها فيقول في الرجل : قد أخرج له مسلم - مثلا - مع أن مسلما إنما أخرج لرجل آخر شبيه اسمه ، يقول في الرجل : فلان الواقع في السند هو فلان بن فلان . والصواب أنه غيره

وللحافظ رحمه الله ، إعتذار آخر عما وقع للحاكم من أوهام ، وهو أن المنية عاجلته قبل أن يبيض وينقح كتابه ، فأملى الربع الأول منه ، ثم أدركته المنية فلم يكمل الباقي ، ومما يؤيد هذا القول : أن عدد الأحاديث المنتقدة في الربع الأول ١٦٠ حديثاً ، بينما عددها في باقي الكتاب ١٠٠٠ حديث ، وهو عدد كبير ، ولا شك مقارنة بالعدد الأول .  
أن البيهقي رحمه الله لا يصرح بالتحديث إلا فيما أخذه عن الحاكم في الربع الأول فقط من كتابه .

وممن تكلم عن تصحيح الحاكم رحمه الله ، فأجاد ، شيخ الإسلام رحمه الله ، حيث قال : ولهذا كان أهل العلم بالحديث لا يعتمدون على مجرد تصحيح الحاكم ، وإن كان غالب ما يصححه صحيحاً ، لكن هو في المصححين بمنزلة الثقة الذي يكسر غلظه ، وإن كان الصواب أغلب عليه ، وليس فيمن يصحح الحديث أضعف من تصحيحه ، بخلاف أبي حاتم بن حبان البستي ، فإن تصحيحه فوق تصحيح الحاكم وأجل قدراً ، وكذلك تصحيح الترمذي والدارقطني وابن خزيمة وابن منده وأمثالهم فيمن يصحح الحديث ، فإن هؤلاء وإن كان في بعض ما ينقلونه نزاع ، فهم أتقن في هذا الباب من الحاكم .  
عناية أهل العلم بالمستدرک :

كما أن أهل العلم قد اعتنوا بهذا الكتاب تلخيصاً واستدراكاً وتعقيباً؛ ومن هؤلاء :

أ - الحافظ الذهبي، له كتاب " تلخيص المستدرک " ، وهو مطبوع في دراسة جامعية .

ب- ضمنه الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه العظيم : إتحاف المهرة

ج- وللشيخ مقبل بن هادي الوادعي كتاب : " رجال الحاكم في المستدرک " .

طباعات الكتاب :

طبع الكتاب باسم : " المستدرک على الصحيحين " .

- صدر عن مجلس دائرة المعارف النظامية ، بحيدر آباد الدكن بالهند سنة ١٣٣٤ هـ .

وهي طبعة عارية عن التحقيق ، وبها الكثير من السقط ، ومع ذلك فقد صورها عدد من دور النشر في البلاد الإسلامية كافة على حالها .

ألا أنه يمكن تدارك بعضها من إتحاف المهرة للحافظ ابن حجر العسقلاني .

- ثم قام مصطفى عبد القادر عطا بترقيم كتبها وأحاديثها ، وصدرت عن دار الكتب العلمية

بيروت ، سنة ١٤١١ هـ .

- ويقوم الدكتور : محمود الميرة بتحقيق الكتاب على نسخ خطية منذ سنوات .

### المستخرجات ، والمعاجم ، والمشكل

المستخرجات جمع مستخرج ، والمستخرج عند المحدثين: هو أن يأتي مصنف المستخرج إلى كتاب من كتب الحديث فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه ولو في الصحابي. وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندا يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة، وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد له بها سندا يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب

موافقة المستخرج للكتاب المخرج عليه في الترتيب والتبويب:

المستخرج يتفق مع الكتاب المخرج عليه في الترتيب والأبواب لذا فإن موضوع المستخرجات على الجوامع هو موضوع الجوامع ذاتها من حيث الترتيب وعدد الكتب والأبواب وبالتالي فإن طريق المراجعة فيها هي طريقة المراجعة والبحث في الجوامع عينها، والمستخرجات على كتب السنن مثل مستخرج قاسم بن أصبغ على سنن أبي داود طريقة المراجعة فيه مثل طريقة المراجعة والبحث في كتاب السنن، وكذلك الكتب الأخرى مثل مستخرج أبي نعيم الأصفهاني على كتاب التوحيد لابن خزيمة هو مثل الكتاب المخرج عليه ، للأسف الشديد مستخرج قاسم ومستخرج أبي نعيم على كتاب التوحيد لابن خزيمة إما في المخطوطات ولا نعلم مكان وجودها، وإما في المفقودات من تراث الأمة الذي ضاع منه الكثير والكثير.

عدد المستخرجات على الصحيحين:

هناك مستخرجات كثيرة على عدد من أنواع المصنفات الحديثية لكن المستخرجات على الصحيحين معا أو على أحدهما كان لها النصيب الأكبر من تلك المستخرجات. فقد زاد عدد المستخرجات على كل من الصحيحين على عشرة مستخرجات. وهذا لمزيد العناية من علماء الحديث بالصحيحين ومن هذه المستخرجات على البخاري مستخرج الإسماعيلي المتوفى سنة ٣٧١ للهجرة، ومستخرج الغطريفي المتوفى سنة ٣٧٧ للهجرة، ومستخرج ابن أبي ذهل المتوفى سنة ٣٧٨ للهجرة) ترى المصنفات الثلاثة في عشر سنين ٣٧١، ٧٧، ٧٨ لكن لا يعلم منها إلا مستخرج الإسماعيلي والأخرى أيضا في عداد المفقودات.

(على مسلم مستخرج أبي عوانة الإسفرايني المتوفى سنة ٣١٠ للهجرة، ومستخرج الحيري

المتوفى سنة ٣١١ للهجرة، ومستخرج أبي حامد الهروي المتوفى سنة ٣٥٥ للهجرة).

وهذه أيضا غير موجودة إلا قدر من مستخرج أبي عوانة على صحيح مسلم.

(عليهما معا مستخرج أبي نعيم الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠ للهجرة، مستخرج ابن الأخرم المتوفى سنة ٣٤٤ للهجرة، ومستخرج أبي بكر البرقاني المتوفى سنة ٤٢٥ للهجرة)

هل التزم أصحاب المستخرجات فيها موافقة الصحيحين في الألفاظ ؟  
 لم يلتزم مصنفوها موافقتهما في الألفاظ ، لأنهم إنما يروون الألفاظ التي وصلتهم من طريق شيوخهم لذلك فقد حصل فيها تفاوت قليل في بعض الألفاظ ؛ بناء على ما تقدم فلا يجوز لشخص أن ينقل من المستخرجات أو الكتب المذكورة آنفاً حديثاً ويقول رواه البخاري أو مسلم إلا بأحد أمرين :

- ١- أن يقابل الحديث بروايتهما .
- ٢- أو يقول صاحب المستخرج أو المصنّف " أخرجاه بلفظه" .  
 فوائد المستخرجات على الصحيحين :
- للمستخرجات على الصحيحين فوائد كثيرة تقارب العشرة ، ذكرها السيوطي في تدرّيبه ومنها:  
 ١- علو الإسناد: لأنّ مُصنّف المُستخرج، لو روى حديثاً مثلاً من طريق البخاري، لوقع أنزل من الطّريق الذي رواه به في المستخرج، .  
 ٢- زيادة الصّحيح، فإن تلك الزيادات صحيحة لكونها بإسنادهما .  
 قال الحافظ ابن حجر: هذا مُسلّم في الرّجل الذي التقى فيه إسناد المُستخرج، وإسناد مُصنّف الأصل، وفيمن بعده، وأمّا من بين المُستخرج وبين ذلك الرّجل فيحتاج إلى نقد، لأنّ المُستخرج لم يلتزم الصّحة في ذلك، وإنّما جُلّ قُصده العلو، فإن حصل وقع على غرضه، فإن كان مع ذلك صحيحاً، أو فيه زيادة، فزيادة حسن حصلت اتّفاقاً، وإلّا فليس ذلك همّته.  
 ٣- ومنها: القوّة بكثرة الطّرق للترجيح عند المُعارضة.  
 ٤- ومنها: أن يكون مُصنّف الصّحيح، روى عمّن اختلط ولم يُبين، هل سَماع ذلك الحديث في هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعده، فيبينه المُستخرج، إمّا تصرّيحاً أو بأن يزويه عنه من طريق من لم يسمع منه إلا قبل الاختلاط.  
 ٥- ومنها: أن يروى في الصّحيح عن مُدلسٍ بالعننة، فيرويه المُستخرج بالتّصريح بالسّماع. فهاتان فائدتان جليلتان، وإن كُنّا لا نتوقف في صحّة ما روي في الصّحيح من ذلك غير مبين، ونقول: لو لم يطلع مُصنّفه على أنّه روى عنه قبل الاختلاط، وأن المُدلس سمع لم يخرجّه. فقد سأل السّبيكي المزيّ: هل وُجد لكلّ ما رويّه بالعننة طرق مُصرّح فيها بالتّحديث؟ فقال: كثير من ذلك لم يُوجد، وما يسعنا إلاّ تحسين الظّن.  
 ٦- ومنها: أن يروي عن مُبهم، كحدّثنا فلان، أو رجل، أو فلان، أو غيره، أو غير واحد، فيعيّنه

المُستخرج.

٧- ومنها: أن يروي عن مُهمل، كمحمّد من غير ذكر ما يُميّزه، عن غيره من المُحمدين، ويكون في مشايخ من رواه كذلك من يُشاركه في الاسم، فيميّزه المُستخرج.

قال شيخ الإسلام: وكل علة أعلّ بها حديث في أحد «الصّحّحين» جاءت رواية المُستخرج سالمة منها، فهي من فوائده، وذلك كثير جدًّا.

ومما صنّف في هذا القرن أيضا المعاجم: وبداية لا بد من توضيح الفارق بين المعاجم والمسانيد ، حيث أن الناظر فيهما ، قد لا يتضح له الفارق بينهما للوهلة الأولى ، فالمقصود من المسانيد ، هو سرد أحاديث كل صحابي على حدة سردا كاملا ما أمكن ذلك دون ذكر ترجمة لهذا الصحابي ، وأما المعاجم فإنها تعنى بذكر ترجمة الصحابي أولا ، ثم إيراد بعض أو كل أحاديث هذا الصحابي ، وعلى هذا يمكن اعتبار كتب المعاجم قسما من كتب التراجم والرجال ، ويغلب أن ترتب على حروف المعجم ، بالنسبة للصحابة رضي الله عنهم ، أو بالنسبة لشيوخ المصنف . ويحسن بنا أن نقدم نبذة مختصرة عن معاجم الطبراني ، فهي أشهر المعاجم على الإطلاق : المعجم الكبير : لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٣٦٠هـ).

وهو مرتب على مسانيد الصحابة بحسب حروف المعجم ، عدا مسند أبي هريرة فإنه أفرده في مصنف مستقل لكثرة أحاديثه ، وهو أكبر معاجم الدنيا ، ويقال بأن فيه ستين ألف حديث ، وقيل ثمانين ألفا ، ولكننا ، لا نستطيع أن نحدد عدد أحاديثه بالضبط ، لأن هناك جزءا مفقودا منه ورغم ذلك فإن عدد المرفوعات عند أحمد أكبر من عددها عند الطبراني ، فالمسند ، هو أكبر كتاب في المرفوعات ، وأما إذا ضم إلى هذه المرفوعات ، الآثار عن الصحابة وما قيل في أوصافهم ووفياتهم وما إلى ذلك ، فإن عدد أحاديث معجم الطبراني الكبير أكبر . ومن أبرز معالم منهج الطبراني :

أنه قسم الصحابة إلى قسمين :

قسم له رواية .

قسم ليس له رواية ، فهو معجم صحابة ، كما تقدم ذكر ذلك .

فما كان فيه من صحابة ليس لهم رواية ، فإن الطبراني يعرف بهم من خلال كتب السير والمغازي

وأما من لهم رواية ، فهم إما مكثرون من الرواية : وهؤلاء لا يخرج لهم إلا النزر اليسير وربما لا يخرج لهم أصلا ، لأنه أفردهم بمسانيد خاصة كأبي هريرة رضي الله عنه ، ومن أبرز الأمثلة على عدم استيعابه لأحاديث المكثرين ، أنه لم يخرج لأنس رضي الله عنه إلا نحو ٤٠ حديثا فقط ،

وقد يسهب أحيانا في ذكر أحاديث المكثرين كعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمرو رضي الله عنهم ، ولكن الأصل في معجمه ، عدم الإسهاب في ذكر رواية المكثرين ، وجدير بالذكر أن الطبراني ، يورد الأحاديث دون ترتيب ، إلا في الصحابة المكثرين ممن لهم تلاميذ كثر ، وهؤلاء التلاميذ بدورهم مكثرون ، فإنه يرتب أحاديث الصحابي تبعا لمن رووا عنه ، فيرتب أحاديث ابن عباس رضي الله عنهما ، على سبيل المثال ، طبقا للرواية عنه ، كعكرمة وسعيد بن جبير .

مقلون من الرواية : وهؤلاء يحرص كل الحرص على استيفاء مروياتهم .

يبدأ بتعريف الصحابي وذكر اسمه كاملا ، وكنيته ، وأوصافه ، وأحيانا يورد بعض المسائل المتعلقة به مثل : هل يخضب أم لا ، وما إلى ذلك ، ثم يذكر فضائله ، إن ورد فيها أحاديث ، ويذكر مغزیه ، ثم يورد أحاديثه ، وما سبق ذكره من الصفات ، يورده الطبراني مسندا ، فكل قول يرويه في ترجمة أحد الصحابة مسندا إلى قائله ، ولو كان لراو متأخر ، كقول يونس بن بكير : توفي معاذ رضي الله عنه سنة ١٨ هـ .

بدأ بذكر أحاديث الخلفاء الأربعة رضي الله عنهم ، ومن ثم بقية العشرة المبشرين بالجنة رضي الله عنهم ، فلم يلتزم الترتيب الأبجدي في ذكر العشرة رضي الله عنهم ، ومن ثم أتبعهم بذكر أحاديث بقية الصحابة مبتدئا بأحاديث من عرفت أسماءهم من رجال الصحابة رضي الله عنهم ، ثم أحاديث من عرفت كناههم ، ثم أحاديث المبهمين من رجال الصحابة ، ثم أحاديث من عرفت أسماءهم من الصحابييات ، ثم من عرفت كناههن ، ثم المبهمات من الصحابييات .

اعتمد على الحرف الأول فقط في ترتيبه الأبجدي لأسماء من يروي عنهم ، سواء كانوا من الصحابة ، كما في معجمه الكبير ، أو من شيوخه كما في معجمه الأوسط ، فهو قد يقدم أنس رضي الله عنه على أبي اللحم رضي الله عنه ، على سبيل المثال ، رغم أن (آب) ، مقدمة على (أن) إذا أخذنا في الاعتبار الترتيب الأبجدي كاملا .

يرتب الطبراني أحاديث معجمه على الأبواب الفقهية أحيانا ، وليس دائما .

المعجم الأوسط :

وهو مرتب على أسماء شيوخ الطبراني ، وهم حوالي ألفين ، ويقال بأن فيه ثلاثين ألف حديث ، وهو من مظان الغريب ، وقد أثر عن الطبراني أنه قال : هذا الكتاب روعي (أي المعجم الأوسط) المعجم الصغير :

وقد خرج فيه عن ألف من شيوخه ، مقتصرًا غالبا على حديث واحد لكل منهم .

شرح مشكل الآثار : للحافظ أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي ٣٢١.٢٣٩



اسم الكتاب : "بيان مشكل أحاديث رسول الله ﷺ واستخراج ما فيها من الأحكام ونفي التضاد عنها" وهو الشهير بـ "شرح مشكل الآثار". اشترط الطحاوي في مقدمة كتابه ألا يورد حديثاً في هذا الكتاب إلا أن يكون حديثاً مقبولاً ؛ هكذا اشترط ، و مقصوده من تلك العبارة التي ذكرها في مقدمة كتابه ، وهي أنه يشترط القبول بقيدين : القيد الأول : أن يكون الحديث الذي يشترط فيه القبول هو الحديث الذي يورده في أصل الباب لبيان أن هناك حديث آخر يعارضه ؛ لأن طريقة هذا الكتاب أنه يورد أحاديث مشكلة ، ومشكل الحديث : هو الحديث الذي وقع التعارض بينه وبين آية أو حديث آخر أو عقل ، فيحاول بعد إيراده هذا الإشكال أن يحل هذا الإشكال بين هذا الحديث وتلك الآية أو الحديث والعقل أو الحس .

فإذاً هو يورد حديثاً في أصل الباب ، ثم يورد حديثاً آخر يبين أنه يعارض الحديث الأول فهو يشترط في هذين الحديثين - إذا أراد أن يجمع بينهما - أن يكونا مقبولين ، والأهم من ذلك الحديث الأول الذي يعقد له الباب يشترط فيه أن يكون مقبولاً ، إلا أن يورد ما يدل على ضعفه فالأصل في الأحاديث التي يوردها ولا يضعفها أنها عنده في درجة القبول ، وهذا الذي يوافق كلامه في المقدمة ؛ حيث اشترط القبول مطلقاً ، لكن واقع كتابه وتصرفه يدل على أنه إنما يقصد بذلك الأحاديث التي يوردها لبيان ما فيها من الإشكال ، أما الأحاديث التي يوردها في بيان قوة تفسيره للحديث وصحة شرطه للحديث فهذه غير داخلة في ضمن شرطه القبول ، قد يورد أحاديث ضعيفة أو غير ذلك في أثناء شرحه للحديث وفكه للإشكال الذي فيه ، أي ليست داخلة ضمن شرط القبول .

وشرطه في القبول في ذلك شرط صحيح ولا بد منه ؛ لأن الجمع بين الحديث والآية ، أو الحديث والحديث ، أو محاولة تأويل الحديث ليوافق الواقع ؛ هذا فرع قبوله ، فتوجيه الإشكال فرع للحكم على الحديث بالقبول ؛ لأنه لو كان الحديث ضعيفاً ، لم يكن هناك إشكال مباشرة يقول : هذا حديث ضعيف ، ولذلك اشترط في مقدمة الكتاب هذا القبول ، إلا أن يكون هناك أحاديث قليلة أوردها وبَيَّنَّ ضعفها ثم وجهها ، وكأنه يقول : " أنا أضعفها لكن قد يخالفني غيري فيقبلها ، فلذلك أوجّه ما نهى .

فتكون هذه الأحاديث القليلة خارجة عن شرط القبول الذي اشترطه في البداية ، وأما ما سواها فلا يندرج ضمن المقبول ، فيمكن أن أحتج بسكوت الطحاوي على الحديث وإيراده في " شرح مشكل الآثار " على أنه في درجة القبول عند الطحاوي وهذه يغفل عنها كثير من الناس .

### القرن الخامس

لقد انتهينا آنفاً إلى أن علوم السنة ابتدأت في التناقص مع نهاية القرن الثالث وبداية الرابع، وحيث إن هذا التناقص كان تدريجياً، وحيث إنه لم تزل هناك مَنَاحٍ لخدمة السنة لا يقوم بها إلا من اكتملت فيه آلات الاجتهاد المطلق فقد استمرّ هذا القرن مستمسكاً بخصائص القرن السابق له، ولذلك فقد كان من علماء القرن الرابع من كانوا أهل اجتهاد مطلق، وألّفوا في أصول العلم وفروعه مصنّفاتٍ هي عمدةٌ في بابها لمن أراد أن يتعلّم علومَ السنة.

لكن ذلك التناقص في علم السنّة الذي ابتدأ من أول القرن الرابع متدرّجاً، لم يصل إلى بداية القرن الخامس حتى اتّضحت ملامحه، وقويت أسبابه، وانتشرت دائرة أثره، فلم يكذب ينجو منه أحد، وهذه هي سنّة العلوم، كما هو معلوم.

فلقد بدأ القرن الخامس وقد بلَغَ طولُ الأسانيد وتشعُّبها واختلافُ روايتها مبلغاً هائلاً، ووافق ذلك أن السنّة كلّها قد دُوّنت قبل القرن الخامس بقرنٍ من الزمان، ثم جاءت مصنّفات القرن الرابع لتقرّب قِصِيّ السنّة وتيسّر عسيرها، وانضاف إلى ذلك أن أحكام أئمة النقد خلال القرن الرابع فما قبله كانت من الثراء والضخامة إلى درجة الإشعار بالكفاية والغناء فكيف لا يتناقص الحفظ للسنّة في هذا القرن ذلك النقص الكبير؟! بعد وجود أسبابه على أكمل صورة!!

وقد علمنا أن حفظَ الصدور لأسانيد السنّة واختلافِ طرقها هو أول أدوات الاجتهاد المطلق في السنّة، فإذا لم يتحقق ذلك الحفظ الواسع عند أحدٍ من أهل العلم أو في أهل جيل منهم، لم يكن أولئك العلماء من أهل الاجتهاد المطلق فيه.

وبناءً على هذا التقرير فإن القرن الخامس ليس من عصور أهل الاجتهاد المطلق في السنة، إنما أصبح عمل العلماء قاصراً على الجمع، والترتيب أو التهذيب لكتب السابقين، قال الذهبي يصف هذا القرن: ومن هذا الوقت تناقص الحفظ، وقل الاعتناء بالآثار، وركن العلماء إلى التقليد، وكان التشيع، والاعتزال والبدع ظاهرة بالعراق.

ولقد ابتكر العلماء أسلوباً جديداً في خدمة السنة هو المجاميع التي كانت النواة الأولى للموسوعات

والمجاميع هي: جمع مجمع، والمقصود بالمجمع كل كتاب جمع فيه مؤلفه أحاديث عدة مصنّفات ورتبه على ترتيب تلك المصنّفات التي جمعها فيه.

أمثلة: هناك كتب كثيرة جمعت بين عدد من المصنفات الحديثية، منها "الجمع بين الصحيحين" لأبي مسعود الدمشقي المتوفى سنة ٤٠١، "الجمع بين الصحيحين" لابن الفرات المتوفى سنة ٤١٤، "الجمع بين الصحيحين" لأبي عبد الله محمد بن أبي نصر الفتوح الحميدي المتوفى سنة ٤٨٨ للهجرة .

الباعث على هذا النوع من التأليف عند أهل العلم؛ ليفروا على الطلبة حفظ الكتابين معا .  
طريقته : أن يأتي بالأحاديث المتفق عليها بين الشيخين يعني الأحاديث التي خرجها البخاري وهذه الأحاديث أيضا خرجها مسلم وعلى شرطهما، فيقال هذا حديث متفق عليه ، ثم ما انفرد بإخراجه البخاري، ثم ما انفرد بإخراجه مسلم. فأعلى درجات الصحة على الإطلاق المتفق عليه بين الشيخين فهم يأتون بالمتفق عليه ثم يأتي بعد ذلك بأفراد البخاري ثم يأتي بأفراد مسلم .  
طبعاً يحذف الأسانيد كما هو المعتاد في كتب الجمع ليقرب على الطالب متون أحاديث الصحيحين فيسهل عليه حفظها في وقت قصير .

ونبه إلى أنه بقية رواية الأحاديث مسندة كخصيصة لهذه الأمة لكن التأليف إن وجد فهو على طريقة الاستخراج على الكتب السابقة كالصحيحين ،ويمكن تلخيص ما سبق بقولنا  
اسباب الانحدار:

- طول الأسانيد وتشعبها واختلاف رواياتها بلغ مبلغاً هائلاً.
- السنة كلها قد دُوّنت قبل القرن الخامس بقرنٍ من الزمان، وانضاف إلى ذلك أن أحكام أئمة النقد خلال القرن الرابع فما قبله كانت من الثراء والضخامة إلى درجة الإشعار بالكفاية والغناء .  
انتشار البدع بشكل كبير .  
سمات التأليف:

- طابع التأليف فيه لا يخرج عن طابع الكتب الخدمية حيث أصبح:
- عمل العلماء قاصراً على الجمع ، والترتيب أو التهذيب لكتب السابقين، أو الاستخراج عليها .
- ابتكر العلماء أسلوباً جديداً في خدمة السنة هو المجاميع التي كانت النواة الأولى للموسوعات .

ومن أمثلة ذلك سنن البيهقي الذي سوف نتحدث عنه باختصار .  
ترجمة الإمام البيهقي: هو الإمام الحافظ العلامة شيخ خراسان أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجدي البيهقي ٤٥٨.٣٨٤  
وصف الكتاب ومنهجه:

تتجلى إمامة المؤلف . رحمه الله . في هذا الكتاب بصورة واضحة فهو بحق يعد أفضل مصنفاته

بل قد لا يعد من المبالغة أن نقول أنه أفضل كتاب في بابه .  
 وشهد له السبكي بقوله: " ما صنف في علم الحديث مثله تهذيباً وترتيباً وجودة" فأقر قول شيخه  
 الذهبي " ليس لأحد مثله " وذكره السخاوي ضمن كتب السنن وقال: " فلا تعد عنه لاستيعابه  
 لأكثر أحاديث الأحكام، بل لا تعلم - كما قال ابن الصلاح- في بابه مثله ولذا كان حقه التقديم  
 على سائر كتب السنن ولكن قدمت تلك لتقديم مصنفها في الوفاة ومزيد جلالتهم."   
 وقد جمع في مؤلفه السنن من أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقريراته وموقوفات  
 الصحابة وما أرسله التابعون فكان موسوعة كبرى في الحديث وقد رتبته على أبواب الفقه .  
 ويعد هذا الكتاب السنن الكبرى هو أوسع كتب أحاديث الأحكام قاطبة .  
 ولا تكفي هذه العجالة لاستيعاب جميع ميزات هذا الكتاب من كافة زواياه؛ لأنه من أجمع  
 الكتب التي تناولت نصوص الأحكام بكافة صورها المرفوعة وغير المرفوعة، ولكن يمكن التنبيه  
 على النقاط التالية في منهج البيهقي في عرض سننه:

١. أنه كتاب مسند:

يقول البيهقي في شعب الإيمان: " وأنا - على رسم أهل الحديث - أحبُّ إيراد ما أحتاج إليه من  
 المسانيد والحكايات بأسانيدها ، والاقتصار على ما لا يغلب على القلب كونه كذباً."   
 وله منهج واسع في استعمال الأسانيد في كتابه؛ فإنه قد يجمع الأسانيد المتعددة في إسناد  
 واحد، أو يختار طريقاً منها، أو يستعمل نظام التحويل (ح) من إسناد إلى إسناد آخر لاتفاق  
 المخرج.

٢. أنه رتب كتابه على الأبواب الفقهية:

نظم البيهقي كتابه على أساس موضوعات المتون حسب الأبواب الفقهية، وجعله في ثلاث  
 وحدات تنظيمية تكبر إحداها الأخرى، فإنه قسم السنن الكبرى إلى كتب كلية مثل: كتاب  
 الطهارة، كتاب الصلاة..

ثم قسم الكتب إلى وحدات أصغر وهي الأبواب، فيقول مثلاً: "جماع أبواب الحديث" و "جماع  
 أبواب ما يوجب الغسل" الخ..

ثم يورد تحت كل فصل من هذه الفصول عدداً كبيراً من الأبواب، وهذه الأبواب الصغيرة بدورها  
 تشتمل على جملة من الأحاديث تكثر وتقل حسب طبيعة موضوعها.

وقد جعل الإمام البيهقي تراجم هذه الأبواب مأخوذة من الأحاديث ولو من أدنى مناسبة لها، كما  
 هو صنيع الإمام البخاري في جامعه الصحيح، كما تحرى المناسبة بين الكتب والأبواب حتى

صار كتابه كهيئة السلسلة المتصلة الحلقات.

٣. اعتناؤه بالمتون:

يذكر النص بسنده ، فإن كان له عنده أكثر من سند ذكرها كلها في موضع واحد.

٤. وطلب لعدم الإطالة يذكر المتن في الموضوع الأول ثم يقول في باقي الأسانيد بمثله ، بنحوه ، بمعناه.

٥. يبين وجوه الخلاف في الرواية.

٦. يحكم المصنف على رواة النصوص في أحيان كثيرة.

٧. يبين علل الأحاديث التي يروونها، وما يصح منها، وما لا يصح قال رحمه الله في مقدمة دلائل النبوة : وعادتي في كسبي المصنفة في الأصول والفروع، الاقتصار على ما يصح منها دون ما لا يصح، أو التمييز بين ما يصح منها وما لا يصح، ليكون الناظر فيها من أهل السنة على بصيرة مما يقع الاعتماد عليه، لا يجد من زاغ قلبه من أهل البدع عن قبول الأخبار مغمزاً فيما اعتمد عليه أهل السنة من الآثار.

٨. يبين وجوه الاستدلال المختلفة فيما يتعرض له من أحاديث.

٩. يخرج نصوص الكتاب، ويعزوها إلى من خرجها من الأئمة أصحاب الكتب الستة ، ويذكر من سند هذا المخرج القدر الذي يلتقي به مع سند الحديث عنده.

١٠. يبين خلاف الألفاظ في بعض الروايات.

١١. يبين غريب الألفاظ، فيما يتعرض له من نصوص في بعض الأحيان.

١٢. كما يقوم ببيان وجوه التعارض الظاهري بين النصوص، وكيفية الجمع والترجيح.

١٣. وليس هذا فحسب ، بل المؤلف كعادته يضعف ويصحح ، ويقارن ويرجح ، ويعدل ويجرح ، ويقدم ويمدح ، بملكته التي أوفت به على تملك زمام الإمامة في هذا العلم الشريف.

١٤. هذا فضلاً عن انتقائه - رحمه الله - للنصوص الثابتة.

١٥. ومن منهجه أن إذا قال في السنن: (وفي الصحيح) يعني أن أصل الحديث في الصحيح لا أنه بتمامه في الصحيح.

١٦. وعن منهجه في انتقاء الأحاديث يقول شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى :-

"والبيهقي... من أقلهم استدلالاً بالموضوع؛ لكن يروي في الجهة التي ينصرها من المراسيل والآثار ما يصلح للاعتضاد، ولا يصلح للاعتماد، ويترك في الجهة التي يضعفها ما هو أقوى من ذلك الإسناد."

١٧. وهو ينزل إلى المراسيل والموقوفات وغيرها، إذا تعذر وجود الأحاديث المرفوعة المقبولة في الاحتجاج.

١٨. كما أن من منهجه: التنبيه على دقائق الطرق والشواهد.

١٩. والتنبيه على غرائب الأحاديث وأفرادها.

مصطلحات للبيهقي في السنن الكبرى:

إذا قال البيهقي: أبو عبد الله الحافظ، فهو الحاكم النيسابوري أبو عبد الله.

وإذا قال: أبو بكر بن إسحاق، فهو محمد بن إسحاق بن خزيمة الإمام.

وإذا قال: أبو أحمد، فهو ابن عدي عبد الله بن عدي الجرجاني.

وإذا قال: علي، أو علي بن عمر، فهو الإمام الدارقطني.

من خصائص السنن الكبير للبيهقي :

استيعابه لأحاديث الأحكام: فهو يعد موسوعة لأحاديث الأحكام.

تكراره للحديث: وذلك لفائدة فقهية، أو علو في الإسناد.

كما يعتبر كتاب "السنن الكبرى" من أهم المستخرجات على العديد من كتب السنة.

يعتبر أيضاً من المصادر المهمة لاشتماله على نسبة كبيرة من الشواهد والمتابعات.

وهو موسوعة كبيرة في فقه الصحابة والتابعين.

واشتمل أيضاً على جملة كبيرة من أحاديث الآداب والبر والسير والفضائل.

البيهقي أحد علماء معرفة الرجال وبصيراً بالعلل، ومن ثم خرجت مادة الكتب منبعاً صافياً

ومعيناً طاهرًا، وبهذا يكون الكتاب مرجعاً لأصحاب الحديث متكامل الجوانب كما أراده مؤلفه

رحمه الله.

من عناية العلماء بالسنن الكبرى :

١. جمع زوائد السنن الكبرى على الكتب الستة الحافظ شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن

إسماعيل البوصيري ، وسماه: " فوائد المنتقى لزوائد البيهقي. "

٢. وهناك رسالة دكتوراه بعنوان " منهج البيهقي في النقد من خلال كتاب السنن الكبرى "

للباحث أحمد نافع سليمان المورعي، عن جامعة أم القرى

اسم الكتاب وأشهر طبعاته:

١. طبع باسم: " السنن الكبرى. " وصدر عن دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن، بالهند ،

سنة ١٣٤٤هـ، وقد صور هذه الطبعة العديد من دور الطباعة فيما بعد.

٢. طبع بنفس الاسم، بتحقيق محمد عبد القادر عطا، وهذه الطبعة لا يميزها عن سابقتها إلا

ترقيم الأبواب والأحاديث.

٣. وطبع بتحقيق عبد السلام علوش، عن مكتبة الرشد، في عشرة مجلدات .

٤. وطبع مؤخرا بتحقيق التركي

ومن أمثلة ما دون في هذا العصر شرح السنة لمحيي السنة ، أبو محمد الحسين بن مسعود

البغوي (٥١٦.٤٣٦هـ)

موضوع الكتاب : أفصح عنه مؤلفه في مقدمته حيث قال : أما بعد فهذا كتاب في شرح السنة ،

يتضمن إن شاء الله سبحانه وتعالى كثيرا من علوم الأحاديث ، وفوائد الأخبار المروية عن رسول

الله ﷺ من حل مشكلها ، وتفسير غريبها ، وبيان أحكامها ، يترتب عليها من الفقه واختلاف

العلماء جمل لا يستغني عن معرفتها المرجوع إليه في الأحكام ، والمعول عليه في دين الإسلام.

ولم أودع هذا الكتاب من الأحاديث إلا ما اعتمده أئمة السلف الذين هم أهل الصنعة ، المسلم

لهم الأمر من أهل عصرهم ، وما أودعوه كتبهم.

فأما ما عرضوا عنه من المقلوب والموضوع والمجهول ، واتفقوا على تركه ، فقد صنت الكتاب

عنها.

وما لم أذكر أسانيدها من الأحاديث ، فأكثرها مسموعة ، وعامتها في كتب الأئمة ، غير أنني

ترك أسانيدها حذرا من الإطالة ، واعتمادا على نقل الأئمة.

وإني في أكثر ما أوردته بل في عامته متبع ، إلا القليل الذي لاح لي بنوع من الدليل ، في تأويل كلام محتمل ، أو إيضاح مشكل ، أو ترجيح قول على آخر ، إذ لعلماء السلف رحمهم الله تعالى سعي كامل في تأليف ما جمعوه ، ونظر صادق للخلف في أداء ما سمعوه .

سبب التأليف أفصح عنه مؤلفه في مقدمته حيث قال : والقصد بهذا الجمع - مع وقوع الكفاية بما عملوه ، وحصول الغنية فيما فعلوه - الاقتداء بأفعالهم ، والانتظام في سلك أحد طرفيه متصل بصدر النبوة ، والدخول في غمار قوم جدوا في إقامة الدين ، واجتهدوا في إحياء السنة ، شغفا بهم ، وحبا لطريقتهم - وإن قصرت في العمل عن مبلغ سعيهم - طمعا في موعود الله سبحانه وتعالى على لسان رسوله ﷺ أن " المرء مع من أحب " ولأني رأيت أعلام الدين عادت إلى الدروس ، وغلب على أهل الزمان هوى النفوس ، فلم يبق من الدين إلا الرسم ، ولا من العلم إلا الاسم ، حتى تصور الباطل عند أكثر أهل الزمان بصورة الحق ، والجهل بصورة العلم وظهر فيهم تحقيق قول الرسول ﷺ: " إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد ، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء ، حتى إذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤوسا جهالا ، فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا " .

ولما كان الأمر على ما وصفته لك ، أردت أن أجدد لأمر العلم ذكرا ، لعله ينشط فيه راغب متنبه ، أو ينبعث له واقف منشط ، فأكون كمن يسعى لإيقاد سراج في ظلمة مطبقة فيهندي به متحير أو يقع على الطريق مسترشد ، فلا يخيب من الساعي سعيه ، ولا يضيع حظه ، والله المستعان وعليه التكالان ، وهو حسبي ونعم الوكيل .

منهج البغوي :

١. رتبته على الموضوعات ، وقسمه على الكتب وداخل الكتب أبواب وكثيرا ما يقتبس من الإمام البخاري .

٢. يفتتح الكتاب بآيات تناسب الموضوع ثم أثر عن الصحابة والتابعين .

٣. يسوق الأحاديث بسنده ، ثم يذكر من أخرجه ، وإذا لم يكن الحديث في الصحيحين أو أحدهما فكثيرا ما ينقل قول الترمذي .

٤. لا يخرج الضعيف في الأصول ، وقد يخرجها في الشواهد والمتابعات ، أو لبيان غريب ، أو إذا لم يكن في الباب ما يغني عنه بشرط أن لا يكون شديد الضعف .

٥. يذكر ما يستفاد من أحاديث الباب من الفقه ، أو يتعلق بعلوم الحديث ، وضبط الأسماء وأناسابهم ، والغريب ، ويجمع بين ما ظاهره التعارض .



٦. يذكر اجتهادات الصحابة ، والتابعين ، وأقوال الأئمة المجتهدين ، ويحكي أدلة كل منهم ، ويرجح معولا على ما صح من الحديث .

### القرن السادس فما بعده.

لقد تقدم أن علوم السنة ابتدأت في التناقص مع نهاية القرن الثالث وبداية الرابع، واستمر هذا التناقص تدريجياً، واتّضحت ملامحه، وقويت أسبابه، وانتشرت دائرة أثره، وهذه هي سُنّة العلوم، كما هو معلوم ، فهذا الإمام الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، يقول وهو يؤرّخ للقرن الثالث الهجري ولمن فيه من علماء الحديث: ((وخلق كثير لا يحضرني ذكرهم، ربما كان يجتمع في الرحلة منهم المئتان والثلاثمائة بالبلد الواحد، فأقلّهم معرفة كأحفظ من في عصرنا)). ويقول الذهبي أيضاً في موطن آخر: ((ثم تناقص هذا الشأن في المائة الرابعة بالنسبة إلى المائة الثالثة، ولم يزل يتناقص إلى اليوم. فأفضل من في وقتنا اليوم من المحدثين على قلتهم نظير صغار من كان في ذلك الزمان على كثرتهم. وكم من رجل مشهور بالفقه والرأي في الزمن القديم أفضل في الحديث من المتأخرين، وكم من رجل من متكلمي القدماء أعرف بالأثر من سُنّة زماننا)).

ويقول في موطن ثالث: ((وليس في كبار محدّثي زماننا أحدٌ يبلغ رتبة أولئك في المعرفة... إلى أن قال في الردّ على من لمز متقدّمي المحدثين بنقص الفقه: فاسكت بحلم أو انطق بعلم، فالعلم النافع هو ما جاء عن أمثال هؤلاء. ولكن نسبك إلى أئمة الفقه كنسبة محدّثي عصرنا إلى أئمة الحديث، فلا نحن ولا أنت، وإنما يعرف الفضل لأهل الفضل ذو الفضل ، ومع ذلك فهناك مجالات لخدمة السنة نجملها في التالي

ومن مآثر القرن السادس: بداية ظهور المصنفات الخاصة بجمع الأحاديث الموضوعية ، وهي من أهم وسائل حفظ السنة ، لأنها تنفي خبثها وتبين سقيمها ، وقبل هذه المرحلة ، لم تكن الأحاديث الموضوعية مفردة بالتصنيف ومن أمثلتها:

١. الموضوعات ، لابن الجوزي ، رحمه الله ، المتوفى سنة ٥٩٧ هـ ، وقد عاب عليه ابن الصلاح ، رحمه الله ، تساهله في الحكم على الأحاديث بالوضع ، وكذا عاب عليه الحافظ زين

الدين العراقي والحافظ ابن حجر ، حيث أورد في كتاب "الموضوعات" أحاديث ضعيفة لا تصل لدرجة الوضع ، وأحاديث حسنة ، وأحاديث صحيحة ، بل وأورد أحاديث في أعلى درجات الصحة ، فذكر حديثين أحدهما عند البخاري والآخر عند مسلم .

٢ .أحاديث القصاص" ، لشيخ الإسلام رحمه الله ، المتوفى سنة ٧٢٨ هـ

٣ . الباعث على الخلاص من حواديت القصاص ، للحافظ زين الدين العراقي ، رحمه الله ، المتوفى سنة ٨٠٦ هـ ، وقد لخصه وزاد عليه الحافظ السيوطي ، رحمه الله ، في "تحذير الخواص من أكاذيب القصاص." "

٤ . اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة" ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر

السيوطي ، رحمه الله ، المتوفى سنة ٩١١ هـ . وقد اختصر فيه كتاب "الموضوعات" لابن الجوزي وزاد عليه

٥. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، لمحدث الشام ، محمد ناصر الدين الألباني ، رحمه الله ، المتوفى سنة ١٤٢٠ هـ.

كتب الترغيب والترهيب:

كتب الترغيب والترهيب: هي الكتب الحديثية المرتبة على أساس جمع الأحاديث الواردة في الترغيب بأمر من الأمور المطلوبة، أو الترهب من أمر من الأمور المنهي عنها، وذلك كالترغيب ببر الوالدين، والترهب من عقوقهما، وقد صنف في هذا النوع عدد من المصنفات، منها مصنفات صنفها مؤلفوها بأسانيداً استقلالاً، ومنها كتب مجردة من الأسانيد ومنتقاة من مصنفات أخرى ، أشهرها - كما هو معلوم- كتاب "الترغيب والترهيب" للحافظ زكي الدين المنذري.

الأحكام:

كتب الأحكام هي الكتب التي اشتملت على أحاديث الأحكام فقط، وهي أحاديث انتقاها مؤلفو هذه الكتب من المصنفات الحديثية الأصول، ورتبها على أبواب الفقه، ومنها: الكبير، ومنها المتوسط، ومنها الصغير، وهي كثيرة وأشهرها:

"الأحكام الكبرى" لأبي محمد عبد الحق بن الرحمن الإشيلي المتوفى سنة واحد وثمانين وخمسمائة للهجرة و لأحكام الصغرى له أيضاً، والأحكام لعبد الغني بن عبد الواحد المقدسي المتوفى سنة ستمائة للهجرة، "عمدة الأحكام عن سيد الأنام" له أيضاً، "الإمام في أحاديث

الأحكام" لمحمد بن علي المعروف بابن دقيق العيد المتوفى سنة اثنين وسبعمئة للهجرة، "الإمام بأحاديث الأحكام" له أيضاً فقد اختصره من كتاب الإمام. "المنتقى في الأحكام" لعبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني المتوفى سنة اثنين وخمسين وستمئة للهجرة. "بلوغ المرام من أدلة الأحكام" للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة اثنين وخمسين وثمانمئة للهجرة.

كتبُ الأطراف:

كتب الأطراف هي نوع من المصنفات الحديثية اقتصر فيها مؤلفوها على ذكر طرف الحديث الذي يدل على بقيته، والأطراف جمع طرف، وطرف الحديث معناه الجزء من متنه الدال على بقيته، مثل قولنا حديث: (كلكم راع)، وحديث (بني الإسلام على خمس)، وحديث (الإيمان بضع وسبعون شعبة)، وهكذا.

ثم ذكر أسانيدته التي ورد من طريقها ذلك المتن، إما على سبيل الاستيعاب، أو بالنسبة لكتب مخصوصة. ثم إن بعض المصنفين ذكر أسانيد ذلك المتن بتمامها، وبعضهم اقتصر على ذكر شيخ المؤلف فقط .

إذن فهي لا تكون أطراف إلا بذكر طرف من الحديث، ثم إن المصنف صاحب الكتاب الذي خرّج الأحاديث على الأطراف يذكر طرفاً من الحديث كإشارة إليه وجلُّ تركيزه واجتهاده وسعيه على الكلام على أسانيد ذلك المتن. إما من طريق كتاب بعينه، أو من أكثر من كتاب؛ كالكتب الستة، أو غيرها، أو العشرة كما سنعرف - إن شاء الله تعالى - فيما يأتي.

ترتيبها:

أما ترتيبها فالغالب أن مؤلفيها رتبوها على مسانيد الصحابة، مرتبين أسماءهم على حروف المعجم؛ أي يبدؤون بأحاديث الصحابي الذي أول اسمه ألف، ثم باء وهكذا. وربما رتبها بعضهم وهو قليل على الحروف بالنسبة لأول المتن؛ كما فعل أبو الفضل ابن طاهر في كتاب "أطراف الغرائب والأفراد" للدaraqطني؛ فقد رتبته على حروف المعجم بالنسبة لأوائل المتن وكذلك فعل الحافظ محمد بن علي الحسيني في كتابه "الكشاف في معرفة الأطراف".

وكتب الأطراف كثيرة، ومن أشهرها:

- "أطراف الصحيحين" لأبي مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي المتوفى سنة ٤٠١ هـ.
- "أطراف الصحيحين" لأبي محمد خلف بن محمد الواسطي المتوفى سنة ٤٠١ هـ أيضاً.
- "الإشراف على معرفة الأطراف"؛ أي أطراف السنن الأربعة للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن المشهور بابن عساكر الدمشقي المتوفى سنة ٥٧١ هـ.

- "تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف"؛ أي أطراف الكتب الستة للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي المتوفى سنة ٧٤٢ هـ.

- "إتحاف المهرة بأطراف العشرة" للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ.

- "أطراف المسانيد العشرة" لأبي العباس أحمد بن محمد البوصيري المتوفى سنة ٨٤٠ هـ. كتاب "إتحاف المهرة بأطراف العشرة" للحافظ ابن حجر، وكتاب "أطراف المسانيد العشرة" للبوصيري قد يظن الباحث أو الطالب أنهما كتاب واحد، أو يخدمان في اتجاه واحد لكن الحقيقة أن جملة ما في الكتابين من المصادر التي قاموا بخدمتها إحدى وعشرين كتاباً. فكتاب الحافظ بن حجر "إتحاف المهرة بأطراف العشرة" هذه العشرة هي: موطأ مالك، مسند الشافعي، مسند الإمام أحمد، مسند الدارمي، سنن الدارمي، صحيح ابن خزيمة، المنتقى لابن الجارود، صحيح ابن حبان، مستدرك الحاكم، مسند أبي عوانة، سنن الدارقطني، معاني الآثار للطحاوي، فهذه إحدى عشر كتاباً. وهم ذكروا صحيح ابن خزيمة على أساس أنه كتاب لم يكتمل فالقدر المطبوع من صحيح ابن خزيمة أربعة مجلدات هذه تساوي -تقريباً- ربع الكتاب فقط لا غير. فلذلك ذكّر تجاوزاً، وإلا؛ فهو كتاب غير مكتمل.

وأما أطراف المسانيد العشرة للبوصيري؛ فجهده فيها منصب على أطراف مسند أبي داود الطيالسي، ومسند الحميدي، ومسند مسدد بن مسرهد، ومسند محمد بن يحيى العدني، ومسند إسحاق بن راهويه، ومسند أحمد بن منيع، ومسند عبد بن حميد، والحارث بن أبي أسامة، ومسند أبي يعلى الموصلي.

الزوائد : وهي أن يعمد مؤلف إلى كتاب معين ، أو عدة كتب ، فيجمع زوائده على كتاب آخر ، أو على عدة كتب ومثاله :

١ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للحافظ الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ):

ألف الحافظ الهيثمي كتاباً في زوائد: مسند أحمد، ومسند أبي يعلى، ومسند البزار، ومعجم الطبراني الثلاثة، كل واحد منها في تصنيف مستقل، ما عدا المعجمين الأوسط والصغير فإنهما في مصنف واحد.

ثم عرض الهيثمي كتبه تلك على شيخه الحافظ العراقي، فأشار عليه أن يجمع هذه الكتب في مصنف واحد مجردة الأسانيد، فعمل الهيثمي بهذه المشورة وجمعها في مؤلف واحد سماه: (مجمع الزوائد ومنبع الفوائد)، وهو كتاب مطبوع في عشرة مسانيد أجزاء. وقد رتبته الهيثمي على

الأبواب الفقهية، فبدأ بكتاب الإيمان، ثم العلم، ثم الطهارة، ثم الصلاة... وهكذا حتى ختمه بكتاب: صفة الجنة.

ويعد هذا الكتاب من الكتب العظيمة كبيرة الفائدة، بذل الهيثمي في جمعه وترتيبه جهداً كبيراً متميزاً، وكان يهتم ببيان درجة الحديث من حيث القوة والضعف، ويتكلم في رجال الحديث جرحاً وتعديلاً بعبارات موجزة، ولكن تميزت بعض آرائه بالتساهل، ولهذا تعقبه السيوطي بمؤلف سماه: (بغية الرائد في الذيل على مجمع الزوائد).

٢- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للحافظ البوصيري (ت: ٨٤٠هـ):

جمع الحافظ البوصيري زوائد عشرة مسانيد على الكتب الستة، وهي: مسند الطيالسي، ومسدد، والحميدي، وإسحاق بن راهويه، وابن أبي شيبة، والعدني، وعبد بن حميد، والحارث بن أبي أسامة، وأحمد بن منيع، ومسند أبي يعلى الكبير. ورتب أحاديثها على كتب الأحكام. وكان البوصيري يعتني بالحكم على الأحاديث، ويتقويم الرجال جرحاً وتعديلاً، وقدم لكتابه بتراجم لأصحاب المسانيد التي اعتمد عليها في كتابه.

ويوجد للكتاب نسختان:

الأولى: مسندة، أتمها سنة ٨٢٣ هـ.

والثانية: مجردة من الأسانيد، أتمها سنة ٨٣٢ هـ.

وتوجد النسخة المسندة مخطوطة في دار الكتب المصرية، وقد حُقق بعضها في رسائل علمية في الجامعة الإسلامية، وتقوم الجامعة بالتعاون مع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف على طبعه، وقد تيسر بحمد الله . تعالى . طبع بعض أجزاءه.

٣- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ):

جمع فيه ابن حجر زوائد ثمانية مسانيد، وهي: مسند الطيالسي، ومسدد، والحميدي، وابن أبي شيبة، والعدني، وعبد بن حميد، وأحمد بن منيع، والحارث بن أبي أسامة.

كما أنه تتبع ما فات الهيثمي في مجمع الزوائد من مسند أبي يعلى الكبير، لكون الهيثمي اقتصر على المسند الصغير، ووقع لابن حجر قدر النصف من مسند إسحاق بن راهويه، فتتبع ما فيه من الزوائد فصار مجموع ما تتبعه من ذلك: عشرة دواوين. ووقف ابن حجر على قطع من عدة مسانيد مثل: مسند الحسن بن سفيان، ومسند الروياني.. وغيرهما، ولم يكتب منها شيء؛ لأنه كان ينوي أن يرجع إليها ويتتبع زوائدها بعد أن يُنهي تبييض كتابه.

ورتب ابن حجر كتابه على كتب الأحكام قريباً من ترتيب إتحاف الخيرة ومجمع الزوائد، ويوجد لهذا الكتاب نسختان هما:

الأولى: مجردة من الأسانيد، نشرها الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي.  
الثانية: مسندة، طبعها أخيراً غنيم بن عباس وياسر بن إبراهيم، كما جرى تحقيقها في عدة رسائل علمية في جامعة الإمام محمد بن سعود، ثم جمعها ونسقتها الدكتور سعد الشثري، وبدأ بطباعتها في سنة ١٤١٩هـ، ونشرها

ويختلف كتاب المطالب العالية عن إتحاف الخيرة المهرة بأمور، منها:  
الأول: أن البوصيري تتبع الزوائد على الكتب الستة فقط، بينما ابن حجر تتبع الزوائد على الكتب الستة ومسند أحمد، ولهذا فإن كتاب البوصيري أغزر مادة وأكبر حجماً.  
الثاني: أن البوصيري كان يعتني ببيان درجة الحديث وحال الرواة، بينما ابن حجر لم يحكم إلا على عدد قليل جداً من الأحاديث.  
وتظهر أهمية المطالب العالية وإتحاف الخيرة أنهما حفظا لنا عدداً من كتب الحديث المسندة التي فقدت وضاعت، مثل مسند العدني وأحمد بن منيع والحرث بن أبي أسامة.  
وبالجملة: فإن كتاب المطالب العالية كتاب موسوعي جامع، غزير الفائدة، إذا ضم إلى الكتب الستة حصلنا على موسوعة حديثة ضخمة وافية لا يفوتها من حديث النبي -صلى الله عليه وسلم- إلا القليل.

كتب غريب الحديث :

وهي تعني بالألفاظ الغريبة لغةً، أي التي لا يعرف معناها بسبب قلة استخدامها . ومن أشهر كتب الغريب كتاب (غريب الحديث) لأبي عبيد القاسم بن سلام، وأيضاً كتاب (غريب الحديث) لإبراهيم الحربي، وجاء بعد أبي عبيد من ذيل على كتابه وهو ابن قتيبة في كتاب سماه (غريب الحديث) وله كتاب آخر اسمه (إصلاح غلط أبي عبيد) تعقب فيه أبا عبيد في المواضع التي يرى ابن قتيبة أنه أخطأ فيها، ثم جاء بعد ابن قتيبة من ذيل على ابن قتيبة وهو الإمام الخطابي في كتابه (غريب الحديث)، ثم جاء بعد هؤلاء جميعاً أبو عبيد الهروي صاحب (الغريبين) -غريب القرآن والحديث-، وذيل على صاحب (الغريبين) أبو موسى المدني في كتابه (المجموع المغيث في غربي القرآن والحديث)، لكن كتاب أبي موسى لا يدخل في مصادر التخريج ؛ لأنه غير مسند، أما كتاب أبي عبيد و تتماته وكتاب الحربي وكتاب أبي عبيد الهروي فهي من مصادر التخريج، لأنها كتب مسندة . وطريقة استخدام هذه الكتب هي أنه إذا وقف الباحث على كلمة غريبة لغوياً، فيغلب على الظن أن يذكرها العلماء الذين صنّفوا في غريب الحديث، وقد يُعين الباحث قبل أن يبحث الرجوع إلى كتاب (النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير، فإذا وجد أن ابن الأثير ذكر هذا الحديث وبيّن معنى هذه اللفظة فلا بد أن تكون في أحد مصادره، ومن

مصادره الكتب السابقة، فيصبح كتاب (النهاية) كالفهرس . وأيضاً فالكتب السابقة لها فهارس مُعينة، فكتاب (غريب الحديث) لأبي عبيد صدر له فهرسٌ منفرد على الأطراف وعلى المسانيد وعلى الألفاظ، وأيضاً كتاب إبراهيم الحربي له فهرسٌ في آخره .

الموسوعات :

والمقصود بالموسوعات الوسيطة: المصنفات الحديثية التي جمعها أئمة المحدثين المتأخرين، معتمدين في ذلك على مصنفات المحدثين المتقدمين، يعني: أنهم يجمعون بغير أسانيد خاصة بهم.

ومن أهم هذه الموسوعات:

١- التجريد للصحاح الستة، لرزين بن معاوية السرقسطي (ت ٥٣٥هـ):

يُعدّ هذا الكتاب من أوائل المحاولات لجمع الأصول الستة، وهي: (الموطأ، وصحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي)، وقد أدخل رزين بن معاوية بعض الزيادات من مروياته التي قال عنها الذهبي: (أدخل كتابه زيادات واهية لو تنزه عنها لأجاد).

وقال الإشبيلي في وصف هذا الكتاب: (كتاب تجريد صحاح أصول الدين مما اشتمل عليه الصحاح الستة الدواوين بحذف الأسانيد، وتقييد المسائل، مع استقصاء مضمون الحديث). وقد رتب هذا الكتاب على حسب الأبواب الفقهية على غرار صحيح البخاري.

٢- جامع الأصول في أحاديث الرسول -صلى الله عليه وسلم-، لأبي السعادات ابن الأثير الجزري (ت: ٦٠٦ هـ):

اعتمد ابن الأثير في كتابه هذا على كتاب رزين بن معاوية الآنف الذكر؛ حيث قام بتهديبه وشرح غريبه، وإعادة ترتيبه؛ إذ إنه لم يعتمد على ترتيب رزين، بل رتب الكتب الفقهية على الأحرف الهجائية، فبدأه بالكتب التي تبدأ بحرف الألف وهي عشرة كتب، ثم الكتب التي تبدأ بحرف الباء.. وهكذا، حتى ختمه بكتاب اللواحق وضع فيه الأحاديث التي لم تدخل تحت باب معين. واعتنى ابن الأثير بمراجعة عمل رزين على الأصول الستة، وأكمل النقص الذي وقع فيه رزين، ومهد لكتابه بمقدمة ضافية وهامة.

ويعد هذا الكتاب موسوعة حديثية عظيمة، يحوي بين دفتيه أصول الإسلام الستة، بلغ عدد أحاديثه حسب ترقيم المحقق (٩٥٢٣) حديثاً. وهو كما وصفه مؤلفه: (بحرٌ زاخرة أمواجه، وبرّ وعرة فجاجه، ولا يكاد خاطر يجمع أشتاته، ولا يقوم الذكر بحفظ أفراده، فإنها كثيرة العدد، متشابهة الطرق، مختلفة الروايات).

وقد طبع الكتاب لأول مرة بتحقيق الشيخ محمد حامد الفقي، ثم حققه وخرّج أحاديثه تخريجاً متقناً الشيخ عبد القادر الأرئووط. ثم أعاد إخراجها الشيخ بشير عيون، وأضاف إليه بعض الأجزاء الناقصة في الطبعتين السابقتين.

ولصعوبة البحث فيه عمل الأستاذ يوسف الزبيبي فهرساً لأحاديثه على حروف المعجم. ٣- جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن، للحافظ ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ): وهو كتاب مرتب على مسانيد الصحابة، جمع فيه ابن كثير أحاديث كل صحابي على حدة، وصفه الكتاني بقوله: (جمع بين الأصول الستة، ومسانيد أحمد والبخاري وأبي يعلى والمعجم الكبير، وربما زيد عليها من غيرها..). ثم قال: (رتبه على حروف المعجم، يذكر كل صحابي له رواية، ثم يورد في ترجمته جميع ما وقع له في هذه الكتب، وما تيسر من غيرها). وهو كتاب جليل عظيم القدر جمع فيه مؤلفه مادة علمية كبيرة، (احتوى على أكثر من مائة ألف حديث، فيها الصحيح والحسن والضعيف، وأحياناً الموضوع) ولكن توفي الحافظ ابن كثير. رحمه الله. ولما يكمل كتابه هذا، ويوجد الكتاب مخطوطاً في دار الكتب المصرية في سبع مجلدات، وقد فقد منه أشياء عديدة. وطبع أخيراً ما وجد منه بتحقيق د. عبد المعطي قلعجي في سبع وثلاثين مجلداً.

٤- جمع الجوامع، للحافظ السيوطي (ت ٩١١هـ):

جمع فيه السيوطي ثمانين كتاباً من كتب السنة، وقسمه قسمين: الأول: يتضمن الأحاديث القولية، وقد رتبها على حروف المعجم كالجامع الصغير. الثاني: ويتضمن الأحاديث الفعلية وما شابهها، وقد رتبها على مسانيد الصحابة. رضي الله عنهم وهذا الجهد جهد كبير متميز، ويُعد من أكبر الموسوعات الحديثية المصنفة، إلا أنه محشو بالأحاديث الضعيفة، بل والموضوعة،

٥- الجامع الصغير وزيادته، للحافظ السيوطي (ت ٩١١هـ):

جمع السيوطي الأحاديث النبوية القولية مرتبة على حروف المعجم، معتمداً على مصادر كثيرة، وقد بلغ عدد الأحاديث التي جمعها: (١٠٠٣١) حديثاً، ثم أضاف السيوطي إلى هذا الكتاب زيادة أخرى من الأحاديث فاتت عليه، بلغ عددها (٤٤٤٠) حديثاً. وقد جمع بين الكتاب وزيادته الشيخ يوسف النبهاني في مؤلف واحد سماه: (الفتح الكبير) رتبه على حروف المعجم تبعاً للسيوطي، وبلغ عدد أحاديثه (١٤٤٧١) حديثاً. وعمل السيوطي هذا عمل عظيم وجهد جبار مبتكر يسهل عملية البحث عن الحديث المطلوب، وكان يذكر درجة كل حديث من حيث الصحة أو الضعف، ولكن تميزت كثيراً من آرائه بالضعف



والتساهل، ولهذا قام الشيخ الألباني بتتبع أحاديثه وبيان درجتها، وقسمه إلى كتابين: صحيح الجامع الصغير وزيادته، وضعيف الجامع الصغير وزيادته، وهما مطبوعان منتشران.

٦- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين علي بن الحسام المتقي الهندي ٩٧٥هـ. جمع فيه المتقي الهندي: الجامع الصغير وزيادته، مضافاً إليه ما بقي من قسم الأقوال، وقسم الأفعال من كتاب جمع الجوامع، ورتبه جميعه على الأبواب الفقهية على غرار جامع الأصول لابن الأثير، والكتاب محشو بالأحاديث الضعيفة والموضوعة تبعاً لكتابي السيوطي. ولكبر حجم الكتاب فإن ترتيب الأحاديث القولية والفعلية على الأبواب لا يخلو من تداخل وخلط ونقص، ولهذا فإن الباحث قد يجد صعوبة أحياناً لكي يصل إلى مطلوبه.

وقد عمل الأستاذان: نديم وأسامة المرعشلي فهرساً لأطراف الأحاديث على نسق حروف المعجم، لتيسير البحث فيه.

وبعد: فقد كانت هذه الإمامة مختصرة ببعض جهود أئمة الحديث في جمع السنة النبوية وترتيبها، ولم أقصد الاستقصاء التام لجميع الأعمال، ولكن أردت أن أبرز بعض الجهود العظيمة التي قام بها أولئك الأفاضل، رغم قلة الإمكانيات وقتها.

ولم يتوقف جهد المحدثين عند الجمع والترتيب، بل تعداه إلى علوم أخرى من أهمها: ضبط قوانين الرواية تحملاً وأداء، وتوثيق المرويات وتدقيقها، والكلام على الرواة جرحاً وتعديلاً، وشرح النصوص وبيان مشكلاتها ومقاصدها، وبنوا صرحاً شامخاً تميزت به هذه الأمة من بين الأمم، فحفظت السنة . بحمد الله . من كل تحريف أو تبديل .

وفي العقدين الأخيرين . بشكل خاص . ظهرت بوادر الصحوة الإسلامية العامة، التي كان من ثمراتها المباركة رجوع كثير من الباحثين وطلاب العلم إلى تراث السلف الصالح، فنشر الكثير من المخطوطات القيمة والدراسات المتميزة، ولا زالت دور النشر تدفع المزيد منها، نسأل الله . تعالى . أن يبارك فيها .

وفي منتصف التسعينات الهجرية ظهرت في الأوساط العلمية نداءات تدعو إلى ضرورة جمع الحديث الشريف في موسوعة كاملة، وقد قامت . بفضل الله تعالى . مشروعات عديدة بهذا الصدد، استفاد بعضها من إمكانيات الحاسب الآلي.. وتحتاج هذه المشروعات إلى تعريف ودراسة وتقويم.